

Handwritten text in a box, possibly a library or collection mark.


بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه و مرکز اسناد
۵۷۸۵
کتابخانه و مرکز اسناد
تاسیس ۱۳۰۲

کتابخانه مجلس شورای ملی	کتابخانه و مرکز اسناد
کتاب: حکایت ابرار و اولاد	تاریخ: ۵۶۳۸
مؤلف:	موضوع:
شماره ثبت کتاب: ۸۱۷۰	شماره کتاب: ۹۱۷۹۵

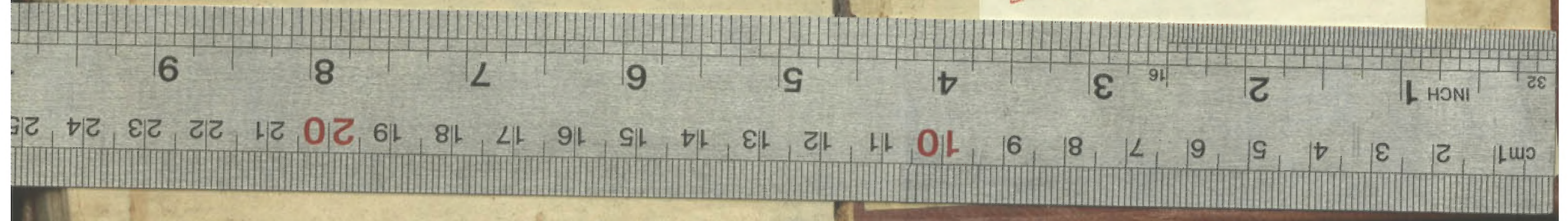
خطی - فهرست شده
۵۶۳۸

کتابخانه و مرکز اسناد
وزارت اسناد و کتابخانه ملی
۵۷۸۵

کتابخانه مجلس شورای ملی		 شماره ثبت کتاب ۸۱۷۰ ۹۱۷۹۵
کتابخانه شیراز و لاهور		
مؤلف	موضوع	
تاریخ		
۵۶۴۸		

بازدید شد
۱۳۸۲

بازدید شد
۱۳۸۲



على موضع التن **قوله** جمع القدمين الا انهما النظمان لانهما
في وسط ظهر القدم امام الابق وحي اذ حال العقبين في المرح
حرهما واما من باب التقدمة فيكون سجما واجبا له حاله
زيت في لونه احوط **قوله** وعور للصفة والفرق ولون الشفح
لغا الطمان **قوله** بخارا بطلان انما انما فصر عليه او تغذر المرح اذ
حذف هذا البطلان فلنداره ومثله طلاق بطلان الوضوء كسب
لاحد المرح **قوله** ولا يرتب فيها الغموم وجوب الترتيب **قوله** وهي
احتياط وابل القصد انما مراعاة الحفا في طلقها ولا تنه في ان
والوالدة بشرط ان لا يوضو فله يفر ترك شي منها حارا ولا يفر
الا اذا تغذرت والوالدة لا يفر اظا الحرس منه ولم يكن الحافط حلا
نحو عسي الاعضا وغيره مما تنضم اليها في الكراع **قوله** وان حلت
اه ان جمعه فله عتة كحاف البعض **قوله** حتى يصل اليها البتة هذا اذا
كان ما عتتها طاهرا وكانت في موضع العمل ولو كان باطنها حرا
فالتزج ليس له مع الا مكان ولو كانت في موضع التزج نزعها وكل حال
فلن تغذرح على طاهرها ولو لم يكن في الحار من العار الى الشرة
وكانت طاهرة فالا فوي الرجوع لا تخفى انه حيث سئل الحكم المرح
سرت طرا رتاء **قوله** الحار نزعها اذ اجرم في التزج على العقب ليس
الاصح في التزج على الكروج والفرج والطلا في التزج على البطن يوم
واعلم ان الحرة اما ان يكون في موضع الفل او في موضع المرح على التقديرين
اما ان يكون النزع ممكنا اوله وعلى الثاني ان يكون التحليل ممكنا تحت
صل الى الشرة اوله وعلى الثاني ان يكون باطنها طاهرا طاهرا اوله
او احوط ما لم يردن الاخر فيحصل نزع بعضه في الاخر اياها وملتون
صون

صون فان كان في موضع الفل وكان باطنها طاهرا او لم يكن يظهره
النزع ممكن في نزع النزع ان لم يكن التحليل او لم يكن نزعها حرا
يكون نزعها حرا وان لم يكن التحليل حرا في نزع النزع ان لم يكن التحليل
ممكنا مع طمان الطاهر والباطن او لم يكن يظهره والاولى التحليل
مع طمانها او لم يكن يظهرها وان لم يكن نزعها حرا والتحليل واجب
المرح على الطاهر ان كان طاهرا او لم يكن وضع الطاهر وضعه حرا حرا
وجب الوضوء المرح عليه وان لم يكن الوضوء ممكنا فلا يكون ان يكون
سوءية بعض واحد من اعضا الطمان كاليد اليمنى مثلا او لا فان
كانت تحت الطمان والا وحل الطاهر دون الحرة ان كان
في موضع المرح فان كان باطنها طاهرا او لم يكن يظهره وحل النزع التحليل
ممكنا سواء كان التحليل ممكنا اوله وان لم يكن التحليل التحليل التحليل
مع الطمان لما عتتها طاهرا او لم يكن يظهرها وان لم يكن التحليل التحليل التحليل
ما عتتها حرا او لم يكن يظهرها وحل الطاهر ان كان طاهرا وان لم
لم يكن طاهرا اوله لم يكن يظهره حال المرح وضو في اوطام وضو المرح
عليه والا فان كان المرح تسوفا جمع عتتها واحد من اعضا الطمان
والاولى وحل الطاهر دون الحرة فانه دقيق **قوله** والصلب نوح
صلب اه لو كان له اذ للمطون قوة في وقت العلق مع الطمان والصلب
لم يعد القول بوجوبه بان لم يمنع شقة **قوله** على النزع اذا كان سائما
منه فالا لا حجاب **قوله** فلا وحافها الا انما من فضل الزند في الكسرة
قوله ولما من الحارة التي عمل الحارة بوسيلتها من المرفق **قوله** والوضو
عبد الطاهر انما الى الشرة كما انه عتتها في الذكرى **قوله** ويكره شاة
اي في فعل الوضوء لا في احداث الماء **قوله** ولو لم يكن في الكسرة هذا اذا لم يعلم
حاله قبل زمانها فان علمه وعلم العاقبة نزعها فانه احد

في اختيار الفعل لا في نحو احدا دائما **قوله** ما لو حب الوضوء عاد
 الراجح انه لا بعيد بل يتم ما بقي ولا شيء عليه **قوله** **الحض** وهو
 في الغلب السوادني وقد يحكي خلاف ذلك على خلاف الغالب **قوله**
 حرفة من الايسر اني انه ذلك لانه حرجه الطبيعي هو ارجح التوسر و
 اشهرها مني الاصحاب **قوله** عن القرشاه المراد بالقرشاه ان
 ال قرشها بينا والبطي من كان من السبط وهم قوم كانوا يزلون
 البجاء من الكوفة والبطية على اعرف النفا من اهل اللغة **قوله**
 واحد احاسن اني انما لها **قوله** واقله ثلثة ايام متواليات
 اني ثلثها ما تحت مني و تحت الفطنة وحرف هينه و مدت الدم
 بولها على ثلثة في حكمة على الراجح **قوله** يستقر من منصفها و
 المراد بانها من المله في مشاع الاتفاق في الوقت بدونه من
 فسي ثلثها من وقتها في حوض و طهر صحبان بانه لهما
 الاتفاق في الوقت فان مررات الدم ثلثة ايام ثم قطع عن
 ثم عاد ثلثة ثم انقطع لا عادة لها وقتا بل عدة خاصة **الحال**
 ان العادة ثلثة ايام باعتبار استمرارها في العود والوقت
 سجا في حدها خاصة وقد شققال المستقر عدد ايام المستقر
 وقتا خاصة فمناها ما لو داث من او كبر اربعة ومن او افر
 حمة فانه لا عود لها على الراجح وحكمها الرجوع الى ما سوت
 فيه عند اخلا في الدم و تراعي في الاخر حكم من له عاده ثلثة
 في خمسة العود اذا استقرت فيه ونرجع الى الرديات محمل
 من في الوقت الذي عاده و يعلم من قوله وقتا انه لا بد من
 السابق في الاخذ والالتصاع **قوله** الى عباد اهل المراد
 من.

بمنحوا لغات و الحال ان يتأمن من سائر الغزبات من قبله كقوا
 او من قبل الام **قوله** او اخلين الى ولا اغلب من قال جد
 الا اغلب و حب الفير اليه **قوله** في كل سنة ايام السنة في ثلثة
 في ذلك **قوله** ولو ذكرنا من اه و لو ذكرنا في سبعة فبوم قبله يوم
 بعد و لو ذكرنا يوما فقط او بعض يوم لم تعلم لونه او لا او
 اقرا او وسطا فهو ابيض خاصة **قوله** و لو ذكرنا اول الحوض
 الكاملة ثلثة و لو ذكرنا من فمى ما يتاخر و حبان الاول ان يحض
 المستقر و محتاطا ما يحض من ثلثي الحاض الكفاية في المحمل و له
 صور الاول ان يعلم ان او الهم مثلا او الحوض و حذو البومان
 الاخر ان يعد حوضا ثلثان اقل الحوض ثلثة ايام وسبعة ايام
 سبعة محمل و الثانية انما يعلم ان او الهم اخر الحوض و حذو
 و البومان قبله حوضا سبعة قبله محمل و الثالثة انما يعلم
 ان او الهم سبعة الحوض هو يوم قبله و يوم بعد حوض سبعة
 سبعة قبله و سبعة بعد محمل و الرابعة ان يعلم ان او الهم كان
 زمان حضا و لو يعلم انها و لا او من او سبعة محمل و لو ذكرنا
 حوض سبعة فبوم سبعة ايام قبله و سبعة ايام بعد محمل و لو ذكرنا
 اكثر الحوض سبعة فبوم سبعة ايام قبله و اربعة ايام بعد محمل
 اكثر الحوض محمل حذو ان يكون سبعة ايام و المراد بحض حوض من ثلثي
 الحاض و اعني حصة انما قبل على الحاجة و تترك شوك الحاض
 في المحمل اليها من المستقر و فستبدل كل حلق له في الحاض
 لا خيار الانتفاع به في المحمل ان تقبل على المستقر يوم احكامه
 هناك في عباد حجة او حذو حذو اذا استقرت حجة بالبركة
 بوسه عباد اذا استقرت بالوسطه و ثمانية عباد اذا استقرت بالبركة

الوجه الثاني وهو المخرج زدها الى الروايات جميعها الى علمه بقوله احادها
 مثلا اذا شئت ان يحض بك ايامك ومثل الروايات الاولى
 اعلى من كل من يعظم الله عليه احدى على هذا التقابل
قوله ومثل لا يطعم الحوض في كل وقت محمل بان يحض بعد
 كل صلوة وذلك بعد اليوم الثالث فما اذا ذكرت اول الحوض
 او بعده او بعد ذلك اليوم اذا كان يوما في مكة وصغره محمل
 بصفته اسمها على كل من يحض والتعميد بان يخرج الى الروايات جميعها
 الى العلم ببقية احاديث ان لا يمكن في غير **قوله** وبعض يوم احد
 غيره وذلك بناء على ان حياته من مكان يكون فيها عمره وجوار
 الستر بزمان في الحوض في كل يومها الا ان يعلم ان الحوض لا يسلح
 الحق فرائد الا حياته فما علمه من جوار الشطر والمحمل بها
 قدماه **قوله** في كل وقت محمل ان يطعم المراد اعينها عند
 كل صلوة وانما محمل الا يطعم في كل وقت وانما الفعل للحلق
 والمحمل بان يحضر في كل وقت من العود والى ان يحضره ليس للزوج
 محض من المحض **قوله** ما فعله الشحاحة سفي ان يكون ذلك
 مصافا الى تركها بعض **قوله** فالنعم من ان السفا الحنف
 بغير كل منها حرض لا يسلح الحق فرائد **قوله** والآخر
 ايضا في احاديث على الارض فما ان نص الى الغنم ايضا **قوله**
 فان السفل على الفاسر وقت اي بعد ايام الاستعداد **قوله**
 قد تقدم الباقية اه فاذ شئت لم تترك العباد الى مع
 بغير بقاء على الارض خلاف ما اذا تفرقت **قوله** باحاديث اي لم يسلح
 على ان لم يضر باحاديث لما كانت طاهر ان لم يضر حلقه
 ايام الستر ووجوبه وجوب العادة خاصة **قوله** او حكمه المراد
 حكمه من كان فريسا منها بكنهه يعلم جاتها عبادته او كان بها نيتا
 عنها

عنها عيسى لم يضر بان يعلم انما لها من طهر الى طهر محض عبادتها
 ولا بد من ستر ان يكونا حائلة فان السفي واحد من الامور السلية
 جازا الطلاق **قوله** ويحرم الفسح النجس كذا المراد منه **قوله** وفرا
 الغريم وكذا ايضا **قوله** او سفت اي من جهة وكذا لو
 على الفسح ونجسا في الجمع **قوله** زوها وطم ان يعلم الحوض بقبل
 احاديث ان لم يكن ممتعة في حق **قوله** في غير اي محض غير سفي **قوله**
 ان كان علما ان الحوض النجس بان حمل احدهما وكذا النجس
 النجس ويكفر ان يحمله ولم يحمله حقه الشبهة **قوله** وفي امر بيب
 المراد بالبدن والقرون التي كانت ممتعة لراحم والمراد بصفه
 شقة لا غنة ان امكن وكذا النوع الاول والى **قوله** الحواشي الى
 محالها على الارض لا كس كس الحوض **قوله** الحواشي الى
 الا ان يكون من فاسد يوم **قوله** ما من السرة والركبة اي باعيا موضع اليوم
قوله قضا الصلوة في الطلوع يجب قبل بغير الطواف **قوله**
 وتفرقت القلعة ويجب على الفرح ايضا ما بينا الله عند الحوض على
 الا لغير **قوله** جميع سفي اي باخر الاول الى اخر وقت قبضتها وتعلم
 الاخرى في اوله والوافر في احدى الصلوة عن الاخرى ويب
 للباية على اخر **قوله** حكمه الظاهر في الوقوف الواجبة كلها
 يكون في الظاهر اي كما لها حرة وقوع الا وحال السرة
 ما لها في حرة ما يحرم على المحرم منها **قوله** ولو اخلت
 بالاعمال المراد عملها فان عمل الليل لا يدخل في وجوب
 اليوم ان يفرق خلاف ما بعد ويحكم عليها فضا الصلوة خاصة
 مع الاعمال **قوله** لم يضر حلوها وكذا لو اخلت بغير الحرقه
 الفسح او عمل الفرح لا ما عليه حاملة كاسه لم يضرها **قوله**

ولا يجمع من صلواتين افرق من النفل والفرقة ذلك وحكم من
 كما به القرآن في ذلك حكم الصلوة له اعلم في ذلك نجا للاصحاب
 وما قايدها ان الله في كل البقرة في قلعه اليوم ولست ته ما وقا العلق
 في الحديث اما الى وتحمل مطلقا لعدم اطلاق الحديث فيه
 في وقت الصلوة وغيره ولعل الحديث جرى على الغالب من انا انما
 تعتبر حاله عند الاداة الصلوة الثانية انقطاعه عما للرب
 ما كان قبله من وضوء او غل على الراجح وقبل الوضوء **قوله**
 الولادة من عمل الراجح **قوله** لا قبلها اجماعا **قوله** وانها عن ابيها
 هو الراجح **قوله** ان الله تعالى من قبل احد عشر **قوله** فانما هي
 امامنا التي اغتاد بها في الحوض على الراجح القول ان الله تعالى على العرش
 والكل كما في عرابة الكبر يوم خلقه لكان امام المعبودة
 وقصبت من الله كمن فمضاها ان الاثر لها في العباس انما هي في الحوض
 وليس كذلك كما عرفت **قوله** حكما كما يحضر ان العباس حوضه انما
 له به دم حوض حوض الودج كما يحضر من كبره كما يحضر من دها
 فيه **قوله** الا لا قل والاولى من سبق ان الله انقضا العدة والاولى من قبل
 البلوغ كحوضها ما قبل من قبل من رما كمن ساء او او ذللا
 عليه مستغني به العدة مع فتره من والاشرا او اهل الظهر من
 الذين خبا في الحوض من كبره العباس كاساق في التوضؤ **قوله**
 استاذ من اليهودي استاذ العباس انما كان كذلك لان ولادة الساق
 ناس من قبل ط على العباس انما كان كذلك لان ولادة الساق
 عده **قوله** فهو ناس اي خاصة وهو الراجح اذا لم يساو اليوم العباس فان
 جاوز فان كانت مبداه او مصلحة او دار عبادة في حشره فذلك
 والا فلا

الحق

الحكام

والا فلا اذ مع التوازن لا يكون العباس الى ما حاد في العادة **قوله**
 فاحسن بغير هذا ايضا عني في التفصيل الذي في **قوله** عدا الكوار
 والعدالة وكذا التي صفت المحبة وكذا كل من حكم لمعول
 لا يكار يا علم شئ من الذين صروا بكر طلاق في الاحباب
 كل ائمة تغفل المخالف يتناوود الساحب **قوله**
 ومثل المخالف غلبه اي على اهل الخلاف في طاهرهم وهو
 ذلك الا ان لا يعلم ذلك في غلبتنا **قوله** في العلين اي
 تلتمة تخرج الامور المذمومة وهي التلثة والى على السلف باللام
 الكان اولى **قوله** والتسجيل فانه يترتب به تلك ايام الا ان يعلم
 تعلقات الموت وهي كذا كخاف صديقه وميل افقه واستد
 حلة وجهه والكلح كمن من ذراعية سترها قد مبرر بطل
 ائمة الى فوق مع ندلى اكله **قوله** اولى الناس به **قوله** وكذا
 ما في اكله **قوله** في الغسل اكله في الذكورة والاولى مع
 الدنيا **قوله** الروح اولى من كل من الدنيا والى في التمد
 الروح في الحكم **قوله** الا هو احتار والاهل من راد
 الساب ولذا المجازم عند الصوة **قوله** ويجعل المحي الى كل
 مجازته من راد الساب ومع فقد المجازم فالط حياه
 بغيره بغيره ان جعل الله حتى التفصيل او فعل التسم **قوله**
 وكذا المرأة ان جعل الله حتى التفصيل او فعل التسم **قوله**
 عدم وصوت السر للجن وبلغ من علم حواز معبد من اكم
 على التلثة انه اما يجوز ذلك اكان له دون **قوله** ما لم
 اولاه فلا تحي عليه واحدة الساب التلثة والتلثة المذمومة **قوله**

كل الصلح والظروف الواجب **قوله** للمريض التذرع لا محل المرض هو
 يتأكل كدونه جزيا وظننا ونوقعا ولذا زبادته ويطبخ بزه
 فرق في سائر أنواع المرض فلو جاف صلب الرأس او وضعف
 جاز التسميم على الوجه ولا تركه والصلح اليسير اما الحرق جينا
 ففي النحر معه بغير اقرنه الحجاز كما فيه من الشقة ولانه ربما تولد
 الجوز والفرق في العيون المذكورة بين منعه الحامة وغيره على
قوله او البرد يطبق على المرض من غير ان يمس به الموضع
 اما في اذا جف نوبه من تحت نيم على جعل سبيل عظيم لا يحتمل مثله
 في العاقبة يمكن القول بان يجوز وهذا كله حيث تقرر ان كان **قوله**
 والشيء المراد به ما حدث في ظاهر الجلد من خضونة جعل بها ثوبية
 ومنتفى بقصد ما اقام ليس سراجا **قوله** او كان كوفي على
 المكلف او رفق او نفس مختصة على الاغتصاب على ما به يتدفع
 كما حدس الرقيق وعدم الغضب الخارج من النفس **قوله** او نقص
 سواها فغل نفس او مال او بغيره له او لغيره **قوله** او البيع فلو كان
 مستوفى فيه الحرق على نفسه او نفس غيره وكذا التورق في الما **قوله** او عدم
 الاله لم يحد طريقا الى الجسد ولا يعرفه او جوف العيون وكذا الوجه
 كذا في مال وحق الثمن **قوله** على شكل سعي ان نورد ما كان خافا في
 ما عيان او باعنا ومنه على نفقة سوا كان الخرج الذي الى
 او في زمان اخر متوقع حيث لا يتجدد له اعادة بكنس وكحه
 وحرب الزواجر لا حذر حاله ولا ماله وان زاد عن المال
 الا ان يلزم من ذلك الايجاف في مال وهو لانلاف العظم والكنة
 كالتبريد في مال **قوله** وجب الطلب على اه بنفسي او بغيره
 شرط

بطل العدا لا حوط الوجه من غير خوف من كراهية من كراهية
 تحت كحيطه نحو الكدمات الاربع في العروق والفتق من كراهية
 الكدمات على وجه كحيطه عاين من كراهية من كراهية **قوله** كراهية
 بنم الا ان كحيطه في الامام الطمان يخرج المطلق على
 كراهية الحلق في حانة **قوله** ازالها ونسم لهن الطمان
 بولاه خله في ازاله الكراهية لئلا تستقيم حيث يكون الحجة
 غير صغرى على وعلى البذل فان تعذر حث النظر بالمال اذا لم
 يكن الكراهية على الطمان فان كانت في من كراهية ولم يكن
 المال للطمان وازالها حتى فاقه للطمان ومن جعل
 يصرح الكراهية كالجسم فاس بصر جامع **قوله** وارفع النوبة و
 احضر قبل امرهما لا يمين **قوله** ويزيل القدر المراهية المماس
 لكون الميت ليس اقام يعلم اهل كراهية الجسد **قوله** المستعمل
 المراد به ما يتعلق على الضم سواء المتوفى من المتوفى به او
 والمقصود بالموت على الجسد كراهية الجسد كراهية الجسد
 ما الغصب وهذا اما يكون من كراهية الجسد في الغصب كراهية الجسد
 لم يمس من التسميم بارضة لان شدة الجسد عن موصوفات الجسد كراهية الجسد
 الاله جرح **قوله** ويجوز بالرجل هذا اذا لم يكن كراهية الجسد
 على الجوار ونسب ذلك في التذرع **قوله** يجوز ان يمس به جرح
 الزاير اما لو تعذر الجسد كراهية الجسد كراهية الجسد **قوله**
 وعرف انه لا يمس من كراهية الجسد كراهية الجسد كراهية الجسد
قوله الا ان الوقت هذا اذا كان العقل من حواله الى عاذه **قوله**
 صلى اول الوقت على النور المجاز مع السعة موصى **قوله** او يندبه

وحى الحاشية الشاعرة ونسبة المديح على احد الطاهرين
 اني نيتي في رفق الحديث لا متاعه افرح بغيره انما يرتفع بالظمان
 الحاشية ولقد ينقض النعم بالتملن من اسبابها انما يرتفع
 الحاشية شاعرة في رفق الرفع **قوله** سداية انما المحض
 نسبا كما يتناه **قوله** ثم يفرق بيده فيه منافاة ان النسب لا يد
 ان يتاثر بها القرب فليفت يعطفه على النسب يتم المعنى
 والمرد بالتحرب وضع ايديهم ولو كان باعتماد كان اولى ولا
 بحري النسب بعد وضعها على الطاهر لان الحرب اودا افعال
 التسم **قوله** الا نقتله على المردية ما يلي فعل النجدة ويجب
 الجنبين لوروده في بعض الاحاد وكذا الحاشية لان
 مؤصفا من الحاشية او لعدم الفضل المحض في رفق باليد
 اسئل ان نفع حواله المارد كان اولى في حاشية المودة ما على
 الحاشية **قوله** ثم عني كمدته التي من الزيد الى اطلاق الاحصاء و
 لا يدرك حال الزيد في مع طهر الكف ولا يجوز اليه ملكيا
 وكذا التولية في كمدته البسوي **قوله** وللبدين امرى على رفق
 الى خوال ان كان مدله من الغرض خيرة واجله للوجه
قوله وحى الترمذي كما ذكره في حاشية كمدته المودة هي
 المتابعة عرفا فلا يفرق الترمذي البسوي **قوله** والاسباب ما في حجاب
 محل السج كذا محل الحرب محسوس اياها بل خلاص الماس **قوله**
 الوصف طهارة لا زبد ان محل الحرب من طرف طهارة من الغرض
 جميع الطهارة لا زبد خلاصا سواء في الوصف او في التسم قولان
 احدهما لا لعدم ان جود ناه مع سعة الوقت الا كسر كمدته
 ازالة

ازالة النكاح في وقت الوقت الاخر لعدم مطلقا لان ازالة النكاح من بعد
 الطلق كالشر والاعتقال فوفتها مستثنى من اعتبار الصيق كوقت
 غيرها لعدم التمسك من مقدمات الطلق **قوله** نزع اصحابه يعني
 نزع الاله ضارب باليد وليس كذلك الوجه في العلوات **قوله** علمته
 من كماله لا يد من نفسه كمال كمال كونه في الظمان اني يتم يدرك
 نسبا وسمي ان يولدوا لهما في حاشية رفاق عكن في الطمان ونظير
 العائدة كما في عدم انما قل مني مقدار الطمان فانه على عدالة
 سطل نسبه **قوله** الحاشية عند ما في المسوعة الحاشية من قوله
 التسم كمدته والظمان والواحد **قوله** ازالة النكاح
 عداء **قوله** والمودعة من ارج التولن يعني ان يولد النكاح
 وحاشية ان يكون يد كمدته مسوية بالنسبة الى الماسح فانه
 كونه الى اعدام كان احوال حذو كمدته عليه بطله لغيره كمدته
 بالظمان وسمي ايضا ان سمي من المودعة ما يدل لك حاشية فانه
 كمدته كمدته حاشية **قوله** ويحوز التسم مع وجود الماسح حاشية
 ارج التولن في الظاهر علم نسبه الدلالة حاشية **قوله** ايجاد المودعة
 الماسح من الارض دون ما حاشية من غرض حاشية واقف وان لم يحس
 منه سيج انما قل انما اختلف السطوح **قوله** النكاح فلا يحس تنفر
 بالمتنحية لا يتنفر بغيره ولا حاشية البسوي كما في دارودة وان
 سرك في ذلك المودعة على الارض والادام من غير نكاح التسم اياها
 علا حاشية فلا يحس المودعة اياها حاشية كمدته على حاشية **قوله**
 المودعة حاشية ان دون ما قبله وما بين وهو على الماسح حاشية قبل
 المودعة اياها بعد فلا بد من كون التسم غير مستوجب عمود الماء

حاشية الماسح
 حاشية الماسح

او كذا ما بعد كواضعا **قوله** مادة من كرفا بعد هذا
لشرا عينا زماة المادة على ان لا يمكن من كواذ لا يعنى
ذلك الا في اول المعنى اذا عتبان هو الجاهل للفقير
مخرج بعض الاحوال منه المتعنى لرد اليا برة فلا بد من مادة
تسمى بها الكثرة في المادومة زيان الملافة بالسج **قوله** ما
الشيء لا يترك في ذلك حريانه من مزاج حله فالحج حله لا بد
ان يكون فيه فعل قوي فلا يتعدى القطرات السرة **قوله** كما في
الحاقل والاردني خالف العبد ملارد في ما بينهما محكما يحسنه
كنايه وان كان كواذ هو اخف من ان كاح الى الورد **قوله** او ما
حواه في هذه الصان لطف من حيث دلالتها على اعتبار هذا القدر
من المادون محله شخر ملوع كيم قد بر كيم فالحال كل واحد من
الصادرة الملهمة عليه كساد وبعضا او ملوع ورنه ورنه وحالت
القلب الراءى كى فالتى ملوع مجموع الا اتحاد الملهمة عن استاد
وفضا فوعرب وفيه اتحاد له على ان التعديل كحقولا
توسطه قاله بن الحيد وليس المراد من التعديل ان يحسن علم
التفاوت بين الاشياء فان الموازين تتفاوت وتتفاوت ما
فكيف الاشياء بل المراد عدم خوارز نقصان شئ مما جعل خذ
مقد نفسه في قدر محسوس **قوله** علمه دفعه المراد بالادفعه التنازع
علمه جملة داخل على وجه ليدفع وجه الادفعه علمه عرفا فلا يمكن
مجرد التنازع منطله كما قد ملوع **قوله** حتى يسلك الى الجاهل
مسلكه المتغير **قوله** حتى يرد الغر الجاهل ان طاراه بذلك ملوع
دعا او حله علمه على ذكر التفسير اعني انقول بالسج بالملأفة ولام
وليس بذلك هم حواذ لا قول الحق نورا على انقول بالسج بالملأفة

ان الكلمه المفعلة ان لم يكن مستوحاة من نوح الجمع لان المفعلة
 تحذف لها نوح الجمع وان كانت منصوغة فالواحد
 اكثر من اثنين من العدد وما يتردد به النسخ **قوله** هذا هو
 الاله **قوله** في موت الربما لا فرق بين الصغير والكبير والواحد
 والاثني ولذا التوركية وحيف **قوله** ووقع المني نزل
 الاله حمار عن الى على من السح الى حضرة المراه من الى الى
 منى عن بما لا نضوضه **قوله** والكبراه المراه به اباي بالواحد
 الحثية **قوله** تراوح اربع رجال نفاذ كذا الاربعة لا اقل
 اخرى فلو زادوا على اربعة جاز ايضا حيث لا ينص
 بطي والاولى تراوهم ان على بعضهم حتى ينصف في بعض
 انه فر على وجه يكون واحد في الفصل واخره الى على ان
 كرمنا والاضان على القوي والبراد باليوم يوم
 على الارجح ولا شياوت طوله وقصته كتمن في اكلهم
 صلواتهم خرا على المقادف **قوله** وشبهها المراه به العكر
 البذل ولا يبعد ان يرايه اتحادا والبذل الوثنان والعا
 على الارجح **قوله** من ذلك العباد المراه بالعا دة الحاجة بذلك
 الاله ان كانت **قوله** في موت الانسان سوا الكبر والاثني واليعبر
 والكبر والمسلم والعاهر خلافه لان اثنين حيث اوجبت سرج
 الجمع للكفر لانه لو وقع جبا لوجب له سرج الجمع سواء على ان
 لا نضوضه سرج له ذلك نمنا لفرق الاولى والمحمد الاولى
 لو وقع جبا ثم ماتت امة وجوب سرج الجمع **قوله** والكبر

سفيقتنه ايضا اذا وقع ميتا فلو وقع حيا مات روعه
حكم باله بوضفه فانه لو وقع وخرج حيا وحيا فاك
تاما لو نضفه وكملا لاكتفى بما نصح كونه تطريق الا وفي **قوله**
وولادته حل ولا يمتنع به ولا المرأة على الله عز وجل مو بما لا يمتنع
فيه وكذا الخبي والصبي والرضيع **قوله** ووقى عنكم
نفس وقل الجمع الاخرج وجوب شرح الجمع **قوله** لست في دفع
ما انظره في هذا الكلام او الحكم اسكان نظر الى ان معصية
الناس كسب لست شرح اكثر من غير عند القائلين بحكم البسر
بالملافاة فكيف يمكن لها مع عرجها من الاجل على بل ذلك
علما اذا وقع اما الشخص فجمع هذه فان وجوب شرح
لمس له بياقوله ولو كسب حدها فان لم يكن له فمكروا وكان
وهو اكثر من لست فله اسكان وان كان اقل من الطاهر لا يتجابه
قوله وسع في موت الطير كالميتة الطاهر ان ما فوق الغاية
كالطائر وتكمل كونه بالانضف فيه **قوله** وانما الحب الحلي
الحي انضف حمله من الحيوان اما ان كان من الحيوان فهو حليف
من اجله بكل لان الحكم به اما ان كان من الحيوان فهو حليف
لكن الترخي هنا كسب ونزله على ان يمتنع به انما باعتبار
الحجب به بناء على ان المتعلق افضل من الموقوف له فلو كان
اما قيمه اذا انقضت الحجب الا عكس في الحاشية وحينئذ يادفع
خفته واما من الحيوان فاما ان كان من الحيوان فهو حليف
بلا فاته الزوف قد حو ان حله لا يمتنع به لست بنبوت الحيوان
نزوله الى البهائم فساد العمل **قوله** وفيه ذكر في الوداح
الاجل بسنن بالجلالة **قوله** والحي قد خرج كبر الاحجاب بالان
لست سايله **قوله** ودلوني العصفور وسننه فاك الحاشية

قوله

قوله الا ان لم يمتد باللعام بقتله بما اذا كان اغذاوه
بل باللعام له ما وى للغير فلو سواه فليس من صفة ولا يمتنع
من كونه في الحيوان اذا بعد حاله بعد وضعه **قوله** وكل ذلك
عندى محمد هذا هو الوجه **قوله** لا يجوز ان يحل انما الحيوان
الطمان مطلقا المراد بعدم اجواز الحرم على تقدير العقاد
ذلك طمانه عموم انه عتداد ما فعل على تقدير عدم عتداد
اعتداد الفوق في اللازم والا فلا فقه في مقابله حيا الى
اختلافه واحدا ان لا يتسبب كونه الحيوان كونه عتداد
بشماله في الطمان كذا لا يجوز استعماله في اذاله الحيوان كونه
بالطمان العتود وكملا داهيا في العتاد من حيث حد فركم
الطمانه على ما اذا استعماله للفقه في حقيقته **قوله**
ولا في الاكل والرب اعتدادا ان يجوز عند الضرورة من حيث
على انه يندفع الضرر **قوله** ولو كانت النسيب النسيب اختا
وسم شتمه في وجوب الاحتساب بالنسيب النسيب النسيب في
النفوس والى امر ايهما بل قد يكون عند خوف العتاد **قوله**
وكما في النسيب فقه ان فقه في النسيب بان يكون فداها
اعلى وكذا الفوقه بالحكمة بان يكون النسيب في حقه النسيب
القرار انما لما ورد من ان يحل الحيوان نفع من هذه النسيب
وهو بعض كون حقه النسيب اعلى **قوله** والناسب المراد به من
العداوة لا هل الشتم عداوة او بغيره من احواله ذلك كسب اعدا
ذكرهم وظهرت على ما لا عرض عن فها بلم ومانتهم والعدا
لحمهم شتمهم والقالي والحي والجارح كذا نص **قوله** الا
بالرسم فانه طمان على اعدا في النسيب الى حله على طمانه و
فلو كسب بغيره وظهر العتاد في استعماله ثابها فمكروا

من سئل قبل اهل العراق هذا اذا كان ملكه كما به عليه في التمسك بها بعد
فان استقبله القتل كذلك لا يكون عليه ثمة فلو زال ولا يظهر للسل
الا بعد مضي زمان كثر من وقت الزوال لان في الحجة ان اعا حله
وتقابل ان يولي ان مثل هذا وارد محتمل ان ملكه ان قبل اهل العراق
مخوف من بطلان الحبوب **قوله** الى ان يفي بمقدار اداء ما عدا عنه لقوله
فاول وقت الظهور هو ما هو وقوله المعلوم مقترن بعلم من هو
ثم لم يرك مع العوض ان مقدار اداء ما يخص به المراد مقدار اداء ما
الزمان الذي من تعلمه شرعا تحت ما جرى به اقل واجبا ما اوفى
الى ذلك المكلف في ذلك الوقت بحلوفه في اخله في العصر الا انما
اول الوقت منظره عليه وبنائه في الشرط ولو اهل من امرها
هو اهل من مقدار زمان فعلم من وقت له حصة من يومه ووجه ذلك
السكون في الحجب ذلك من وقت له حصة من كونه قبل الوقت كما
الوقت ودخل قبل الفلاح سر حار فعل العصر بعد الغروب وبما
انما جاز الى ان يفي بمقدار فعل الظهور في الوقت **قوله** وقت ظله الظهر
اذا زالت الشمس الى ان يزداد اي في الحجب المراد بقدر مساهلة لاي
خاتمة كل حجب من اقل ما تقدمه **قوله** الظهور اخر وقت ساقطه الظهور
زاد المعنى من اقل ما كان **قوله** في صلاة يومها بالهدنة **قوله**
وما ظله العصر بعد الفلاح من الظهور الى ان يزداد الى اخره اقسام ملكها
اذا زاد المعنى من الحجب **قوله** ويجوز تقديم الفلاح على الزوال كما تقدم
على الغروب والتوضيح **قوله** وان لم يسبق بركعة انما الظاهر ان الركن
انما يتم بالجموع الثاني لا يركب الركعة منه **قوله** وما ظله العصر بعد الفلاح
الى حاشا الجموع فان ذهبت عما يملكه يستحل وقت اي قرين ياتي
النافلة الى ان يكون في صلاة ركعتين في ملكها **قوله** فان طلع وقت
صلى زبعا اكلها اما بركعة واحدة **قوله** وما ظله العصر بعد الفلاح
للمن الذي نفعه في العمام لها في وقتها ركعة واحدة وكذا في اخر
من يركب ركعة واحدة **قوله** ان الفلاح اوصلا لان وقت العشاء وقت
الغوافل لم يدخل وقتها في ملكه بل يدخل وقت العشاء فملكها
سبع

شرح جند والاصح الكراهية **قوله** عدا ذلك السبيل صلو الله تعا
والغدير ولو كان السبيل بفعل المكلف كدخول المجد ونقض الماهد
العدية المتضمني لطلوع النجعة وخلق الزمان **قوله** الكراهية
استثنى صلو الله وفاقدا ان يورث المخذ وعلا اذ اله الحجة
عن قوله او يدنه والمفيض من غرقة ومستطير الحامقة والمراد
بالظهر ونحوه **قوله** وله عورتا اخرها عن وقتها اما جاز
درصد ذلك تاخر جز ما ولا ذنب ان ذلك لا يجوز فلو حصل
وادرك من الوقت ذكوة اثم وصح **قوله** ولو في التمسك اجبر هذا
بناء على الحمار السليم ولو قلنا بوجوب كفاه دخول الوقت
فان التسليم **قوله** ولو ضل قبل عاندا او حادلا او ما ساقط
صلوته اي لو سرع في الطلوع قبل الوقت الى حواليل السنة بطلب
صلوته سواء دخل الوقت في الغنى او فرغ من الطلوع قبله
الحال اذا دخل الوقت عليه الا تساعا على ما تقدم واعلم انه
ممكن ان يرد ما حاصل الحامل بدخول الوقت والحامل باعتبار
الوقت في الصلوة او الحامل حكم الطلوع قبل الوقت في كل منهما
حكم على العادة خلافه في الصلوة واما في الطلوع في حال عدم حضور
ناسي لمعات الوقت او من حزن غنة الطلوع حال عدم حضور
الوقت بالمبالاة لا كاد عرج عن التغير الاول والاصح وجوب الغادة
عليه انما ولا فرق في وجوب العادة من غير حجب صلوة قبل
الوقت او دخل الوقت وهو ما بل يورث وقت حكمه في الوقت لذلك لم
يكن صححه **قوله** فلو صلى انما حرم ثم ذكر ان مع وكما ان العذر

الشمس في الاستدال **قوله** وعلامة الغروب جعل الرضا على التمر
 على انما المراد عند طلوعها كما خرج به في الذكر عر **قوله**
 ان يكون على خروج الكنف الا ان يحل ما يسلط سبيل الى الحكم **قوله**
 الاستدال **قوله** ولو حل ما حرم او لضيق الوقت وكذا لو حل ما سئل
 حث حوز في احكامنا في البان قول قوي **قوله** حث حوز
 الا ما سئل سئل البان المحرم يوم الغروب واخرج وما
 تقضى عن سعة الدم الغلي من الدم ويؤثر المنة للهي المحرم
 وما لا يتم العلوة فيه من هذا اذا كان منجبا والتحرر بالجلد
 اذا خذرا ان التما **قوله** حث حوز في العلوة من كون ان ترمو
 او عن دلا من كونه ملبسا او سحيا او له صلح للبل جل على الارض
 وهذا العام يشاؤ الناس ولعل مراد فان المصير على ان يفلان
 صلوة الناس والارض الحدم **قوله** كالطريق والناس والعش
 اذا عملت على وجه يلبس عادة **قوله** وان كان فيه مع عمل فوضع
 الاتصال شرط ان لا يتصل به جزء من السنة ولو اخذ حتى الاغنى
 عن الفصل **قوله** واخرج الى الصبر اجماعا وحلدا على الارض **قوله**
 والسحاب على الارض على كراية **قوله** والمرح ما حوز وان قل للمليد
 ولا ان يحل مسمى حوزا **قوله** ويحرم الحر على الرجال والحكي كالرجل
 في ذلك **قوله** الا البكة والملتصق وكذا جميع ما لا يتم العلوة فيه
 منفردا على كراية في الصبر **قوله** الكف في اي حلة في روكس الامام
 الدليل وكذا في حوز الاربع اجام فعمامة وحل حوز الاربع اجام
 القدر منه ما دون في التورقة مودود كذا في كنف الذليل ولا يثبت
 كنبه اولى **قوله** ويكون الوجه عدا العامة والكف كذا في الصبر **قوله**
 الراعد الرقوع عن احكام الرجل فان حكمه لو ان العروة او حزم المكن **قوله**
 الشكل

باب الوضوء

وان يحل الصابون فيسبغ باليد في الارض ويدخل طرفه تحت يده ويحسها
 على بكرة واحد **قوله** وفي ثوب الختم اي باليد او انقص **قوله** في التماثل الى
 الثوب **قوله** واخرج من صور الخوان وعرفها **قوله** والصورة في الحكم المراد
 بها صورة ذي الروح **قوله** عدا ما سئل سئل في الحوز **قوله**
 وحما لشرط القدم اي كماله او مقصده لا يطل الى الارض كذا في الحوز
 كراية **قوله** وعروة الرجل فله ذنبه امراد ما قبل القضي
 الا شيان **قوله** والحق النخلان من طين وجو ستر اولى **قوله** ولو بالورق
 على وجه تذكر في العادة كشت بطن ثيابهم ما مونا **قوله** والحق اعا
 عر في التربة عند فقد الثوب عروة من الورق والعش مع فله جالما
 الكدر ثم انقصة الصفة والسطح الصغير اذا لم يكن له بركة فبها
 ويحذر لورود الرواية في الخفة عن العادق عر ايجب التابوت وكوي
 فيما للركوع والسجود **قوله** ويحيى الحال في ذلك وسأعدا مكن اعا
 الغاي للركوع والسجود في حال قيامه ولا يحل في وقفا المكن على
 الارض كما يلزم من العرض للشفة العروة **قوله** وان يحل اعا المكن او عوض
 في الحال للفرق منه ومن الركوع **قوله** عدا الوجه والكف والغدر اما
 اللسان فمن فضل الزند اما القدمان فمن فضل الارض طاهرهما
 ما طهما ولا بد من شح من غسل القدمين بالاناء فانه ما عدا ذلك
 على الحق كانه قبل طهارة القدمين والنبوة والنجاسة في ذلك كله **قوله**
 ويحس الرجل شح حوز ايها لشرع العادة **قوله** كما يادون فيه
 حركا او فحوى او ساعدا كمال المراد بالصرح ما دل عليه اللغز بالوضح
 كانه في العلوة او في المكن الذي من ملة العلوة والمراد بالضحى
 ما لا يكون كذلك كمراد لاللفظ على ان يمد له على المعنى الموضح
 كاد قال الصنف المثل والمراد شاهد الحال ما يدل عليه حال المكان

باب الوضوء

معاونة العرف المستقر كالعماد في الحالة من زرع وسائر
 العادة مسمى بالماضي في الدخول اليها والكون فيها الا ان لم يكن
 بالماضي او يتوجه عليه غير ما اطلق فيها **قوله** ونقل في المغفور ولو كان
 محرم الاضطرار هذا كمال حلالا للمضي **قوله** في العلم بالعصية بعد
 في الوقت وحارجه **قوله** ولو كان محرم اذا حلالا ما يشاء خارجا المراد
 ما جعل جاعلا القصد كماله في المراء بالماضي ناسية ايضا او في وقت
 صلوة الماضي انما يصح خلق المحسوس اذا كان المحسوس على او نحو من غير
 عنه وعن اذنه والى بل عذرا **قوله** ولو اذن بالحرمان وقد جعل ما اطلق
 محرم خارجا التفضل بانه ان كان اذن له في الصلوة تنصها ولا يملك
 وان كان على غيره على الاذن المحسوس ونحوه على كونه مقطوع
 الحجة على ما في خارج الصلوة على غيره في وقت لم يرد على المالك حرفة
 وحل كونه قطعاً **قوله** والمحل فان احرم او ما حرم او ما حرم في الارض
 حاضرا للمحل وكون المعادون يكون كونه حار اذا ملكت اجمعة و
 كذا المصطفي **قوله** ويجوز على القسط ان يكون من حرم ما في الحدود
 عليه **قوله** وان كان مكتوبا اي يجوز لما اذن به في حله ان كان مكتوبا
 لكن يكون اذا كان على نص **قوله** وعلى من ان فعله كونه ولا يرد عليه
 لكن على ان يحسن بالجملة ظهر الله في سائر هذه الحجة **قوله** وكيف
 النسبة بالتحقق المحمود دون غيره لا يرد ان على المحمود من الحقائق
 العرفية والاولا منع حقه فان كل ما لو وجد فهو قابل للحدود واعظم المراء
 ما يصرح به وعن عرف ما عينا ركنه اقراده وطريق صفة ان
 يقال لا يرد ان اذا اذن حرمه في مثل الحدود كالا في قوله وفيما
 سماه لا يحرم ولا بعد عادة كغير ذلك في الزمان القدر محققا وكون حد
 من غير اخرى في الدنيا حلالا كالمسئلة فيعقب ما بها تحقرون ويبدو
 له بوجه عدوما في الزمان الغير محققا لما في قوله لا يرد وما من ان
 كلما حرم في طريق الادب المحرم به وما حرم في طريق الماضي المحرم

عليه

وما دونه الكا استغنى في القليل فان طلب على الاصل كما في جود العلم فذلك
 والا عمل فيه بالماضي الى ان يعلم ان اول هذا انفسه بالماضي محرم
 في امور الطهارة والصلوة وغيرها فاذ انكر ذلك فلا ريب ان المشقة
 بالتحقق لا يمكنه اذا كان محمورا كالنسيان له حكمه على ما في قوله لا يجوز
 ان يحل محمورا انما اذا حكم المحرم ان يكون محمورا وطهارة سرعا وقد
 تكافا في النسبة بالجنس كل من طهر والطهارة والصلوة وكذا استعماله في كل ما يربط
 فيه الطهارة كما لتعقير في انا الولوج لعدم عطف السوط كما على انا الولوج
 بوجهية المحسوس المحل انما في لعدم العلم بالتحقق وبالمعنى المحسوس وطهارة
 او نصفه بغير قطعاً عانة ما في الباب ان الاستبراء جميع كونه مع
 فيما لربط فيه الطهارة فصار كالنحو من قبله اجمعة على ان نسبه شي بغير
 احاقبه لا يقتضي الى اذنه من كل وجه وهو طاهر **قوله** يمكن ان يصلي
 الى جانه او قد اذن امره تعالى على ان يقول ما كماله في قوله لا يحرم
 ان يحسن عاذا انحرما ما اطلق دفعه او كان كل ما عمن علم بالاخر علما
 بل علما في حله في الصلوة او سواها من غير الاخر وهو لا يعلم بالاول
 حلاله فخصي المص الما في اعني الذي يحرم بعد الاول لان المحاذاة في الصلوة
 المحسوس فيها انما يجعل بسببه ولا بد من صحة حله في هذه المحاذاة في المحسوس
 كراسته او حرمها فلو قد خلق احد ما سجد ونحوها فله حرم وله كونه
 ولا فرق في المحرم والاحسن والروضة ولو اتفقا لم يكن التماثل وان
 اتبع الوقت قدم الرجل وجوبا او استحبابا وان جازي فان كان المكان
 لا حدهما احقر به ولا يجوز ان ينادى فيه على التواضع في المحاذاة وان كان
 لها او سواها فيمكن القول بالبيعة وحلي من خرج اجمعة ونسب الاصل **قوله** اتبع
 الصلوة فيمنه لا يثبت بكونها عاذا في حله **قوله** ويمكن ان يقال ان العلم
 لا يلزم في المص على **قوله** في ما طهر الاصل في الحديث اذا اذن في الصلوة
 وان في ما طهر الاصل فخرج منها وحل ما فيها من حيث حلت **قوله**

١٠ / رفض السجدة والركوع والقبض على المذبح في السجدة مع استواء المذبح كركوب الدابة
 سماعه ولا على الرمل المبلل **قوله** : السجدة أي ركعتي من ركعة واحدة يقال
 لها ذات الجنتين **قوله** : وادى جحان وذات العلو مل بها موصفا
 بغير نفي بل أيضا قبل انهما والسجدة ترفع خفف فارة التذكير وكذا
 كل موضع جوف **قوله** : من القابض دون حامل وبعد ستر ذراع يني
 في الجليل بحر العزة ولا بد من كون السجدة كل جانب ذراع وكذا العلم
 على الغير **قوله** : وسورة التبر ان أي التي تعبد بها التهادد التي توجد فيها النار
 دائما أو كثيرا وتحتل الاحصاء من الورد **قوله** : وحواد الطوق في
قوله : وحواد الكعبة وكذا السجدة في العريضة خاصة **قوله** : والوجه ان النار
 مفرقة وان كان في محبة أو قنديل **قوله** : او تصاو ووا هو الجوان من حوا
 او مصحف متوج وكذا الجباب **قوله** : وعلقت اليهودي والنفاري
 أي لها من به خلافة منتهى مخوس فيكون قارة الذكري الظاهر ان الكعبة
 في منتهى المحوس من منتهى الهيكل يمكن نقلها الى اقاصها مع في العجا **قوله**
 وحسب انما ذا السجدة مكوفة فيكون مقلد ويسعى ان يقبل الكعبة سقيل
 الجمع **قوله** : والمناه على الواجها يكون في وسطها ان لم يسبق السجدة
 والاحرم او يواد بها مواضع الوضوء **قوله** : يجوز تقبل السجدة
 أي المشرفة على الانهدام **قوله** : يستعمل الله في غير المرد وما نحو القرب
 والرجح لا الاله البنا وانما يجوز استعمال الاله في عزم مع استقامه عنها
 اولون سخر اخرج اليها كنز العليز اوله سيلة الجباب عليه السلام
 النساء خلا يجوز تقبلها على حال وان قرب ما حولها من سائر
 ولما اقدمت لم يحسنها سجد آخر بها الذبح الياس من عود الاول
قوله : والمحاريس الا حله يتحقق ذلك كون المحارح اخلا في المسجد
 لما روي ان عليا كان يكرها اذا رما ويقول يا هذا
 النبوة ويرى في هذا ان لا يسبق المسجد المحارب فان سق حرم
 كذا

على المباح

وكذا يكون للمكان المحارح اخلا في المحارط **قوله** : وانقاذ اله حكمه فان كان
 ذلك دائما لا نادرا الا ان يعنى الى حشر عظيم او استيفا جدي فكون مطلقا
قوله : وتعرف الضوال الى انشا وادى شدا **قوله** : وانشا والتف لا باقل منه
 وكثر تنفعه كمن حكة او شاحد على لغة في كلب اسم الله منه **قوله**
 والصافي قلا القمل قلو فقله من بالراب أي قمل قمل منها بالراب **قوله**
 وكشف العيون في باب السرة والركبة وحرم كشف السرة الباطن **قوله** : و
 ادخال الحج اليها مع السجدة اليها او الى غيرها **قوله** : وانما فيها لو املت
 فيما لا يتصل كالشرا في انما حمل التحريم للظاهر حوا من احكام السجدة
 ولما في استباحة حرمة المسجد وتحمل العلم لا شفا تحسب الجسد والباس
قوله : واخراج الحصى منها فبما وان يحرم وربما فعل التحريم بما اذا كان قريبا
 لها ولما هو له حياء لا ملاق نعم لو كان من حمله العفكات لم يحرم ارجه
 قلمعا متى ونباعا منه كمن الاعادة الى السجدة **قوله** : ولو كان في ارض
 الحرب او ما داهلها جاز استعمال الا بها في السجدة لا رتب حوا في الجمار
 قريبا في المساجد وكذا ان السجدة اذا اهدت من بين اعدائها محذرا
 اما حذرها فلا يجوز على حال الا ما لا بد منه في كمن السجدة **قوله** : وما
 ستمان في الفرافض المومة حابة وكسر عان في غيرها **قوله** : وسقط
 اذان النضر يوم الجمعة في عرفه وعلى النبا في المودن في اول وزده وكذا اذان
 العشا في من زلفه ولا ريب ان العودان في عصر الجمعة وعشا المزدلفة
 لا يحرم لكن هل يحرم قال في الذكري لم اعرفه على بعض ولا فتوى ثم مال
 الى كراهيته في موضع اسباب الجمع وموتى اما اذان النبا في غيرها فيل
 بان نكر نكران افضل كما روي عن النبي يوم الحندق يظهر من كلامه
 انه افضل من غيره لانه اما سوط عسفا وكذا الوجه من العلو من

العا

ما

في وقت احدهما **قوله** على الجماعة الساتة اذا لم يتفرق المجرى له رتبة
 ان فعله مكره وخالفه عمارته عليه موطوع عن المنقذ الا ان ساعد
 من الحان بالمرتب في لانه في الجماعة اسند اولي وفي رواية الى
 صريحها وقوع ما يرد على القوة عنه ايضا والماد يتفرق الجماعة
 الا في تفرقها من الصلوة ويحقق ذلك بحول وجوههم عن التعقيب
 ولا يمكن تفرق البعض لما دلت عليه الرواية والظاهر انه لا فرق في الحول
 وغيره المصنوع من عناية الله ان اللفظ هو اللفظ وان كان
 وليس كذلك بل اللفظ هو اللفظ والافاقية **قوله** وعورث
 المنى اي تفرق مصداقه **قوله** وسحق ان يكون علة صحتها اللفظ
 بان الساق ان كان العلة الاولى والمراد بالحيث دفع الصوت
 سحقا يكون صوته حسنا **قوله** واقفا على اواخر الفصول فيكون
 اعزما ولو فعل اعديه وكذا يكون كون المودل كائنا ومقدار
 لو فعل **قوله** نارا كالمكلام وذلك في الافاقية المذكور لو طار كثر
 تحت له منى الثاني على القول اسانف **قوله** فاعله ركعتين او سجدة
 او جلسته او خطوة او سحاة او سحاة **قوله** وفي الحرب خطوة او سحاة
 او سحاة في الرواية ان سحاة في الحرب ثقل **قوله** والشوكة بجمعة
 هو قوله الصلوة حر من النوم او قول المجلسين مشي بين الاذان والاقامة
 سواء كان اذان الصلوة او غيرها شق من رتبة اذ في دفع الى اليها
 ثم الى العلوية بعد الدعاء ام اليها كما جعلت **قوله** ويكره الرجوع بعد الدعاء
 المراد به يكون من الخل زبارة على الموطوع منها التماسا وان غيرها من
 العائنة من كسر الرجوع وهو ان يترك كسرها في بين على خطوت في
 الصوت

الصوت ثم يعود الى التمسك برفع الصوت **قوله** ومع السجدة تقدم العلم
 ومع السجدة تقدم العلم المراد به العلم بالاحكام الاذان والاقامة
 الجليل وفي الدورس تقدم من فيه فقه كما لم يفرغ **قوله** فان حاف
 القوات امض على الكسرة وقد فاضت المراء قد فاضت الصلوة المراض
 الاقامة **قوله** وما في عائنة كذا اي عائنة المودل الخالف في على عمل
قوله على عرفة واحول حال الصلوة من مثلهما في يفرق جمع الراحات
 وان ما سواه من ادب **قوله** وفي ذكرى سطل الصلوة لوافقه علما او سواها
 سطل القيام يكون في الصلوة فان القيام الى السنة كونه مقدم على الجاه
 والقيام في انفرادها اجب غير ذلك القيام من الركوع وانما الركوع القيام في
 تكبيرة الاحرام والقيام الذي يتصل به الركوع والقيام في السنة كذا ان
 قلنا انما ذكرى فان فعل القيام الذي يتصل بالركوع هو القيام في القعدة
 اذ لا يحسن غيره قطعاً والفضل الواحد يمتنع ان يمتنع بالركعة بعد ما
 قلنا جميع القيام المذكور واحول غير ما حوق عليه اللهم صل على محمد
 هو الركوع فلهذا ما كان في العلم ان زيادة القيام الموضوعة يكون
 ما انفرد به لا يتصور ان القيام في التكبيرة لا يفعل دون التكبيرة وكذا القيام
 المتصل بالركوع لا يتصور بدونه حتى زادها نحو زيادة ركعتين
 المطلقون سندا الى كل ما ولو بعد فيه فان اساءت في صفاته
 تسبى رسا واحكم الى الموضع **قوله** وعلى الاستدلال انما فيه الادب
 الركي لا يبعد عليه كس او سوطه فقط **قوله** فان عجز الصلوة على
 جانبه الامس فان عجز على الكس كذا في ان يرفع يده اذا اكل مع
 اجتهته عليه وقد روى الحسن في كذا في رفع يده الى واحد فان يرد

في رفع اليدين

عند الى جدد وضع ما يصدق عليه اسم الوضع ولا يصدق عليه مقدار **الوضع**
 من احدى على الوجه **والله** كان الفصل واللفظ مستحق الاصح وهو اقتصار على
 وضعها لجهة الوجود والاعتراف ووضع كل الكلف مطلقا ولا يثبت المسمى
 ووضع رويها بل اي جانب وضع منها اخرا ولا يجرى وضع غيرها من
 الاصح وان كانت عانة بعض الالحاح يخلقه موضع بعض الاصح
 من الالحاح فالجواب عن الالحاح ومن التقدري عن الالحاح **والله**
 والوافع الى وضع في جود الوجود ان يصدق عليه مع احدى
 معتبرا في ما يصدق في الجود ولو تقدر ذلك لم يضع ما يقع الجود عليه
 الاستغناء عن الجود وخلصت من جهة الى احدى اسكال انسان عموم
 اذا انزلتم فامر فاقوا منه كما استغنم ومن عدم لزوم ماواه القول المكون
 من مجموع الوجوه والوضع او في **قوله** قد اذ لم يجر لها التبع السليم على الوجه
 وجوبا من باب القدسية والى بقدر وضع في ما والى احدى الالحاح ذلك ان
 قولها الوجه **قوله** فان بقدر جود على احدى طاهر كلامه الله كثر علم
 التمسك في الحاشي وهو المعتمد **قوله** في التمسك في ما قد يترتب
 في الركوع **قوله** والتوكل في المجلس على ركة الاسخ كخرج رجل من عهده وحمل
 طاهر السري الى الوجود طاهر السري الى احدى السري **قوله** ويكنى الى قبا
 ان يحمد بعد وقدمه على الوجود مجلس على عفته **قوله** ويكنى
 كل تانية وفي آخر الصلاة والرباعية العا الهاديان اول ما يجرى فيهما تشهد
 ان لا اله الا الله **قوله** تشهد ان محمد رسول الله ولو قال تشهدان لا اله الا الله
 وحده كثر كل له **قوله** تشهدان محمد رسول الله كانا هذا الوجه على الخبر
قوله والاحكام على ابي يادام في الوقت سبعة فان نقص الى برهة فان لم
 يحسن في التوكل في العرف حجب محمد بقوله على حمل عليه **قوله**
 باطلا

باجزاء الحمد في توبه الشهود والما من **قوله** ومنهذبات الطلح السليم
 على ابي التوكل في توبه التسليم فلهذا وان كان الوجه حوطا كما
 ووقع عن ابي الطلح فلا يلزم من اعتقاد الوجه بحال فادع
 او على بقدر الحجاب يكون على بقدر الوجه بعد عالم الطلح والى
 لعل السليم عليكم ورحمة الله وبركاته بالمرحوم نوبا بالاسلم علينا فان
 ذلك على اخرج به في الدركي والبيان لم يرد في منقول لم يرد
 في مصنف سوي في مطلق كلف المحقق ما جرى فيها **قوله** والما من
 اسلم الوباء الى القلة الذي يقع وجهه الى عفته **قوله** والما من الحاشي
 ان كان على ان اعد السليم على الحاشي ان كان احد قال السليم
 وان كان على حاشي ولا بأس بالمعنى الى كلفه **قوله** التوجه مع
 كلفه سماء طلبة ادعته اذ هو كلفة الالحاح ان قل كلفة الالحاح
 واجد فكيف كلف التوجه مع سماء طلبة الالحاح من كلف المحقق حجاب
 كل خرافة في احوال ان الحجة الالحاحية في الحاشي **قوله** في الحاشي
 البانية قبل الركوع ويدعو بالوقوف وفي الحاشي فترت في بقية الصلاة
 معني العيان ان القوس الاولى للمحمد في الركعة البانية ايضا قبل الركوع
 وليس كذلك اذ فيها الركعة الاولى في الركعة البانية وقبل الركوع
 الله في الركوع في البانية ومعلوم انه ليس مراد المصنف كانه حمل ان
 معني محل القوس الثاني البانية معني كون محل القوس الاولى **قوله**
 والرسالة بعد الركوع اي تداركه بمرئته فامسى تداركه بعد الطلوع
 حالنا نوبا فامسى تداركه في طرفة نوبا مستقبلا **قوله** في الحاشي
 بطلنا في الحاشي والاحكامية على الحاشي لم يرد **قوله** وهو ما عدا ال

ما لم يرد

شمس الحمد الى اربعة كل شئ مثله المعبود المائل من الرأيد عند الظل
والتي **قوله** فان خرج حلاها ظهر اني على يد لها طرا **قوله** مكنس
في الوقت ان كان يمس بها عجمه والحمد لله بعد ان تذكر منها
وكنه في الوقت وان يكون سرده فيها نظر اذ كان فيها معاً ثم
شئ الصوة اتينا فلن علم انه لا يندر كسوف ذكته السبع لان
الحمد او تفعل خارج الوقت كذا في غيرها وله فرق في ذلك في الامم
والما يوم **قوله** والحمد لله اني لا قداء وله من سنة الا هما للامانة
لا ستر الحجة بالنسبة اليه **قوله** والحمد لله في مقام وكنت فيها
النسبة على وجهها وكونها ما العزلة والى ملت ستر احرامها الواجبة **قوله**
المسألة كل من على حداده والصلوة على سنة الله وامن من الاشياء
لمنوا الحمد والعلو والدعاء للامة العصور المسمى بعلوم الحمد
على العلوم **قوله** وقوله سورة حنيفة ارجع احرا الآية السابعة العاشرة
قوله وعلوم محمد اخرى منها اقل من فرسخ اى من موضع اقامتها **قوله**
والعرج اى الامة من العرج وكن ان يكون مما شققة الحضور لشرافه
ممن عرج يسير لا مقبلة وكذا للرضوان الكبر **قوله** وعلوم بعد اكثر من
فرسخ فله كان سنة وسهها فرسخان مما ووه وحب فعلها امامان
مخبر او يعطى موضعه **قوله** فان حضر المخلص منهم الذكر وحبت عليه
الاعتقاد به بمعنى ذلك وجوبها على الحد والسافر هو مكل مقد
فان اكن الاحكام بعلوم وجوبها على الاخر وجميعها على علم
وجوبها على الحد بطلان ذلك الاعتقاد ها بها خلا في في الذكرى
النور به اهلون من فوق وعليه التسوى ولا يخفى ان المراد بالماض
الذي

الذي له على غيره بل هو الامام فان لزومه من علمه محال وكذا
لا يخفى ان ستر الحاد من السيد في حجبها من العبد تقع من الممنع عنها
وان لم يوصف بخله بالحق سعى ان سعى من وجوبها على من حضر
من هؤلاء اي انما للرضوان الذي ينصرف بالبراءة انما ووجه **قوله**
وفي الحد والامام والخدم والاعلى قوله ان الوجه كذا مع
الكن اربعة **قوله** وفي سحرها بالاحوال العظمة والكلان الى جناب
قوله ان اية احكام الحمد حال عظمة الامام عز وجل في سحر
الظهر فكل من احد الواجبين المحرهما والاحكام الى احكام المحر
المذكور ولا يخفى انه لا بد من احكام السراية كذا حد قوله
حضور العظمة كالحاج سوايه السوي لا بد من زمان العظمة **قوله**
والى اتمق حجتان منها اقل من فرسخ اى لو خليف حجتان منها
من موضع اقامتها اقل من فرسخ بطلان ان اسقطنا حكم الاحرام
فيحدون حجتا الحمد ولو سقت واحدة ما لم يثبت الامة حقة على
الظهر ويثبت التسمة وة لكل فيما اذا علمت واحدة واستنت
اذا ستر السوي الاقران عمن ان واحدة من اهل البيت لا يحرم فكلون
في الصون الاول الظهر وفي السابعة الحمد والظهر على الوجه وسعى ان
لمنوا امام الظهر في الموضع من فرسخ الا ان يؤكل كل فرسخ امامهم **قوله**
والحق مصلح على ان اتفق في حجب المراد ان من عرق بوجهه
فلهذا ما بين على الزمان كمن له وجوب للسيد ونحو ذلك وانفقت
الحكمة فثبت الحق على غيره عليه على اهل البيت **قوله** ويحكم السيرة الروال

قلها الا ان يكونا غير مانع من فعلها كما لو كان في طرفة عين يقطع ما دارا كما
قوله والاذان الثاني يدعه على وجه القول لانه الثاني بالزمان **قوله** و
 السمع وشبهه لا فرق في التحريم بين ان يكون السامعان في طرفة عين
 اذ هما وشبه السمع السامعان والحاج والقلوب ما جرى مجراها **قوله**
 وفي وجوب الوجود في الطرفة في الخطر ووجوب الكلام في ان يحب
 الاضطرار على الحيلولة على الحكمة ويطغى ما ضاع للحدود ان كان
 وجه الوجود على التمسك اذ في ذلك الخفاء في الخطر ووجوب الكلام على
 الخطر **قوله** وسوى بها الا في له عكس الله بكنهه الا في قوله
 يحمل على في نفسه **قوله** وما لم يكن اي على العلوية في القامات يكون في
 وعظم في التمسك **قوله** والما كره الى السجل الخطر **قوله** والتمسك والرداء
 والاعتماد هذا المحقق والرداء اعتماد على فحوى **قوله** وان لم يولد
 كسكة وهو الوجود عليه على الحكمة **قوله** ولو استقر عليه عجز عن
 العبد في حق راحته **قوله** في ذلك من السوء في الفروع على الوجه يمكن
 على الامام ان يكون له العلم ان تلك الخطر **قوله** وفي وجوب التمسك
 التمسك والتمسك سيما في الوجود والوجود بها ووجوب التمسك بعد كل تمسك
 بها ولا سيما في الوجود ان الثاني رافع **قوله** الا ان السجود في فاعلى
 فيه ركة وكل جروحه اعتداء به على الله **قوله** ويحذر من ان يفسد
 التمسك ولو لم يتم بعد الركوع بل اياه انقاره في بعض احواله اذ يراه
 غمها في ذلك فانه يولد في الفروع في ذلك فانه يراه العاكه جيد
 ولا يبدل العمل في كل ركعة جملة الركعات الخمس لئلا يكون الركعة
 مكررة كما في **قوله** وفيها المبدأ الذي بدأ العمل به لا سيما
 الا بجل **قوله** فلو لم يفر عما سقط وكذا الركاه والاخا وفي هذا
 ان لم

في العبد

ان لم يكن العالم بالعصر فاما حديثك لرد له **قوله** ويحذر من ان
 الاحكام ما لم يفسد وقت الحاجة ففسد ان يفسد بعض وقت
 الحروف في الله مع محبة تقديم الكسب **قوله** حب على الله العلو
 على كل من مسلم ومن من حكمه عن علمه من ان اذا لم يعلم الخطر
 للتمسك ويترك وان كان خافا للمحتمل له الا اذا قال اذا اعتقد ما
 بعض كونه ويظهر من كلامه ان الحجاب ووجوب العلوية على السامع ليعنه
 او الوجود في الرابع ولم يصرحوا بحكم المخالف وان كان الخطر فيهم
 فتعلم في انهم قد حوا او حوا في نفسه وتدرج في حكم المسلم
 العبد السابع للمسلم واليهان كعظمه واداء الكلام او دار الكفر وما لم
 على تولد عنه وكذا المحرم الذي يجد حوته بعد الاجابة وان كان
 تاسعا للمسلم وتدرج فيه عظام من التمسك العلم والصدور والطلب
 واساضا عند لوطي العلوية على جميع ذلك والرد عن ذلك
 من الشكلا دون من طعن في **قوله** وسحب على من سلبها هذا
 كان قد راجعها فان لم يستالم سحب ولا سحب ولا عني انه
 ان لا يكون التمسك عابيا عندنا ولا على على العابد عندنا بطلان
 ولا على العبد ما يعتد به عرفا كذلك ولا على من سلبها منه جابل
 كالتمسك على العبد **قوله** وكيفية اه لا ريب ان سحب العبد
 ذكره المصنف ولا يفسد لفظ الا انها تدبر على العلوية على التمسك والعلوية
 على الاول ولا بد من رعاية هذا العبد في اما العبد التمسك بها والتمسك
 منه ما سكت هذه الروايات ما يلو في كان والظاهر ان الدعاء على المتأفق

لا يحل ان الكسر على اربع وبالرابعة سبى الطلق والمداد المضاف الى حسب
 على ما تقدم من بعض العبادات وتلوح من جعله في مقامه ان يكون ان
 المراد به المحال فطلقا وببرهين انهم ذكره ان جعله ولم يفرقوا
 للطلاق عليه كخوضه فكانهم اذ جوع فيها وان بعد الحكم بطله مطلقا
 واعلم ان المراد باليمين في هذا الباب غير من الايمان السقيمة كالركعة
 والوضوء والكفاح والعقود وذلك المستند له عقدا والذمائية وان لم
 يكن غير دليل ان كان يفسر في ذلك **قوله** ويدعى السخيف ان كان
 قد اخلت كلام الاحبار في تفسير السخيف وخافه باب الركعة والوضوء
 ونحوهما انه المحال الذي ليس له نص في اخلت في تفسيره ففسر جميع ما به الذي
 لا يعرف حتى لا يصدق ولا يتولى اعدا بعبته ولا ينسب به **قوله** وجعل
 اسن الحان على امر اهل البيت استساليا **قوله** ولا قراءة
 فيها ولا تسليم لا قراءة في طلق الحان واجبة ولا مندوبة والوجه كرامتها
 واما التسليم فالاجماع على نفيه والظاهر عدم سرعته **قوله** والوجه
 حتى ترفع الحان في طلق الحان والبيان ان هذا السخيف كرامتها
 وكذا روي عن بعض عباد الله في العبادات وفي الذكر في ذلك كقول الامام
 والنعيم **قوله** ونحوه اما جحد لكن كره كقول التلويح ولا فرق في
 ذلك من السخيف وغيره والنعيم **قوله** ووقوف الامام عند راس
 الرجل وهدوء المرأة ومما ذكره بعد راسه لوانتفا وسعي ان يكون
 الحان في طلق في ذلك **قوله** ثم انبى هذا اذا كان لوقت والافق
 كما لم يجل **قوله** ولا يعل عليه الا بعد طلقه فكيف هذا اذا لم يعل
 والا حلى عليه بعد ان سمى ولو لم يذكر كل منهما حلى عليه **قوله** فان
 تغرد

فان تغرد جعل في القربة سر عورته ثم يعل عليها فان فقد الكسر
 هذا اذ لم يعل شره خادجا نحو ثوب فان اكله وجب فعل الطلق
 خارج القربة مع الخوض جعل في القربة لا بد من الا بعد الطلق **قوله**
 ولو فانت الطلق عليه حلى على فرغ لوما وليله هذا عند بدلو
 الطلق حذو الوجه انها لا تحذو وقت بل سمي وقتها واما **قوله**
 ولكن يمكن ان الطلق من الواحد خاصة الا ان ينافي السخيف بغير
 مطلقا ولو جعل المشقة القربى الطلق كرح منه وجعل عليه من
قوله والاولى الجحد الاول وان يزل اذ في من الجحد ان كان للاب **قوله**
 والحرمل الجحد له وله في الجحد احله اذ لا يشك له **قوله** ونسب الجحد
 بدون اذنه ان يكون اما بافلا تنفذ كما عتبه حذا با اعلو فردي
 فله يتوقف على الاذن **قوله** ونسبوا كالحاق بعض المراء انها لا ينعى
 با في المحل فان كان رجالة ما حرت عنهم وانكرت المكران يواد
 وقوفها مسفرة بغيره لو سهرع النفس كالحاق بعض **قوله** ولو فانت
 الاماموم بعض النسب انهم بعد فراج الامام ولها هذا ان حلى التوث
 سرع الحان والا اتم باله كالم **قوله** ولو صرح حان في الا شاطع
 كرساق سعي ان يكون حوازل الطلق مشروفا كحوازل خردن كما يحف
 على الحان ان كوت لها حادث **قوله** والنسب المراد به حمل الحان
 من جوانبها الا ربيعة وغاير ذلك من النسب العرفية عند جميع علمائها والافضل في
 ذلك انشاوت ترك الحان في الا حوازل الحان في ذلك السداة عند المرو
 ان من من عبد الراس من عن الرطين من يوضع راسها الى الحان كرس من

فان تغرد جعل في القربة سر عورته ثم يعل عليها فان فقد الكسر هذا اذ لم يعل شره خادجا نحو ثوب فان اكله وجب فعل الطلق خارج القربة مع الخوض جعل في القربة لا بد من الا بعد الطلق ولو فانت الطلق عليه حلى على فرغ لوما وليله هذا عند بدلو الطلق حذو الوجه انها لا تحذو وقت بل سمي وقتها واما قوله ولكن يمكن ان الطلق من الواحد خاصة الا ان ينافي السخيف بغير مطلقا ولو جعل المشقة القربى الطلق كرح منه وجعل عليه من قوله والاولى الجحد الاول وان يزل اذ في من الجحد ان كان للاب قوله والحرمل الجحد له وله في الجحد احله اذ لا يشك له قوله ونسب الجحد بدون اذنه ان يكون اما بافلا تنفذ كما عتبه حذا با اعلو فردي فله يتوقف على الاذن قوله ونسبوا كالحاق بعض المراء انها لا ينعى با في المحل فان كان رجالة ما حرت عنهم وانكرت المكران يواد وقوفها مسفرة بغيره لو سهرع النفس كالحاق بعض قوله ولو فانت الاماموم بعض النسب انهم بعد فراج الامام ولها هذا ان حلى التوث سرع الحان والا اتم باله كالم قوله ولو صرح حان في الا شاطع كرساق سعي ان يكون حوازل الطلق مشروفا كحوازل خردن كما يحف على الحان ان كوت لها حادث قوله والنسب المراد به حمل الحان من جوانبها الا ربيعة وغاير ذلك من النسب العرفية عند جميع علمائها والافضل في ذلك انشاوت ترك الحان في الا حوازل الحان في ذلك السداة عند المرو ان من من عبد الراس من عن الرطين من يوضع راسها الى الحان كرس من

عند رجليه ثم من عند راسه **قوله** سمي وضع الحنان اه وذلك على وجهه **قوله**
 هذا في الرجل يد ليل قوله والمراد بما على اليد ان غرض القبر غسل بئر
 دفنه واحدة لا يسوق شي منها شيئا **قوله** والواحد فيه موضع راحته
 ونحوه عن جواب السباع المراد بحاشيته من السباع كون الحفوة ميسرة
 عادة وعان في الصف ان مثله في شأن عالما ولي يفتق العنكبوت احد
 من الاخرى فلا يد منها **قوله** وراكب البحر يقتل بومى فيه سمي ان يراى
 ما بين الانهار والعمامة كالسبل والنوار ولا يجوز الا في اما الاواد
 عادة الاصول الاربعة واليكون الصبح حين يخرج الكف من ان يريه شي
 يقتل في بطن البئر ثم يلقى في الماء مستقيما كما يدفن في البرزخ ان يعمل
 في انما يقتل كالحائنه او في الصدوق الذي يلقى على وجه الماء ان مقتله
 في انما يقتل في حيز خسر القاع كما ذكرنا **قوله** وممن القدر فاته لا سمي
 فوق بئر اربع ولا يلقى السباع على الميت ان يحمله حفة الا عند الحاجة
قوله والمحرم على القبله حد اربع حلاله العرض والوجه والشعر **قوله** وكذا
 وحل العقد المراءى كغيره من النكاح في ذلك **قوله** في النكاح ان يكون
 نكاحا في حد من عند رجليه وحل العقد على ان يودعه حل عند
 نفس الميت من عند راسه وحله على ان يودعه ما بين رجليه او راسه
 سمي النكاح والادب الى النكاح **قوله** والشعر الذي سمي ان يلقه المحرم
 النكاح على راسه **قوله** واحاله المحرم من ظهوره الى راسه او من
 سوقي ذي الحرام سمي لهم الف التراب على العرض ظهور انهم فابدين هذه
 الحاله انما به وانما له رادع **قوله** وادع اربع احام مضمونه او مفرقة
 انكره مكره ما زاد على ذلك كذا الظاهر وسمي ان يلقى من ظهوره الى راسه
 والادع ما لا يطابق الماس على راسه رافعا الا ان ينادي هذا النكاح فيكون
 الصدوق في المحرم على القبر على **قوله** وحب الناس فلما راسه دوران الحمار
 في النكاح من جانب القبلة والناظر له فان فعل ما به حبه على علمه

الصعب متصلا **قوله** ووضع اليد على النكاح اي سمي المحرم من وضع
 اليد على القبر عند راسه وفوقه في مفرقة الاصابه والادع
 الرحم عليه **قوله** وكنى المشاهدين المراد شاهد في النكاح
 عند ارادة النكاح وان لم يقل شيئا **قوله** وتحديد العود الى حد
 اندراسه قد روي ان امر المؤمن قال من جدد قرا او مثل
 مثالا فقد خرج من الاسلام وهو من راعى حد محالته الرجوع
 لهذا العمل احكامه او على الماله في الرجوع من كل ما عمل
 ذلك وقد روي بلفظ حد ما كالحائنه اي سمي وما كالحائنه
 من النكاح وهو الشراكت القربانيا لم يفسد من سائر ما
 حرم للبشر وهو حديث نكاح النكاحية وهو من حد
 ولا يخفى ان كرامته الجدد فيما عدا قود النكاح والامه
 لا طاق للنفق والحلف على فعل ذلكها وسمي ان يقال في
 ما يحد بدعوى صحيح كعقد القرب وحياته عن ان يحد له
 يكون به ما من حقيقا اذا كان الميت مسمى كذا كالعالم والصلحا
قوله ودفن من قرا اذا كان انتداه حرم كمنكح الامه **قوله** وعذابي
 غير الزوج والما هو ما لا يابس **قوله** ويحرم بشعر قد اشى منه
 نواحيه اذا حار الميت حيا ولا يظلمه **قوله** اذا دفن في ارض مضمونة
 او حجارة وقد انقضت مدة القبره ولما لا لك العلم او كغيره

اما الارض المستعانة للدفن الذي يسمى الحكم النجس من الرجوع في عارها
بعد لم يجر حكوم عارته لانه كما عارته للرجوع اذا وقع في النجس
ماله قيمة عادة ولو كان الميت لا يتقاربه الى الوادع لو بعد في المال
بوضع ماله في قبر اخر في النجس فمات **قوله** اذا ارسل السماء على يده
لستدروجه ونقص دونه ونسب ركة ونحو ذلك هذا انما يكون اذا لم
يعلم بغير خورته كمن لا يعرفه اذا ارسل فذلك الى احداث هذا القدر
حيث لا يلزم منه عند الموت مثله على الوجه لو وقع بغير عمل او
كفى لا الى من القبلة في النجس يردد والوجه انه ينشئ **قوله** وفي
النوب على غير الوجه هذا في الرجل اما في المرأة فيجوز لها التسلط
كما احضان العرف في النجاسة **قوله** وفيه من المخرج ما قدمه عند اقام
بشبه المسلم بالكاظم ما معه فانه يحرم من جميع ما قطع **قوله** اليمين
الحامل من سبب الخلق بطلان الكافرة انما ماله من سبب شتمه ونحوها
بالدستة لا كالمالك في اقله المومي اليها **قوله** من تداء الطلوع والخلق من
عليه زكوان على اى هذا هو الوجه كذا في النجس بركة **قوله** ولو تبد
عنتم في غير وقت فالوجه علم انه نقاد هذا هو الوجه **قوله** ولو تبد
الحد ونحوه فاعلم انه يستند انه ان قبله بغير خروج من حمله
المسروع لم يستند كان قبله من سبب الية الية اعتقد بطلان على مسرع
كل من اصابت او اسان او اسان او اسان او اسان **قوله** ولو
هذه المكان لم يجره نفي الا اذراه انما السبب والفرق بين الزمان و
المكان في غير ذلك المنة في الاول لا يعتد بذلك في المكان و
الظاهر عدم الفرق يستند بذلك المكان وظلما ولا يحرم الا في **قوله**
مثل كفى في ذلك المنة الا على فيه نظر لا يحرم **قوله** ويترتب ان لا يكون عليه
خلق

الحاق
باب خلق النجس

خلق واجبة انما نقاد النجس والرجوع عدم الاستراط **قوله** وكل ما لم يطر
في البرية سطر في المذون تتفحصه ان ذلك حكم ما اذا اخلق من النجس
والقيام ونحو ذلك اما اذا اندر الوشرة من حلق او اقواء بعض او لم
السوء كسما في مثل من صلى ليلة الفطر فانه يستعمل لسترته والفرق بين النذر
انما سلقوا الصلوة على هذا الوجه خلافا لما اخلق **قوله** في حرم الدوى
والماهم على الاخرى يقال يجوز اخذ حشا **قوله** تستعمل القبلة
اي استقباله اخر من قبله لا كروان لم يحول وجهه عن القبلة بعد الصلوة
قوله وفي ليلة الحج واحد وعشرين من سبب من اتيه مائة اى على المكلف
الموظف في الليل في الثلث مومنون **قوله** وفي حشمتها سكرت له المرد
ليلة السبت **قوله** من اجل واحد خذ الصلوة كالنقارة والصفة حيث
والا سراج الحمر والادحاش والزك كالطمان والاعتقاد في كل الوا
كالكلهم **قوله** الا الحمر والادحاش فقد عذر الحامل فيهما المرد
حامل وجوبها وكذا العذر حيث يحل الحامل به لو انما يجذر **قوله**
وعذر حامل عصية النوب المكان او كاسهما انما عذر حامل
كما النوب البدن والمكان بالنسبة الى التقاضا حاشا اما بالنسبة الى الة
ذلك فان الوجه وحول عادة حامل النجس في الوقوع اما حامل كما
المكان في الجوان فلا يكاد يحتمل وجهه لان كما لو لم يكن كسافي وجه
غيره لا يوسر على الوجه الا ما يتعدى الى المعلى ونحوه على وجهه نفي عما و
خذ من جود الحكم الى النوب والبدن وكما البدن وموضع كسافي
موضع الحجة كسافي النوب معذور الحامل فيهما في الوقاضا حاشا في الة
في الوقت على الة في الة في ذلك من ان يكون النجس مائة او متعددة واما
كسافي كذا استوعب النجس موضع الحجة فلو كانت بارئة وفي المحذور على
الطمان بقدر ما يخلق حشمتهم الوجه من الحجة فالظاهر **قوله** او نحو

خلق النجس

خلق النجس

الكلد الما حرم من ماله ان لم يكن مسجداً كذا الله بالوفاة على
أحوط القول كذا وقد العذر انما سقيم اذ لم يعمل سببه كما سبق ما
الطمان وكون ذلك **قوله** وسعد النكاح انما سئل عن لا فرق بين
والمراد به وجع احدي المدينين فوق الاخرى وهو التفتت وادخل النكاح في
السوى او عكسه كما قيل **قوله** والكلد لم يعرف من قبله ان كان
ذكر انما سجد كما قيل ان والاعا والوجه المظلم من بعد الكلام ثم واد
مفهوم من قبل في امر من الوفاة واما اسما حروف المحا فانها كلها سبيل
الصلوة بما قطع **قوله** والصلوات الى ما دونه انما سئل عن خاصة والوجه
الصلوات به غير انما سئل **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة **قوله**
والصلوات انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
دفعه عن وجه **قوله** والصلوات انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
عمداً او هو السبيل في وجه سؤالا فلي يرد عن اخره على الوجهات من
فان ظهر علم المظلمين والوجه في هذا الكثرة الى الصلوات **قوله** والصلوات
الصلوات انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
اذ اخرج الوجه وحسن فانه لا سئل في حلقه او في راسه بالدينونة على الله
فان انما لما من اصل الطاعات **قوله** والعقل والنزب انما سئل عن خاصة
فانما في وجه انما سئل عن كذا انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
على الصلوات ما عارض الصلوات في حلقه او في راسه بالدينونة على الله
سئل الكثرة عادة فان بلغها انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
عطس المراد ان من كان في صلوة الزنن وهو يريد الصوم حتى فجاه النحر وقد
احابه عطس فانه يجوز له الترتيب لا يحكي ان في هذه العنان خصوصاً ان
اذا هذا المعنى والظاهر انه لا فرق بين كون ذلك الصوم واحداً او متدوياً
والما في حلقه ذلك انما سئل عن كذا انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة

احصاه الى متى كذا ومثله الذي سئل عن كذا انما سئل عن خاصة
كحاشية لم يعف عنها لم يخصص حلقه **قوله** ولا يبطل ذلك سبباً
انما سئل عن كذا انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
وانما يعف عما ذكرناه **قوله** ولو نقصنا او بان او هو انما سئل عن خاصة
لكن الحكم او انما سئل عن كذا انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
طال الربان ومثله كل ما سئل عن كذا انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
سئل عن كذا او هو انما سئل عن كذا انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
او انما سئل عن كذا انما سئل عن كذا انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
قوله وكذا سئل عن كذا انما سئل عن كذا انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
سئل عن كذا انما سئل عن كذا انما سئل عن كذا انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
خلافاً لما سئل عن كذا انما سئل عن كذا انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
ولو عارض الكذا انما سئل عن كذا انما سئل عن كذا انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
قوله انما سئل عن كذا انما سئل عن كذا انما سئل عن كذا انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
ويكون انما سئل عن كذا انما سئل عن كذا انما سئل عن كذا انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
بكله يطالب الصلوات ان بعد وان كان ثانياً اعاد في الوقت
خاصة **قوله** يحرف سمي ان يكون هذا قبل ان يفتن وما بعد
فان حصل من شيء من ذلك السقوط يحرف بطلت الصلوات ان بعد **قوله**
وموافقة الاسمين الى الوجه وكذا النوم وهذا اذا كان قبل السجود
في الصلوات اما بعده فهي الخافضة والوجه خيراً وحسب الصلوات **قوله**
ويجوز للصديق انما سئل عن كذا انما سئل عن كذا انما سئل عن خاصة **قوله** والفرق بين الصلوات كذا سئل عن خاصة
هلال ينسب من وجهه وخوف كذا عزم لفرقة ولو طاق الوقت

فليس محذور القول بالخلق من الخلق وفعل ذلك لا من الضرر الى انكس حال
 الا قضاها **قوله** له المحرم بما حرم الدعاء المحرم غاية وخط
 الخلق به مع التحد **قوله** وودان لم يملك ان يملك ما قال المسلم
 فلو وودان لم يملك الخلق ولا رتب ان الله واجب في اخل به
 انهم لم يخلق **قوله** والتسميت بعد الدعاء للخلق حلال في الوجود
 وتقرأ بالسبع والين تحا ويحوز للخلق من الوجود عليه انكس في ايجبا
 التسميت الخلق لورود النفس عليه وكذا في الوجود **قوله** لا حكم لله
 فتح عليه الخلق المراد بالسبع هنا انكس والا فلا نفى للعلمية النفس بعد
 المراد ان المصلي مني علم على طه احد طهره باس كفيه مني علم فلا
 سرتب عليه سببه مني علم كالمثل **قوله** ولا ينافي القراءة او الكبر و
 الالحاق او قراءة الحمد والبركة في ركعة اي لا حكم لثاني فكل هذا في
 الكبر والاحاقات عن مستقيم لانه ياتي على ناسها وان ذكر في حال
 القراءة وان كان الوجود في تحو واليهما ما القراءة والاعاها و
 ومحارج المحروق فان الثاني لما اولي مما حكم فيها حكم عليه التدارك
 ما لم يركع فان ركع في موضع سجود السجود وان يلوخ ثم قولا
 لا حكم لذلك انه ليس عليه سجود الا انه ساقى كلامه خلافاً لذلك
 فكون ان يواد قول لا حكم لذلك انه لا يتخلو به وجوب العادة **قوله**
 ولا ينافي ذكر الركوع او الطمأنينة فيه حتى يصبب الماء في عدم
 الالتماس اليه في دخل في ركعة ركعتين في السجود او لم يركع في الركعة
 زمانه ذكر كما لو اراد ان يركع في الركعة او الطمأنينة لا سجود السجود
 فان عاد بطلت الخلق ان كان عاقل او كان ناسياً طمأنينة
 زاد ركعا وعلى هذا الركعتين في ركعة واحدة في قيام في الركعة
 التي بعدهما سواهما لا تدارك بالسبب ولو ركع بطلت ان كان ثمة ركعة
 كذا

سجود مني معاً والا لم يعد فلو عاد بطلت الخلق الا ان يكون سجوداً
 ولم يات بسجودين معاً وسلكه بالركعة في الركعة في دخول في السجود فان
 الخلق بطل ولو اني بالركعة ساقا وقد فعل سجدة فافلان
 عاله **قوله** او الاكثر في السجودين او السجود على الاعضا او الطمأنينة
 او في الكسوس بينهما اما الركعة في السجودين ما جرى مجراه فسقط حكم
 تداركه من فيه الراس اما الكسوس بهما والطمأنينة فباجود الثاني **قوله**
 ولا السجود في السجودين لا حكم للسجود في السجود وقد ستر من اجدي فان
 المراد به انه لا حكم للسجود في الركعة فما افتحاه كل مني السجود ان كان في ركعة
 يعني التسميت فلو سقي في سجود في السجود في ركعة لا حكم عليه
 سجود السجود او كركع في ركعة واحدة او اسنن في سجود السجود في ركعة
 الاسنن ولم يلسنت ولو كركع في سجود اسنن او لسان لم يلسنت ولو كركع
 في ركعة الاسنن لا حياطه مثلاً هل حلي واحدة ام اسنن مني على الركعة
 ولم يحك عليه مني ولو كركع في ركعة اسنن ام لسان مني على عدم حقوق
 البطل ولو سقي في ركعة واحدة بعد الا سقي في ركعة واحدة فان كان ذلك
 تداركه بطلت الخلق كركع تداركه مني والافلا على هذا فلو كان
 محمل تداركه وكان ما نفى بعد انقضاء كالسجدة والتمسك في ركعة واحدة
 عينا الشاخص ثم ولا العلم لله حيا في ذلك بقراءة **المعبر الثاني** من الاربعة
 ان من هي فلم يورع على هي ام لا حكم له فلا يحك عليه مني فيكون السجود
 موجب السجود كركع يكون المراد مني مناسكة وهذا صريح في نفسه
 ولكن التمسك لا يورع على ما في العام **قوله** لا يلهي بالركعة او لما يوم اذا احفظ
 الا حرا في الحكم للسجود احد بهما اذا حفظ عليه الا حرا والركعة كما فاذا

شكر احداهما في فعل او تركه قبل فعله ام لا وحقق عليه الاخر وجب عليه
 الم حرم الله والقصاص له كالف في المايوم من ان يكون مستعدا
 او مستعدا ولا يبنى كونه عدوا او قاتلا ولو لم يكن كونه رجلا او امرا
 احدا باليوم اما الحي فلا يدرج اليه لحدوم الا عند او بحرم ولو هي
 احدهما دون الاخر يعلق حكم السهو بالاحد خاصة **قوله** ولا
 مع التكرار اني لا حكم للسهو في التكرار والاداء السهو واليك معا فلا يعلق
 بوجوب كذا السهو بعد ثبوت التكرار لم كما عليه ولو لم يعلق ان
 كان في محله ولو كان التكرار عدو الركعتين على الاكثر وان سئى في فعل
 حتى كان في محله تداركه لم يحس عليه سئى ولو كان فيما يتبقى بعد الطلوع كالسهو
 والطلوع والحدود وحصوله اذا لم يفرق هذا في الاصل في غير التكرار
 فلو ان السهو الحالى او سكت برأت في مثل ذلك ليس او اقل ميقف عنه
 الحكم في الرادة ومثل قوله في الباطل في قول هذا الحكم بانقطاع
 السهو عنه عند ادائها سئى في الوضوء في الغارة فيخلق حكم السهو
 الثاني بعد ذلك وحصل بغيره مرات السهو التي بها حصل ضعف التكرار
 ان يكون كل منها تحت حكمه سئى له حتى لو سكت فعلق على احد
 التفرقة عند في السكت لا اعلم في ذلك بغيري الا ان الذي سكت التمام
 هو الاول **قوله** ولو ذكر الركوع قبل السجدة تركه وكذا العكس ان لا يذكر
 ترك الركوع قبل السجدة تركه لتمام محله بخلاف ما لو لم يخلو احداهما
 حكمه فيبقى للتحقق الا خلايا الركوع لم يذكر الى ان فات محله ولو ذكر
 ترك السجدة قبل ان يركع في الركعة التي بعده وهو ايراد ما عكس الامان
 الى به سوا كان السجدة محله او سكت من جلده قاله ابو الحسن حيث حكم
 بالتحقق ان الركعتين ركعتين كذا القول في السهو والطلوع
 على

على السهو والركوع لو ذكر ترك احداهما او ابعا ضما قبل الركوع في
 الركعة التي بعدها فانه يحس عليه تداركها بجلده في الركوع **قوله**
 ولو ذكر بعد التسليم ترك الطلوع على السهو قصا حاشا في السهو
 الا جردا الا لم يعتبر تركه بعد التسليم ومثله السهو والباضا
 ولو لم يبق بعض السهو فحسب الجمع وكذا الوضوء بعض الطلوع على السهو والاداء
 فحسب جميعا **قوله** ولو ذكر السجدة او السهو بعد الركوع قصا حاشا
 ان بعد الطلوع وكذا الطلوع على السهو والاداء بغيرها **قوله**
 وبالحسن جمع ذلك على راي الراجح وحسب كذا السهو لكل ربا دهر
 مبدله وان كانت ندبا كالنسي في التيقظ الواجب عن الركعتين **قوله** ولو
 شئ في الركوع وهو قائم فركع ثم ذكر قبل ان يركع على راي هذا
 هو الراجح **قوله** وان سكت بعد استقامته فله السكات اي لو سكت في سئى
 الا فقال بعد له يقال عن محله لم يثبت يحسب له سكتا لا لا حرك
 في فعل اخر فلو سكت في السكوت بعد السجدة في انقرا او في القراء او في
 شئ من احكامها بعد الركوع لم يثبت ولو سكت في السكوت وهو في السجدة
 اعاذ على ارجح القولين وكذا القول في الاضا من ولو سكت في الجرد او
 الوقوف او ابعا ضما وهو في القنوت في الاعادة وحاشا ولو سكت
 في السجود وهو في السهو او في السهو قبل استئناف القيام في
 الركعة التي بعده اعاذ المثلوك في محله في الوضوء قبل القيام فانه
 لا يعيد متى وحيث الاعادة فركها حاشا لم يثبت جلته كما انه اذا
 محسب الا سكتا يحسب طاعة العباد لواعادها ما لم يثبت

لا يتخلل الا ان يبرز ركباً ومنه ما يوصل في الركوع بعد سجدة وركع
 ناساً فان هذا الركوع زيادة في الصلوة للحكم لسقوط حكم الشك
 بعد ازالة شغل **قوله** والركعة الواحدة اه كل موضع يعلق الشك في
 السجدة فيوما بعد ما ولا بد من اكمال السجدين في الصلاة **قوله** ولو
 سكر من السجدة والركعة والركعة من السجدة وعلى الركعة من قيام وركعتين
 حلوس المراد في هذه وما قبلها انه متى عمل الركعة ثم سجد وكذا
 كما انه جاز في اول الميامل والركعة من الركعة من قيام والركعة من
 حلوس على الوجه وكذا يجوز ان يعلق ركعتين من قيام وسجدة
 والركعة من كل موضع يعلق التزايلا ولو سجد ما بعد ما لا بد من اكمال
 السجدين **قوله** ولا يخلط الصلوة **قوله** ولا يبدل لو ذكر ما قبل وان كان
 في الوقت ان لو ذكر بعد الصلاة او في نكاسه او قبله ما قبل من
 الصلوة التي يعلق بها الشك فصلته صحيحة وان كان ذلك في الوقت
 وهو واضح مما اذا ذكر نقص الصلوة قبل الصلاة وقبل عمل السجدة في
 هذا هو افانته بكل حلونه خلافاً اذا ذكر بعد ولو ذكر في انما الصلاة
 النقص في السجدة وان كان في الصلاة على قوة ولو ذكر بعد اتمام
 من الصلاة فالصحة اظهر وانما تقع الركعة في سجدة من احداهما او
 كان السجدة في الصلاة والركعة والركعة وتذكر انما يكتفي بركعة واحدة
 بالركعة من قيام او بالسجدة فان كان غير مطابق للنقصية وفلحقه
 السجدة اذا اتم من الصلوة والركعة من الصلاة والركعة من الصلاة ان
 يعلق ذلك غير مبطل للصلوة من راس لو ذكر النقصية في الصلاة بعد
 اتماله وفي النهي قوة **قوله** او يكلم ما ساقى من ركعة **قوله** او يعلق
 ما في قيام او في سجدة وفي سجدة وفي سجدة وفي سجدة وفي سجدة
 القيام الواضحة في جرم من جهتها لا دخل له في التورك بموجب السجدة
 قلن

فان من اخل بالقيام من الركوع حتى يسجد على السجدة **قوله**
 هذا القابل **قوله** وما يسجدان بعد الصلوة بفضل صلاتهما
 لا ريب انه يحل كل واحد منهما والتمانة على الظاهر كما يحل
 نفس السجدة من ركعة كونهما بعد الصلوة على الاصح وما قبلهما
 لها على التورق قبل الكلام وغيره من النكاسات يحل فيها المسئلة
 على نفسها وتحتل السجدة والركعة المحبوبة بها والوضوء والركعة
 والاداء مع بقا الوقت انما اذا خرج او كانت الصلوة قضا
 وحل النية عند اول السجدة وهو حتى وضع الجبهة على ما
 يصح السجدة عليه وما هي محبوبة ولو قلنا بان النكاسات واجبة
 بلوح من عبارة الشيخ محل النية عند ان النية يحل ان يقابلها
 اول العبادة وعلى احكام النكاسات كما يتوهم الا كثر فلا يسعنا في
 اتقاع النية عند ان التعلل **قوله** في العبادة يجوز ان يقرن
 نية كما في النقصية في الوضوء وكذا على البدل ونحو ذلك مما هو
 مستهد بما يراعى من القول بالركعة والركعة ولو لم يعلمه وفان
 الوقت الى الترجمة **قوله** او السلم عليك ان يقول اسم الله وما سمع السلم
 عليك الى آخره **قوله** يستهد مستهداً خفياً ويلى غير ان يواد كخف
 اخف اخرى ان يواد به الواجب دون المندوب ولو لم يواد جاز
 اما السلم عنها فليس وجوبه بالاجماع فانما يصح في النفس وجوبه
 عمارة جميع من الاجزاء حاله في الجاهلية وكذا الروايات **قوله** نورك
 من الكفر الصلوة مستهداً من ادخل النية قبل هذا في الرجل دون

المرأة فان تجسدت في اوقات الطلوع حتى تنوب **قوله** او كذا اذا
 علم الكلف حال المكروه تناوله باحتيان من عرجانه بمؤنة كبرها
 اما اذا تناوله جبراً لم يكن مكراً او جبراً ظاهراً او جعلها في
 جواربها ولا فادى الى قوت الصلوة فلا نقا وكذا سائر قد
قوله او اعلم على ان كان بتا وراغدا استنى ما سبق اما سقط
 التقاض هنا اذا لم يعلم ان ذلك الغدا يستغنى الا عما او كان له حصة
 بخور بنا وله والا وحل التقاض **قوله** في الخمر ما فات في النقص الا
 في مواضع الخمر فانه يخرج على الراجح **قوله** ولو لم يبق من البويرة على
 سلتاً او زجاجاً او سبيل الى ان لم يعلم على الغائبة صلى صماد دفراً
 واربعاً بطلقة الخلافة بانه بنى الظهر والعصر **قوله** في
 نسي عدد المصاة كبرها حتى يخلط الوفا الى الوفاة الصلوة المصاة
 مراناً يعلم عددها على ما ذكره **قوله** ولو لم يبق من البويرة على انما
 من الية حتى يعلم دخول الواجب اجمداً اي لوفاة صلوات يعلم
 احكاماً ولا عدد ثابت لا يرتفع فواته وهو المراد من قوله المصاة
 صلى اي انما من الية اي الطلوع كحسب مراراً حتى يخلط الوفا لا يحال
 كون الثابت كذلك **قوله** ولو لم يبق من البويرة على انما
 منه وجوب الترتيب في الصلاة والخالف انه لا يكفى في البويرة في
 احكام الوجوب في غيرها ولو لم يبق من البويرة على انما
 الصلوة على عدد الثابت بحت بطلان ما في به على جميع اقسامها
 التقدم وان خرج عن مقتضى الترتيب قولاً في الراجح القول **قوله**
 وعلى من كل رابعة صلوة سفره لسي ترينه هذا بناء على وجوب
 الترتيب في بنائها وعسفة انه اذا فات صلوات سفره وجب له العلم

توترها على الجميع تماماً ومن كل رابعة صلوة قصر فحصل الترتيب عند
 قطعها والراجح القول على ما سبق **قوله** والكافر ان صلى تحت عليه
 جميع فروع الاسلام لكن لا يصح منه جاركه فان لم يستطع
 مسعى من ذلك حكم الحوت كما كانه فانه لا سقطه حتى لا يضر
 ومعلوم ان الذي سقط ما خرج وقته من العبادات **قوله** في
 الكثرة واليد من جماعة من التراب هذا في الوجوب بالاجابة
 اما بالبدن بجمته في كل موضع كرج الجماعة **قوله** ان كان
 في الصلوة وكذا العذبة والحادفة **قوله** ولا امياً تبارك المراء
 بالية هنا من لا يحسن القراءة الواجبة في الصلوة **قوله** في حوزة امانة
 الا حتى المبدل بالحسن المراء بالمبدل هو ان يدل فرفاً يعرف ويعلم من
 العناية حوزة امانة الا حتى المبدل حتى المبدل بالمبدل هو حتى
 سوطاً اهدوا انما في التمدد الثاني عدم امكن الا حلاله اما
 للحسن بطلاناً او لصق الوقت **قوله** في حاجب المراء بالمبدل بالمبدل
 المجدد ايام الراتب فيه **قوله** فالأقدم محرم بقاء في الاصل لا سبق
 في الاصل من حوزة امانة الى دار الاسلام وفي هذا الترتيب لا يرد
 محاربه وهو اما الاصل من الترتيب البعيدة من معرفة امور الدين و
 البرادى او الاصل في تحصيل العلوم ونفوس ائمة الدين وسعيان
 يكون من شأن ان يحمل على هذا الترتيب **قوله** فالاصح الكلام لا مطلقاً
قوله فالاصح وحماً او ذكراً **قوله** بخور ان تام انما في الترتيب
قوله ويكون ان بام الحاضر سابقاً وكذا ان يترك هذا في الرعايات دون
 غيرها **قوله** والمحدود بعد بؤبؤه بدو من معنى بام حكم بعد الترتيب **قوله**

ولا خلاف المراجعة العادة على الحائض **قوله** والاعرابي المحاضر من منتهى
 الحق ما كان النافذة **قوله** ولو علم ان اليوم منى الامام او كونه بعد الطلوع
 لم يجد هذا اذا احتسب قبل الرجوع في الطلوع فانه اصل النقطة فمن
 الحلال **قوله** والافق مع الحائض منى الامام والاعرابي المحاضر من منتهى
 انما يغفر الحائض في امرأة اذا كان الامام دخلها مع النافذة المراد
 كونه ما فيها للمعاينة في حال القيام والحكوس معا على انهما مع
 انما هذه حال الحكوس دون القيام لم ينفع النقطة وكذا لو لم يمسكها
 مطلقا كالشباك ما يجري مجراه فان النقطة قد يقع **قوله** ولا يدخل
 الامام وتساكنه بغير صوفى بالمعنى فيها اما العكس المحدث به معذريا
 لا يحل عاده ان يستحب هذا في غير المحدث اما في غير وفوق
 الامام اعراضا ما لم يحل الجسد المرفوع عرفا واما العكس فان المراجع
 فيه الى المعروف **قوله** واعاين في التفرد مع الجماعة وكذا الحكم مع جماعة
 اخرى **قوله** والفرقة خلف الرضى اذ لم يمسكها مع الجماعة رضى رضى اما المحدث
 كراهية الفرقة في الاعراض مطلقا وفي الجملة اذ لم يمسكها مع الجماعة
 المراد بها جماعة القوت من دون ان يمسكها في وقت من وقت هذا الامام ولا
 كس **قوله** فان تقدم عامدا استمر حتى ينفذ الامام لا يمسكها في وقت من وقت
 بذلك لا يتحل حلونه الا ان يركب قبل تمام الامام الفرقة وحيد لا يكون
 رموه الى الامام بل يمسكها حتى تستأنف في وقت من وقت حتى ينفذ الامام **قوله**
 والارواح عادية الامام وجوبا فان لم يدرج كان معارفا جدا **قوله**
 وتقبل الوضوء كل منهما في قول كل منهما في قول لا يخرج بعد الطلوع شرود **قوله**
 اما الانجام بغير التحريم بتطل الطلوع او يوسى الامام يوم الانتهاء ما ياتهم
 من اجله كما حد جونس **قوله** او شرطت الامام من هذا في الجماعة المندوبة
 دون الواجبة او جعل اجزا للجماعة للامام في الجماعة المندوبة **قوله**
 وحوز

بحوزة القدر من الفرض عليه الا مع تضر المصلحة هذا في حق العادة مطلقا
 لان الجماعة في النقل لا تسرع الا في مواضع معينة **قوله** وعلى الامام يوم
 حاله بنا في القدر اعرفا **قوله** وان يكن الداخل اكل من غير الوجوه
 ويتركه لمنى واكتفى بالحق شرطه كون موضع النكاح حائضا لا بعد اكله
 كان اكل ما بعده لم يتركه ويتركه ذلك في حوزة المني بعد الركوع وسرطان
 له يكون كذا ويحتمل ان يكون حلية ولا يبرحها للرواية **قوله** ولو دخل
 الامام ووضعه باقله وضعا وفي العارضة تماما فله ويدخل معه
 ظاهر الرواية يعلم ان ذلك اذا دخل الامام موضع الطلوع وسعى الى
 قطع النافذة ان يكون بحيث يحوز به كحوز الجماعة من اولها و
 اما الفرقة فانه مطلقا الى الفصل ويحكمها ركض على الثور الى ان
 تدل القرائن على ان راح الى ان يركب نكلا عند عدم الامام **قوله**
 ويحوز الامام من نية هذا في جميع احوال الصلوة اذ لم يكن الجماعة
 واجبة فان كان في اثناء القراءة حرا ما يفي بكل لو كان في اثناء الحمد
 او الودع وسعى الى استئناف التي انقضت في اثناءها خاصة بحلها في كل
 سها مع احتساب النافذة مطلقا **قوله** واسلم قبل الامام نية ان يقرأ
قوله ثم يقوم الى الثانية ويقول القراءة اما نية القراءة الاولى بعد
 استكمال القراءة وقامهم الى الثانية محدثا حلها بالتمام **قوله** وفي
 السنة يمسكها ان يعلى بالاولى بركعة وبالثانية ركعتين وبالعكس لا يكمل
 في التحريم اما الكيل في الا فضلية فيها فلو ان المهر كان الا وركض

صلوة

فانه المشهور منى الى صحاب **قوله** مصلون فراحى بل بعد الجماعة بعض
 اخذوا في محبة كالمسند من قول الكعبة **قوله** وعرف من جمع الى فراح
 الى ذلك ان الله السنة والسنن والسنن والسنن **قوله** والى من الى التا او
 خافا تسعد في الحالين الى في جالطه الامن الى فرض الى من في جالطه
 الحرف الى فرض الجانيف والموتل والغريق فذاب كونهما متفرد
 او كونهما في ذلك **قوله** عوفي بما في فراح او يوم في انما للحد لا لرس
 المنور سربا بقار والفرج الى اقبال المليل الى جالطه في راح والذراع
 اربعة عشر من اصحاب عرفا والاربع من سحرات عرفا والاربع من سحرات
 من سحر الزود **قوله** او اربعة من ذبح من يذبح او من ليلته ويحل ليو كان
 او من ليلته **قوله** عدم قطع السحر سنة الى فانه عشرين تاراد في انما او يوم
 الى اخر هذا لشره الاكثر ادخل حكم العقران كان المراد عدم طرد السنة فانه
 او شرط لحوار العقر من اول الامران كان المراد عدم معارضة السنة بالدعوة
 وفي تصد الفاقة في انما الى بافتني اول الامر كذا القول في سنة الوضوء الى
 بل من اول الامر وطرد الوضوء على طرد خلا الى سنة ويكنى في ذلك
 سماء والحق ان شرط كون سلطان سنة الله عز وجل الملك ومعارضة
 شرط نوايلها لكن المفرقة نعم شرط كونهما متما فاما ما لم يجد بها
 اذله بعد استيطاننا وفيه كفا بما بعد الشر على البرد ونظر وصل
 معر البلوغ زمان الله سبحانه في توفيقه والظاهر ان من اخذ مبادا
 اقامة داما كذا الملك شرط لا سلطان المذكور **قوله** ولو كان له حله
 موافق كماله يقال كذا من كل يوم طرفة ولعنه في السنة كثر السم **قوله**
 والعا بدلتها في طرفة خلقه وصم على راي وقيل سم الصلوة والارواح
 المحمودة الصا بعد ان لا يتم احد من في بلد عشرين ايام بل الصا بعد كثر
 الى اخر

السحر
 على

ان ساخر الى سافه ثلث مرات تحت بخود حكم الامام بعد كل ما
 وله فيهم عقيب واحدة منها عشرين ايام في بلد او في غير بلد كسر
 سنة الا فاقه في الاخير فانه في السنة بعشر السنة **قوله** والاربع
 ليلته واما راي راي وقال الى معصر حلق النار وسم الدليل والصوم
 والاربع الورد **قوله** حقا الحداد ان اوله فان لا بد من حياهما معا
 تحت له فيهم حورت الى فان ولو يرى حورت الحداد ولا يفلح رويه
 سمح من عمران ثمة ما افوط علي من الحداد كالمائة والفلح
 الا عشاء باقر البلاد اكان غير مفرط الا ساء فان افراط في ذلك
 كالمكوفة قاله عشار ما اذن المحلة وحذرنا وهذا اذا كان
 اللزوم ارض معدلة فلي كان بالنسبة الى المحلة كذا في هذه او
 على قدر الزكوى واعبر كذا **قوله** ومعنى ما في النص المراد حد
 حقا بهما معا وعاشه خشاة السقل عنه اذكر احد **قوله**
 من سطر الرقة بغير الحما والحرم او بلوغ الحافة والاربع لولم
 الحما فلا قدر مطلقا ولو بلغ السافه قدر مطلقا الى بلوغ
 ان بلغ الحما ولم يبلغ السافه فان على المغير على الرقة فلا قدر ان
 حرم بالسفر من دونهم قدر الى بلوغ **قوله** ولو بقي الى فاقه ثم مد له
 قدر ما لم يكن قدر على ولو واحد على تمام ان حلق واحد في ناحية
 الى انه لا شرط احاطا بل بكون الركوع في الباشة **قوله** فان الامام افضل
 هذا في الصلوة خاصة **قوله** واما ساء بعد في الوقت المراد بكونه ساء
 لوجود العقر وكذا المراد ما جاء على **قوله** ولو ساء بعد الوقت حال ان

اثم المذموم بلغ حد الفرض بعد ان دخل وقت الرابعة وقد ادرك
 قدر فعلها من غير ان يكون له سبق وهو لها قبل ذلك باقل الواجب في
 العود بكونه اذ كان في وقت الزاوية في تمام اداء وقت الاجل
 كذلك **قوله** ولو توفي في غير ذلك اقامه حتى ايام اثم فخرج الى
 اقل عاريا للوجوب والاقامة لم يعط اي اذ انقضى السابق المعنى و
 سعى ان يكون قد حلى على اتمام ولو حلق واحد ثم خرج الى اقل
 من سابقه تحت طبع حد الفرض كما كان عاريا على العود والاقامة
 غير متناهية اثم في جميع حالاته وان عزم المارفة فصار عفا
 وان عزم على العود من دون الاقامة فصار عوده وفي ذهابه و
 المصعد وحيثما احسبها اتمام ولو فعل حرجا او تودد في زمان
 والاقامة في ذهابه و مقصود خاصة قوى **قوله** فله زكوة على
 الفضل وله على التحول مطلقا على اي المذموم انه لا يتعلق بالعود
 بما لها فساد بالولي على الحج او لا يسبق له الوجوب عليها بالار
 على اتمام ضرب من المحوز واداء ماله لخلق التعميم في
 الثاني من اموالها وغيره وقال النعمان تحت علامتها ووقوتها
 والارجح انه و **قوله** ولو انجز نفسه وكان وقتا حليا كان الرجوع
 له والركن المستحقة عليه ان كان الولي باللمة فله في حوزة
 اخر احيى بالولد حلف في غير عداه **قوله** ولو فقد احد ما كان
 حاضرا والرجوع لها ولا زكوة اي لو فقد الولد به او الملاقاة في
 الوب والجدة والحر لم ينعى اخر حتى يار الفضل لم يملكه ولا
 لغرو انه وان بين بهما ان يجد ما كان جعل رجوعه فان اكرى
 في الذمة

في الزكوة

في الذمة وفقد فله الرجوع له والركوة عليه وان اكرى بالحق فان اهان
 الولي للفضل وقيل له وحيد مخير اجماع وكوة النعمان وان كان لفضل
 وسعى ان يحل الحاق قدوم الركوة على هذا القسم والعود على اية انا
 ان يكون ولها حليا او سعى الوفاة او اوجدها وعلى كل تقدير من
 المذموم ان لا يرجع فاما ان ينجز نفسه او الفضل **قوله** وله زكوة على
 المملوك وله ان كان له عتق وهو الذي لم يودعها وان ملكه مولاه وقلنا يملك
 لا ان ملكه غريبا **قوله** وله بدس عامية الملك فله عتق من اكرى
 له بعد العتق الموصى به له بعد القبول بعد الوفاة واما الموصى
 قبل العتق فله ان يفسد ملكه هذا واما الموصى به قبل البور بعد
 الموت فعلى القول بان قود الوصية باقل فلا يكت فيه واما على القول
 بانه كما ثبت عن جمهور الملك بالمرتبة تمامية الملك متبينة له منها العلم
 به حد وكونه بيد على جهة الملك او بيد وكيلة **قوله** وبعد التهمة و
 البعض ايضا انه ان بعض الامام بانه عن النعمان لا يسبق اذ انك جدد
 وكون نفي حكم بد الملك **قوله** وذا وانما رخص السبع وان كان الحار
 او اكرى او لها **قوله** وله الدين حتى ينقضه ان كان ناهيا من جهة المالك
 الا ان احبته المديون وعلى من الدين من ماله فان امتناعه له نفي ملكه
 جدد حتى لو لم يملك ان يملكه منه فصح الركوة بالحق والزاوية **قوله** وفي
 اذا اهل الثاني عزم من حصولها في يد الا ان ايام الثاني بعثه له
 من اهل الثاني بل انشا الحق الثاني من اخر ايامه **قوله** ولا يقدم ان زكوة
 ويجوز قرضا **قوله** فان ذم مملوك حاله سعى ان يكون هذا اتم على
 قبل **قوله** ولو سعى بعض المذموم جازا حيا ان يكون بحيث لا يرد

عوض العرض له متى له متونه سنه والاوله بالعرض من غير ان يكون عرضا
 كما لو اراد بيع ثوبه بالعرض المتعدي عن قيمه وقت العرض او بياحا
 بغيره لما هو بالعرض المتعدي السنه **قوله** ولو اراد عرض قطعه من ثوبه
 ورتبه نحو هذا اذا كان ذكرا اما المرأة كما مر تدعى عن عرض **قوله** ولو
 اعطيت اياها ماله في امانه وان قل ان كان عرضا لم يحول على سائر
 النكاح اليوم المراد مطلقا اطلاقا ما ساء ملكا كالتزويج والزوج حتى لو
 اشترى من عتيق كان مطلقا عليه ولو اشترى من ابي لهب او ابي لهب او اعطى العالم
 شاة على النكاح فانه لا يبعد عتقا والزوج في جوده ما يعلو فيه الى
 الفروع فلا يعم يوم في السنه بل في ندر **قوله** ان لا يكون عرضا بل
 المرح في ذلك الى الفروع بل يعم ما يدر الزمان الكبر **قوله** ثم ما به و
 احدى عشر من فني كل خمس حقه وفي كل اربعين ثوبين وكذا الزايله
 هنا لو اذن له ماله ان هذا النكاح ليس على وجه النكاح فله ذلك
 لو لم يعمل محل الفرضه بانه وادعى في ذوق بل كل اربعين وكل خمس
 فانه لهذا العدد ان في ان الواحد الرابعه على العتق لم يست
 محل الفرضه سوا عتق محل الفرضه كل اربعين وكل خمس اعمق منها في
 فانه لا عتق له عتقا وحياته ان الثواب الثاني من اربع كل من سنه
 مخصوصه من مزارع العدد ويزيد هذا المراه عتقا وهي التي يكون
 الابل العدد المذكور وعلى هذا فالواحد الزايله مكره لغير
 الحكم ولست حرا في محل الفرضه ونحوه العايد لو تلفت بعد النكاح لم يدر
 فانه لا يدر من الفرضه شي واعلم ان قوله في كل خمس من المراه المذكور
 وانما بل الواحد عليه عتقا وما يكون استغيا به الكبر حتى بانه وادعى في
 عشر ثوبين من اربع اربعين في ماله خمس خمس خمس في ماله اربعين
 خمس اربعين في ماله خمس خمس اربعين عددها في الفرضه اربعه
 ثالثا

ثالثا سنون وفيما سيجان او تبعتا في والمعه عدما ماله شخصان
 وامر كل من كل ماله كل اربعين كذا اربعه ما يكون استغيا به الكبر
 في ثوبين من اربعين في ثوبين من اربعين في ثوبين من اربعين
قوله ثم ثمانية وواحد وفيه اربع على داي عتاقه اربعه وعشرون
 سنون وحياته اذا كان الواحد على ثمانية وواحد ما تحت اربعه
 فاني عايد في الزايله وانه اذا كان على الفرضه تحت اربعه اربعه فاني
 عايد في اكله وفي الفرضه الاخرى اذا كان الواحد على ثمانية وواحد
 ما تحت اربعه واحد فاني عايد للزايله وحياته ان العايد نظره
 الوجوه فان تحمل الوجوه تحلف ثمانية اذا تلفت ثمانية وواحد تحمل
 الا ربع جميعا فاذا ارادت عتاق ثوبين والوجوه كاله والزايله
 فلو فرض انما كملت اربعه واما اربعه تحمل الفرضه مجموعا وجمع
 على ذلك سقوط محل الفرضه لو تلفت في موضع ثوبين وعتقه
 تلفت من الزايله شي وان لم يكن يعرف **قوله** وانما الما حوده اقلها
 الجوز في البان والشي من الفرضه كذا ما كمل له كسبه شهر ودخله ان
 والشي ما دخله البان واما ثوبين الما كمل في فجهما في فريضة الابل اما
 الفرضه فله بد من ثمانية الما كمل فيها او اعشا والقيمة **قوله** وعمرى
 الذكر والاشي هذا في ثمانية الابل اما في الفرضه محب الما كمل او القيمة **قوله**
 ويخرج من ثوبين ثمانية فاذا كان عدده ثواب نصفه صحاح ونصفه
 مراض اخرج فريضة ثمانية نصف صححه ونصف فريضة كذا قل لا محل له
 لابل الفرضه لا يدر الى ضمها احواله الا اذا اخرج من ثوبين او عتق
 شرعا اما اذا اخرج ما يقع عليه اسم شرعا فانه لا يدر الى الفرضه
 نعم يستقيم الاخراج بالسنه فيما اذا كانت الفرضه متعدده كسب ثوبين
 من ثوبين نصفها مراض فانه يخرج الاخراج صححه اربعه وكذا اذا اخرج

خاتمه

اخرج القمحة فانه يراعى فيها الرضخ والرخا والرخا ان المرصه انما هي الرضخ
 اذا اكد الرضخ او كان فرصها ادون ولو بنا على ان الرضخ اخرج الود
 فرجاً **قوله** ويحتمل ان يكون على ركب الحاض وان كان ادون منه على
 هذا لو كان باعد كحرقه لا يحتمل ان يكون قد حرقه وهو احوط **قوله**
 ولو كان العاقبة ما كثر من ركب القمحة على ركب هذا هو الراجح **قوله**
 وكذا ان القمحة مما عوى الابل وما زاد على اكد في الماد فما زاد على
 اكد من ركب الابل كالسنة والمار **قوله** وكذا ما يحتمل ركب القمحة
 او ما كان تعاملها لو حرق في العاقبة بغير ركب فلا ركب فيها **قوله**
 السابق ولا التنازل ولا التمهيد الماد بالسابق مما سبيل الذهب وما يتنازل
 ليس اولى قطع القمحة ما يثر ثواب الذهب **قوله** ولا يخرج المخرجه عن القمحة
 الا ان يكون حاقبها فتدور الواح في العاقبة ولو اخرجها باليسرة اخذت
قوله علقها بالوجهيل القدر ان كان في الحصة يكون هذا اذا ما كرس ولو
 اخرج ما يقطع معه بالذرة لم يحسب حقيقه واذا اخرج في الذرة والتمت
 وجوب القمحة مطلقاً او وجوبه ما يفرق من الذرة به دون ركب
 وهو قوي **قوله** ويصح ان يكون من الواحد ركباً وبها في ابعاد وان كلاهما
 انما يظم الحوهران من الحوهر الواحد ركباً وبها في ابعاد وان كلاهما
 لا يفسر به الا شرطاً وبها في العدد ولا يفسر به كونها حاشاً واحداً
 اخذه في الرعة بان يكون احدهما نزعياً والآخر غير نزعياً كما لو
 كانت احدهما النعسان او احد النعسان اعلاه نزعياً والآخر غير نزعياً
 على ركب **قوله** وبها في العلقه بالركب اذا امكن بالركب راعيه لو كان له راع
 ونحوه ولو كرس في الركب قبل يورده حله من حله على ركب يعلق به
 وجوب الركب علقه في الركب يورده بعد يورده العلقه فان الركب يعلق بالركب
 وعنه من الراسب المملكه في ذلك **قوله** وادعى ان الركب او علقه
 المراد بالركب الجاهل بالركب يورده العلقه بالركب المملكه بالركب
 قبل

كانت

الركب

الركب

وحل بالعكس **قوله** وانما يفرق الركب الى ركب والركب يفرق الى ركب
قوله بعد اخرج الركب من ركب اللسان والركب يفرق الى ركب
 بالركب ما يكون في كل سنة لا يفرق الى ركب اللسان خراج الركب
 اكرهه او يفسرها ولو كان اللسان حاشياً لان ذلك حتى يعلق
 ما لا يرضى وانما يفرق الركب الى ركب وانما يعلق به الركب سابقاً وله
 بعض العلقه بالركب انما يفرق عن ركب العلقه حركتها في ان يعلق كل ركب
 ان يعلق عليه فانه شرطاً لعلق بعد استيفائها **قوله** ولو كرس بها الحركه
 القمحة اعلمها بما يورثها فكذا على القرب **قوله** ولها في المردود بعد
 يورده العلقه اخر الركب وان خاض الركب عن الركب ان يعلقها بالركب وقد
 استقر وجوباً قبل يعلق الركب **قوله** ولها في حرقه في الركب
 ان اخرج الركب والادوية على الارض ان يعلقها بعد مسطر
 على ركب الركب انما يفرق في الركب من الركب انما يعلقها على
 حكم ما لا المست فواجب وان قلنا سئل الى الارض فليس بالركب انما يعلق
 بما يعلقه بالركب فواجب ان يعلق الركب بالركب يعلق الركب بها
 اضعف من يعلق بالركب لان للوارث الحق في الركب يورده الركب
 قلنا لم يعلق الوجوب انما هو اذا امكن يعلق الوارث الواحد **قوله** ويجوز
 الركب شرطاً للركب ان يكون الركب من الركب كسفره بالركب قبل يورده
 ولو لم يفسر اخرج لما كان عليه عادتها من الركب فواجب ان يعلق
 بها على الركب وانما بالركب من الركب من الركب من الركب من الركب
 يعلق بعض الركب بغير بعض الركب من الركب من الركب من الركب من الركب
 لم يفرق الركب من الركب من الركب من الركب من الركب من الركب من الركب
 بالركب من الركب من الركب من الركب من الركب من الركب من الركب من الركب
 فعلقه بالركب من الركب من الركب من الركب من الركب من الركب من الركب من الركب
 سئل بالركب من الركب من الركب من الركب من الركب من الركب من الركب من الركب

الركب

الركب

الركب

واما قوله في قوله وخرج من ايامنا مثل الراجح وهو النقص
 او لعبارة القيمة فلو كان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اخرج من كل نوع ثمنين منه **قوله** ولو شهد عليه انسان حكمه
 اي لو شهد عليه عدلان بثبوت الجور وبقاء عين البصير بعلمه اذ
 انما الغنة لو اقران بما يبا في صغوه ونحو ذلك مما يعبر به
 في حكم الاشياء اما الشيء المطلق فلا **قوله** كما يجب في الركن في
 لو ركني سبعة شعاب ثم نبتت عند حوله تطلب نصف ذلك
 حوله فما الذي يقع الركن في الظاهر اما في الركن فما ظاهرا
 مدون راس المال المدفوع عند الشراء فلو ظلمت في الجور الثاني يوج
 اقل من الاول في ذلك الجمع ليعطى عنه كسبيل من على الجات قال
 ساك حده المخرج اما تكسب الركن واليمين تطلب به الثمان ورجا
 مكنت عدوا السنه والسنين هل عليه ذكوة فصار ان تكسب في
 او نحو راس مالك بعليل في ذكوة وان كنت اياها بوجه لا بد له عدله
 وضيعه فليس عليك ذكوة حتى يضرها ذكوة او فقه في المسببة التي
 نحر فيها **قوله** لا انك عند الملك احرره عما لا يشتره للفقير اراد به
 الا انك ب فانه لو ركن ذكوة في ذلك العكس وان كان لا يجر من العريف
 بكنه قد خرج من ذلك **قوله** وانما هي اذ ما غتت حصة واحد القدين
 نجاها هذا اذا كان راس المال عروضا اما لو كان فقد اقله بدر لكان
 السلوع بذلك التقيد نجاها **قوله** وخرج العاقل من نصيبه اذ ابلغ ثمانا وان لم
 ان ان لم يدر داه او ذنا في الرجح انما الركن من غير الابد التمس لان
 الملك ضعيف من حيث ان الرجح وقاية لراس المال ولا يملك العرف في قبل
 ذلك ولا يملك رج الرجح **قوله** المحل الثاني ان يمدح الجور في الرجح
 ان لا يكون عوا مل على الرجح وان كل من يمدح في الرجح شي

سبعة
 باب
 الذكوة

بالعرض
 والمراد
 ما عدى

في بعض المراك **قوله** في كل من عصى باران وورد في باران
 العيق العربي والردون بكر اوله المعنى والمراد به ما عدى العيق وان
 كان حيا وهو كرم الله ونورا وهو كرم الام **قوله** الكلي الحريم والماله
 الغائب او اعداد المال الغائب بوسن كصاعد استركونه
 واما الكلي الحريم كالي الذي هو للرجل كذا على المرأة له وحلته لها فذلك
 ما يجب ان يكون فيه وهو ضعيف وركونه لغاية الرواية يمكن ان يكون
 ما يجب ان يكون فيه هذا المعنى **قوله** الضار لا يتخذ للمالك من الركن
 ما حمله لا يورث الجور ولا الرجح بل يخرج قد ركن في الجور
 من عما **قوله** والبوله على يمينهم الجور الذي هو سائلون للحم وهو القدر
 وقيل الولقة اعم من ذلك وهو يولي **قوله** وفي الرقار ومن الكاسون حرمهم
 ما يمدون به مال كتابتهم اذا قرعهم **قوله** او في شكله مع عدم
 سيد الكاتب مع الاول وعنده **قوله** والكسب او في شكله مع عدم
 الركن وبقنوني المرح في الثلثة الى الغنم **قوله** العبد ان لم يكن
 المراد ان من الرقاب الذين هم تصرف الركن يخلق اعباءون هم الذين
 كسبه فانه يتركون وبقنوني مع عدم المسحق **قوله** واما يرون هم الذين
 عليهم الاول في بعضه والراجح ان الجمهور حاله وهو الذي لم يعلم انه جرح المال
 الذي استدان في بعضه وعمرها يعطى ونحو ما حقه الغارم بما عليه من القفا
 عنه فاما ما اذا كان من يفتقه ولا يقر اذنه وهو يتر في القفا
 المست فحور الركنه في قولان اعقبا فاما عدم الركن له فقال الركنه الى الغارم
 ما كسبت على الرجح طهر وعلق الدين بما لا ينع لشقته في الذمة وكما لو ركن
 على ذمه ما ركنه فانه لا يخرج بذلك من الرجح **قوله** وفي سئل انه هو
 الجور وكل من يمدح في الرجح كمن القفاط وعارة المساجد وما عدا
 الرجح التوليد في سئل انه وقيل هو الجور وما عدا **قوله** نسى ان يردنا لالحاج
 والقرابات بالاب يكون مغفرة لغيره كسبنا القفاط الى حد الربط ومغفرة

في بعض المراك **قوله** في كل من عصى باران وورد في باران
 العيق العربي والردون بكر اوله المعنى والمراد به ما عدى العيق وان
 كان حيا وهو كرم الله ونورا وهو كرم الام **قوله** الكلي الحريم والماله
 الغائب او اعداد المال الغائب بوسن كصاعد استركونه
 واما الكلي الحريم كالي الذي هو للرجل كذا على المرأة له وحلته لها فذلك
 ما يجب ان يكون فيه وهو ضعيف وركونه لغاية الرواية يمكن ان يكون
 ما يجب ان يكون فيه هذا المعنى **قوله** الضار لا يتخذ للمالك من الركن
 ما حمله لا يورث الجور ولا الرجح بل يخرج قد ركن في الجور
 من عما **قوله** والبوله على يمينهم الجور الذي هو سائلون للحم وهو القدر
 وقيل الولقة اعم من ذلك وهو يولي **قوله** وفي الرقار ومن الكاسون حرمهم
 ما يمدون به مال كتابتهم اذا قرعهم **قوله** او في شكله مع عدم
 سيد الكاتب مع الاول وعنده **قوله** والكسب او في شكله مع عدم
 الركن وبقنوني المرح في الثلثة الى الغنم **قوله** العبد ان لم يكن
 المراد ان من الرقاب الذين هم تصرف الركن يخلق اعباءون هم الذين
 كسبه فانه يتركون وبقنوني مع عدم المسحق **قوله** واما يرون هم الذين
 عليهم الاول في بعضه والراجح ان الجمهور حاله وهو الذي لم يعلم انه جرح المال
 الذي استدان في بعضه وعمرها يعطى ونحو ما حقه الغارم بما عليه من القفا
 عنه فاما ما اذا كان من يفتقه ولا يقر اذنه وهو يتر في القفا
 المست فحور الركنه في قولان اعقبا فاما عدم الركن له فقال الركنه الى الغارم
 ما كسبت على الرجح طهر وعلق الدين بما لا ينع لشقته في الذمة وكما لو ركن
 على ذمه ما ركنه فانه لا يخرج بذلك من الرجح **قوله** وفي سئل انه هو
 الجور وكل من يمدح في الرجح كمن القفاط وعارة المساجد وما عدا
 الرجح التوليد في سئل انه وقيل هو الجور وما عدا **قوله** نسى ان يردنا لالحاج
 والقرابات بالاب يكون مغفرة لغيره كسبنا القفاط الى حد الربط ومغفرة

الحجة خبر من الحجاج ومنه في عوام وكفى الموتى مع الحجة ونحو ذلك **قوله** والسنن هو
 المتكلم به وان كان عينا في بطنه والضعف بسطره اما حجة فاما المشهور من الحجة
 ان السبل هو الحجة في غير بطنه مع حاشية وعن عادات الوصول الى بطنه وان
 كان عينا في بطنه في بطنه الوصول الى بطنه ان اراده وان اراد بطنه اخر
 اعطى ما يكتفي له ومانه ونحوه والى بطنه والى الذي يريد ان السبل هو السبل
 فان كان قمر اعطى من بطنه العفاء لا من بطنه السبل في بطنه العفاء في بطنه
 السبل وكونها ما فيها **قوله** لا العفاء على الا لا مع عدم اشتراطها الا ان
 اعتبارها احوط واكد منه اعتبارها في حاشية الكليات **قوله** وتعطى الحجة في بطنه
 دون عزم في بطنه الركوب اليهم دون الحجة في بطنه الركوب اليهم اليهم اليهم
 بل الى وليهم مع عذره فان لم يعفاهم بالهم ونحوها في بطنه العفاء في بطنه
قوله وان لا يكونوا واجبي الثقة في الا بطنه الى بطنه والى بطنه والى بطنه
 والمملوك من بطنه العفاء في بطنه الركوب اليهم في بطنه الركوب اليهم في بطنه
 الثقة على الدوام في حاشية على حد الاستحقاق في بطنه الركوب اليهم في بطنه
 ما جعل به الثقة عادية على العفاء في بطنه الركوب اليهم في بطنه الركوب اليهم
 من غير الحجة في بطنه الركوب اليهم في بطنه الركوب اليهم في بطنه الركوب اليهم
 حازر في بطنه الركوب اليهم في بطنه الركوب اليهم في بطنه الركوب اليهم في بطنه
 على الكسب وقد اكد ان المدعى بطنه العفاء في بطنه الركوب اليهم في بطنه
 غاربا او عازبا ونحو ذلك فلا عشاء في الحجاز **قوله** وان لا يكون ما سئل
 يجوز اعطى الحاشية من الركوب على جبال الا اذا كان المدعى حاشية او بطنه
 الكسب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 الثقة عليه في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 عادية حازر المدعى فان وجد الكسب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 ما سئل من الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 بانه حاشية **قوله** او اعطى بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 ونحو الحاشية من الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 ولو ظهر انهم اكل البهايم من سبل المال او من في السماء ولو اذعن في
 المسحوق **قوله** والكاذب على كسبه العفاء في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه

فان اتقا در على السبل في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 وان اراد ما عفا على التماسه **قوله** ويعطى حاشية في بطنه الركوب في بطنه
 وبعدها حاشية في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 مثله في الحاشية في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 اما في الخبر او الثقة لم يراع في الزايد فلو كان في الدار و
 كسب بطنه في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 لا يكتفي بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 كسب بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 هذه **قوله** ولو ظهر علم الكسب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 لا يكتفي بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 وان كسب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 احرار او عفا عن الدار في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 فلو لم يكن في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 لم يحرر على جبال كسب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
قوله ولو ظهر الكسب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 ملك الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 منهم العاقلون والمولود من كسب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 لم يكن في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 في الكسب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه
 حصل من بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه الركوب في بطنه

والسبل كذا العاري الى انه لا يحل عليه رد الفضله **قوله** وعرض
ان يعطى القادم بما ينفعه في المعصية منهم العقر هذا اذا كان غيما
وحذره محر عليه في الوقوع اليه فخره ان لا يترك العقر في العاري
والسبل نحوها **قوله** وحملها الى القيام ولو لم يكن وجب له
فوق جذائمه واخر اعلم اي احلها فيها في نفس احدهما احب
حمل الزكوة ابتداء الى الامام فقال المندوب ما عني الا مع الله سبحانه
واما بعد الطلب فله كلام في الوجوب الثاني اذا فرغ المالك من طلب
الامام فما حصل من هذا **قوله** وان يعطى عناه دفعه المداوية اذا
توزع دفع الزكوة الى الغير اعتراف له يكون دفعه شيئا بعد حوزته
غنى فلو دفع اليه في مراتب باله يستغنى به ثم دفع اليه ما حصل به عناه
جاء في موضع الدفع اليه بعد ذلك **قوله** ويحرم حملها عن يد صاحب وجوب
المسحق فيه فان لم يوجد حملها مع اليه من حيث الحمل لا من حيث
اقر بوضع بوضع دفعه المسحق **قوله** وما هو الدفع في الفقه فله دفعها
وبما تم ايجاز حوزة في الدوروس استعاره فصل وانما هو للتصميم
حوزة في المذكورة الثاني في ايجاز الدوروس لا بأس به لكن متى ازيل
التصميم فله بدو نصيب الموجود بينه وبين غيره في السابق ان له قدرتها
وهو حق **قوله** وسحق فيها في بلد المالك لو كان غير ملك فلو دفعها
في بلد جاز بان يدفع من غير ان يغير غير يترك الا ان يترك
المالك افضل ومنه ما لو دفع من غير المالك غير ملك فله ان يترك
السبل فله كون على جاز وجوب المسحق **قوله** وفي النسخ فصل
حرمها في بلد ولا عينا من مال له في غير بلد جاز ايضا عتله وجب
اخراجها عن وجهها **قوله** ويدعو الامام او ان يعي اذا اقتضا وجوبها
على

على راي هذا هو الوجه وكذا الحكم في الفقه **قوله** ويعطى ذو السبل بكل
شيئا فعلى هذا يعطى باعتبار الفقر عناه وباعتبار كل سبل
من السبل الباقية ما تقتضيه الحال **قوله** داخل ما يعطى الفقراء
في السبل الاول والاخر بالحق الاول من الفقيرين دون ما عداهما
فيعطى خمسة دراهم او نصف دينار او ثمة احدهما ولا فرق بين زكوة
الفقيرين وغيرهما في الاله حاس **قوله** ويحق المسحق الدفع الى المسحق
الامام او الراعي **قوله** ولو كان الواجب غير المالك جاز ان يتولى احدهما
هذا من حيث لا يكون في قوله ويحق المسحق لان ظاهره عدم اخراجه
من عمره والمداوية في قوله ولو كان الواجب غير المالك اه لو دفع الزكوة الاولى
عن المالك او كذا الامام او من يقوم مقامه كمنتهى النسخ من احدهما اما
الدفع عند الدفع او المالك عتله لان يد احدهم كيد المالك بل ينبغي
نقله الى استعمل الفقراء احدهما وجازت يده جاز ان يتولى احد
المالك او من يقوم مقامه واعلم ان بد الامام ان يعي كيد المسحق
ولهذا استغنى زكوة بعض احدهما وشرأفة المالك وسعي ان يكون
الفقر المفقون زمان الفقه كذا في نسخة المالك او كذا عند الدفع
الى احدهم كذا في نسخة المالك عند الدفع الى كذا فانه لا يحل **قوله**
لو يعي احد الدفع اجمال الاخر اكمال عود الفخر في دفعه الى الواجب
كان المالك او غيره ويحمل عوفه الى المالك لا كلف الحكم على الفقيرين
والوجه الاخر اهله اذا اقيمت العبرة او لم يمتدح مع العلم بالحق
قوله ولو قال ان كان مالي العايت سالما الا فوي حق الزكوة على هذا
الوجه لا شفا الرجاء في البينة للحكم على كل من السبل من الحاجة

نية الواحد **قوله** يجوز عليه ولا ضمان اذا كان الطريق غير مخرج
 ولا محاذ وجعل الحاجة في النقل فلو نقل الى الا فبعد وهو قادر
 على اداها الى المستحق **قوله** الا قرب حتى **قوله** ولا يعلم العرفا قل من
 صاع الامع الا حجاج والنصور لها ان ذلك على الوجوب و
 الوجه الكتاب **قوله** وفي المتن انما هو ذمة من دار الحرب اذ دار
 الاسلام ليس غلبته في السابق له ولو كان عليه كمال الكلام فلقطنة
 في هذه الصلة اذ يحذور قال انك امانا ان يكون في دار الحرب
 اذ دار الاسلام على التعدي من امانا ان يكون عليه انزال السلام بان
 يكون في مكانه ما يدل على انه ضرب المخرج الى دار السلام او بعض
 الكلام او لا يكون وارجح الثاني كما عليه من كلامه وفي هذه الام
 انه لفظ النصور المقتضى الاستطاعة انك تمام الخمس على
 الثاني والكتاب في الكفر على في الردية كتاب الركعة وهو عتق
 متقالا في النسخ ما بنا درم في الفضة في غير المسلمين ما لم يمت
 احد الا من بين الكفر وانع على المال المدخول في الارض كاشا ما كان
 اما المعدل في الردية ان يهاج عتق من متقالا كما لو كان ويحمل اعتبار
 ما بين درم له ما في العتق من متقالا وليس بذلك البعيد **قوله** ولو كان
 في منعه عتق الدار كان عتقه محولا والادلة في كذا امره السابق
 فلم يعمد ان يعمد من قبله منعه بعدا في العتق ان لم يعمد واحدا
 منهم فهو للمعنى جيد **قوله** وكذا لو ترك ما اذا في فوجد في جوفها شيئا
 ولو ترك في مكانه فوجد في جوفها شيئا حتى لو احدث من غير نية في كسر اي
 لو ترك في دابة فوجد في جوفها ما لا يحسنه في السابق كما في الكفر الموقوف
 في الارض السبعة لسوق نية البدن الذي يملكه ولو ان الظاهر ان ما في جوف
 الدابة من مالها لا يحال له عدم اعماله في عتق مالها كما دام
 المكة فان ما في جوفها من شئ وهو على اهل الامانة ولم يملكه الصابيد
 اما

الخ

اما لعدم صدق الجارة على ما في جوف المكة او لان المياحان يحتاج في
 حملها الى النية المكة وهي متقنة هنا وكل واحد الحكم في صورته
 احدهما انه انما كانت المكة في بناء محصور مملوك تحت يدها فانه
 فانه يسمع ما وانما للدابة السابقة او كان ما في جوفها على اثر
 الاسلام فان كانت في البحر فان الظاهر ان مال السلم الا ان يقال ان
 وقع من مال السلم في البحر وعرض عنه كل احد لكل واحد وهذا
 من هذا القبيل **قوله** وفي النقص كما يحضر الدور اذ الملع حصة ديار
 لا شرط في النقص الا ان لا يكون له في دار الحرب قدر الدنيا في مزارع مملوك
 المحسوس لشرط ان لا يتركه اعراضا او اهما لا يملك اخرج دون الديار
 اعرض مملوك ثم الحدود له عزم النقص فانه لا يملك اعتبار حصول الدنيا
 في المتأخر وكذا القول في المعدل اما انك فانه يفتقر الواحد منه
 النصاب وهو عتقون ديارا وما ينقص عن النصاب في ذلك كله فهو
 داخل في الوراثة كما يوصل في الاحطاب والاحتساب والارض
 المملوكة بالاحياء وما لا يحار وغير ذلك **قوله** ولو اخذ من البحر شيء
 عوص فلا يحس اي لو اخذ شيء من البحر وهو الدور بغير عوص فليس فيها
 خمس النقص نعم فيما خمس الارباح لانها داخله فيها **قوله** وفيما يوقل من
 قوت السنة له ولغيره من ارباح البحار من الصناعات والوراثات
 يدخل في البحار كل من عاله ولو تركها ولو لم يملكها في الخف
 وان كبرت والقدايا والمهاجرات لاهل الظلم والسر والقرابات
 الحقوق المخذلة بنذر سبهم وحقه المحج ومرد لكها المحسوس
 عام الرج والظاهر ان هذه التول كلها مستثناة من الرج وان

كان له ما لا آخر وتحمل في كل مرة على الرءوس من احواله بالنسبة وحوط
 وحسب ان يراعى في الموقن اللامع كماله من غير سرف في لا يفتقر قال ارجو
 حسن عليه وان قدر قدر الله ان قرح حسب له قدر النفس **قوله**
 وفي ارضي الوهي اذا كسري من سلم المراد بها ارضي الرابطة كما هو
 المتبادر ومعج جس المسوخة عتق ما عتقها وما عتقها وما عتقها
 التبرق وعمل سوي الله هذا الويام ادا الحكيم ولا يربو بالاساية
 عن الكافر اذا لا يفتح العباد عنه بولا عنه في احكام ان يقال ان
 هذا القسم من العباد لا يحتاج الى الله كتحليل القافض المسلم
 كعلمها اذا كانت خارجا عن مسلم وقد ظهرت وقفا انه لا
 كل انسان الكافض حتى يقتل **قوله** وفي الجلال المحل في الحرام
 لا يمتنع ولا يعرف حاجبه ولا قد لا يحل في هذا القسم ايضا
 الطاهر ان يعرف بغيره كحس اما ملحق بالخارج الحس كل انا في اذا
 لم يعلم في المحل ان الحرام اريد من الحس فان علم اخرج الزايد
 كحس عليه الخلف في معرفة الزيادة تودد في سعي تعديف بها
 ولا كفي انه لو لم يكن المحل هو الجلال قد فهم وكان مما يحس فيه
 الحس ان هذا الاخراج لا يكون وقد سعى من حور الخلال المخلط
 بالحرام عما ذكر المص حورة اخرى رابحة وفي ان علم المالك و
 المقدور وحكمها طاهر فلهذا لا ينفك **قوله** ولا يفتقر الحس في الحس
 متى حصل وجه حور على النور كما في الزكوة والنجاة **قوله**
 نوحه الارواح حوله احسا حال المراد انه يجوز باخر حسمه ولو ارجعه
 من اول الحور جاز انما حاز بها الساجران ما تنوع من الموقن الزايد
 المحمودة بلحقه من الموقن التي تحدث كساها لا يعلم بها في اول
 الحول محسوب اليه فلو كلف الاخراج اول الحور ذهبت على الرءوس
 المحمودة

المحمودة في انا الحول كله محسوب تحت حرج الموقن من المحمودة **قوله**
 النور قورا ما لك الدار في ملكه **قوله** قول الساجرة قدون اي
 اذا اخلت في الدار ساجرها في الملك اذا اخلت في الدار ساجرها
 فيها وادعاء كل منها وهذا هو المشهور في الاصل لا البدل لا حكمة
 على الدار للمالك ويد المتاجر في حقه حتى صفة بالنسبة اليه
 المالك ومثله المفسر اما اذا اخلت في قدون قال النور قول
 المتاجر لانه ينكر الزايد **قوله** ولما للسا في وان كس انسا السيل
 من المتاجر المراد بكسهم من العا شتم اشانهم الاجام بالاب من
 انشبه اليه سالكه ففعله يخطي على الاجام في الترتيب في الترتيب على
 النور لولا يلزم التداخل لا خلا في الاعتبار **قوله** بقية بقدر
 الكفاية قالوا خال للامام المعوز عليه اي يحس على الامام حسمه في الام
 من الحسم من الحسم المحمودة كحسمه على الا حسم في الحسم من الحسم
 بقدر انسا شتم منه فان تفعل في فافضل له ان اعوز في حسمه عليه
 بل قد قدر الموقن من ماله **قوله** في كل ارض من هذا اذا لم يكن لها
 مالك مسلم ونحو **قوله** ومما يملك الملوك فطاب لهم المراد به ما كان
 كحسمه ملكا اهل الجربة اذا لم يكن عصا من اوتهم المالك فانه له
 على العلم وليس له حوص في **قوله** بصطفي من الصفة با شيا كالس
 الحول والنور المرفوع والحادثة الحس والسيف الفاخر وما شبه ذلك
قوله بعينه من فافضل لانه قد اهو المشهور من الاحكام وانه رواية
 من سله وفي قورا من حسمه محتمل **قوله** نعم ان كان طاهر انصر في كس
 هذا ان الحول في العمل بالحس حار حسمه عود بعينه اي كمال الامام
 طاهر اذ في الية الحس كله تنصرف في حسمه عليه قال له خفي في
 الاضافي اليه وهو الفاضل عن الكفاية وحسب على الرافعي فافضل عليه

بالانفال
 بالحس

بفعل الله الاضطرار فانه يجب بها القضا خاصة قد عرفت ان الكفنة
بالمال لا يجب بها شيء وانما لم يجب بالنسي الكفان اذ لم يتلج ما خرج
منه وجاز في قضا الفم فان استلغ وجبت الكفان **قوله** و
لا لا قضا ولا خيار الغير لعدم الطلوع مع القعدة على المراجعة مع
الطبيعة لو كان المحرم ساهدا من عدل في رايه عدم وجوب نسي اصد
لا بهما محرم كرسنة واحتراما لعدن على المراجعة على النحر عما كان في
الاغنى المحسوس فلا شيء عليهما مع كونه عدم الطلوع **قوله** وان كان
مع الاضطرار يطلو على لظن كذبه والعدن على المراجعات الى لظن كذب
المحرر ان كان عدلا ولو كان عدلا وجبت عليه الكفان ولو لم يكن عدلا
مجبونا في الكفان لظن كذبه ولو عجز عن المراجعة وظن البقاء انتفا
اجازة الحد لظن كذبه ولو عجز عن المراجعة وظن البقاء انتفا
قوله وبالا قضا ولا خيار ولا دخول الليل مع بطلان الفاء وهذا
اذ كان الاحتمال محتملا يجوز له التقليد في الوقت فان كان محتملا
له فذلك المحرم عدلا فله في عدمه ولو اضر بالقرين عدلا ان كان كذبا
فلا شيء على المظهر ان لم يكن محتملا التقليد الا قرب **قوله** و
للطبيعة البينة دخول الليل الى التي لا يحصل منها لم يغالبه يحصل
بما اجازة دخول الليل فقط لكن بكل عدم وجوب الكفان فمنا وسعى
ان يقال ان كان له علم ان مثل هذا لا يجوز الا في الخارج وجبت عليه القضا
خاصة بناء على ان جاز كل حكم لا يجب عليه الكفان في بعض احواله وان علم
ذلك او قدم على الا قضا فاما ما سبق لا يجوز القعدة وجوب الكفان وسنفي
انها ان لم يكن فرق بين علمه بعد ذلك وقتا للمأدوس ستمار السبيل
لان

لان لا مل عدم الدخول ولو قيل ان كان قد دخل الليل فاستكمل
والاج ان لا شيء عليه سوى الاثم **قوله** ولو طين لم يقطر قال المفسر
اذ استسنى بناء الماء وسعى ان يقال ان يكون في موضع جود على
فلا وجه له فصار وان كان يعلم مكنتا فلا وجه لاجله **قوله**
وحكم الموطون حكم الواجبة فاد الصوم وجوب النقا والكفان
ولو لم يكن مكنتا لم يقع منه الصوم ثمنا ايا وجوب النقا والكفان
فلا يتعلق به واجبا كان او موطونا **قوله** ويجزم ولحق الدابة
له كسرة وحقوى انه لا يفسد الصوم وقه قوق وجوب النقا
الكفان احوط **قوله** والكذب على الله ورسوله الاية وادراك
وله قضا وان كان على دابة يحرم الكذب على رسوله وعلى الكذابين
والاية هم لا شبهة فيه في الصوم وعدم الاية في الصوم اكد
فعله المحسوس والوجه عدم وجوب شيء من النقا والكفان والاركان
في ذلك ومثله غس الرأس فبيها البدن حرام في الصوم البدن
على الاثر وحسب كونه محسوسا ولا كفان على **قوله** وكفى بغيرك
وكسره وله غير استسنى الدرر من ذلك من لا يترك تنه
ولا ياتيه **قوله** عاقبة جبر فويل اوله ان تائه **قوله** فصولا
ان جبر نفي النون وكل حكم يروى عن علي بن ابي طالب في ما
نسبها المحسوس **قوله** او نظر الى امرأة فأتى او سمع ما منى ايدي

حومه هذا يستقيم اذا لم يكن من عادته الا منشا عند ذلك فلو كان ذلك عادة
 له لم يتصور فعله في جعل النقا والكبان الا في رزق الخائفة من
 كون المنظر اليها محله او محرمه **قوله** خلافه بضم العين والسيناء و
 النفس على راي انا بضمه الصورة فان دخول النقا في سبائك من
 شيا وان كانت العلوة مثلا وفي رواية ان الضميمة للتداعي لك
 بدخولها في سبائك شي على الامم واما الضميمة حشا فبدخولها في
 فالحا فيها بالضميمة للثبوت في دعوى النقا لو دخل النقا في سبائك
 كذا اذ لم يقصر في الضميمة فانه يفرغ من النقا في سبائك **قوله** ولو
 صير اجليل رواء قد دخل حومه فالنقا على راي الامم ان كانت
 شي وكذا لو صير التداعي والا حليل من ثبوت الدكر **قوله** ولو
 مضى العلك والطعام للنقا وزق الطائيد اذ لم ينتقل من شي
 ذلك اذ لم يتصل بحرف فان وصلت عند النقا وان لم يضر
 ففي وجوب النقا لو كان ذلك مضى العلك نزود حوله سعد و
 النقا اذ لو كان ما طعام البقي او رزق الطائيد فانه لا شي ولو
 طعم العلك فانه لم يضر بذلك شي لان الطعام قد يكون بالثبوت
 الحاصل من المحاوة **قوله** وان حتمه بالحامد على راي هذا هو
 فان ذلك مكره **قوله** وابتلع النقا اذا كان من الحروف فانه
 كالرقيق **قوله** ولو قد ابتلع النقا اذ لو قد ابتلع النقا
 من الرماح من الغلة في الامم انه لا ينظر به الا اذا جاز في حال
 النقا فانه يضره من النقا ما خرج من النقا المعلقة وفي حروف
 الحرف حذو نظره لا يرت ان احوط **قوله** ولو كان عدا او حبله اشد
 لو قد

لو فعل المنظر صله بالحكم في الحاقه بالعامد في دعوى النقا والكبان
 او النقا حامة او علم النقا في حله افعال ووجوب النقا قوي
 الكبان في احوط وعادة النقا بحمله **قوله** والاكره على النقا
 مستند له فرق بين ان يطلع الاكره حله الى حله حتى لو حوط او حاف
 مع وجود سببه بحيث يسوع النقا فانه قد كان له حوط هو
 في الاجابة **قوله** وما سعى على الحماة النقا على العلوة والنقا على راي هذا
 المشهور والمحمود وكذا يجب النقا لما لم يسل النقا لولا ان يسل هذا
 ولو اطلق بالحكم وجب النقا من احد القولين وهو احوط **قوله** ولو اطلق
 لغيره النقا فانه لا يسل او يطلع النقا فانه ما في حله من النقا
 مستند لا فطارد ولا يدل ان يقول انه مستند لا فطارد ولا فطارد
 الموقوف على فطارد الثاني حاشا كما لو تعد الاكل باثبات للعدم فعلى
 مخرج الحكم من الاجابة الحكم وقد بنا انه يجب على النقا حاشا والكبان
 احوط وقوله فانه ما في حله وان النقا حاشا الظاهر ان في حله
 بعد العلم بالعلوة **قوله** والمقدرة برونه ربيان اذا لم يضر ان زود
 انما المقدرة برونه حلال زعمان برونه العدم فلي اضر حله وما ذلك
 البرد على بعض العامة حيث السقط الحكم على الا فطارد لورده **قوله**
 في يوم مع اله حله وطاهر ان الكبان لا يسل ويدون ذلك الامم
 السكر بسكر النقا على حله حلال الكبان اوله واخلف الحسن اوله مستند
 الحماة بغير النقا والاد حاشا بغير النقا بسكر النقا بسكر
 الفز راد **قوله** ولو اضر النقا بغير النقا فانه لا يضر النقا بغير النقا
 حاشا او اضر النقا بغير النقا فانه لا يضر النقا بغير النقا
 سوط النقا فانه قد يكون اعلم ان في سوط النقا في الموضع فانه

حاشا
 حاشا
 حاشا

يوم القدير فوالسائر عشر من ذي الحجة ويوم الداحل هو الرابع والعشرون من ذي
 الحجة ويوم المولد هو السابع عشر من ذي الحجة والاول من ذي الحجة هو السابع
 والعشرون من رجب ويوم دحر الارض هو الخامس والعشرون من شعبان **قوله**
 وغرفة كبري بعنقه على الواجهة القيد يحضر بهم عشرة يوم كرهه من الحج
 بن ذى الحجة **قوله** وعاشرا حرا او ما تقول له حرا الى ان يحضره ليس حرا
 معتمرا بل ان يردل النية للصوم لانه حرمه من كل ما ذويت الرذيلة
 صحت الاماكن في الابد الفجر حرا ثم الاقطار ومن سار في امسره
 بعد الحرام **قوله** المدعو الى طعام نسى ان كل ذلك اذا كان الداعي
 مرميا كما في الخبر الحديث لا يشترط ان يكون الطعام محررا لاجله **قوله**
 او ما لم يشرق لم يكن غنى بالسكا ان حاشا او معتمرا او دال في محرم
 حرمه لم يكن غنى مطلقا وبالحادي عشر والعاشر والناكس من ذي
 الحجة **قوله** ونذر المعصية يحق كذا ان نذر الصوم على يد من الظاهر
 شكر اهل او عدم فعل الطاعة حرا غنى فعلم والناظر من النية فاذا
 قال ان لم يترقيا فله عليه صوم وهو يريد كونا الصوم شكر اهل
 حصوله كان نذر معصية كذا في الوقع نذر يوم الصوم ذخر
 على النحل فليس معصية وكذا لو قال ان فعل الطاعة الفدية عليه
 عليه صوم نذر يوم الصوم كذا في الشرع كذا مع ما فيه خلاف
 ما لو قصد به الشكر على فعله **قوله** وافصح في صوم الصبي وهو ان يسوي
 الصوم حاشا في رجب من مع **قوله** والوصال وهو ما في الصبي الى
 البحر لصوم الوصال فيبرال احصا انه صوم نذر من ثلثها والباقي
 انه ناجز الصبي الى البحر وهو الاصح وكذا ما يحرم فان الليل او بعضه
 حرام **قوله** والواجب في النذر البتة ان نذر الصوم ولم
 يقيد

ولم يقيد بالبر اسم فله لانه صوم واجب في كل واحد من
 اما اذا قيد النذر بالبر فانه يستحق نذر لان الصوم في البر
 في نفسه فله نذر وانما منع من صوم النذر الذي لم يقيد بالبر
 لان الوجوب قد عتق له بدون القيد فانه نذر في عموم
 الصوم في البر **قوله** ومن عصى حكم الحاضر هو كسر الصبر المخرج بعد
 بلية والعام نذر واما في القيام حرا في عرلين **قوله** والواجب
 في المرض من التبركة يحرم الصبر بزيادة المرض فيكون
 يزداد والى خاف حدوث المرض ليقرب الاوى فيكفيه ذلك حجة
 وقوة العار في ان كان في سقا ولو كان كافرا **قوله** والصف
 بدون اذن المصنف وكذا العكس **قوله** والساقطة في البر الايام
 الحاشية بالعدنة طاهر انه لا يصيد صوم الساقطة في البر
 لقول المصنف في حاشية ان المصنف يقول به ويمكن ان يقول نذر
 هنا ولا ينافيه حكمة باعتبار نذر الصوم المقيد بالبر لان
 الصوم المقيد بالبر المحض يستحق عتق الحاشية في البر اسمي
 لا يعلم في حاشية ولا ينافي ان يقول في البر اسمي فله ان صوم البر لا يستحق
 كان فعله حراما حليف يستقيم عليه في البر وعات **قوله** وكذا المرض
 اذا برأ ان بعد الاقطار او بعد الزوال فلو نذر قبل الزوال قبل
 الاقطار نذر الصوم وحشا وجه صومه وكذا التوبة الساقطة **قوله**
 واليماضي البتة اذا طهرنا في الاضائة اي كسب الاماكن لولا
 مطلقا من غير مشقة ما طهرنا وعلية يكون زوال العذر قبل

الزوال او بعد ان هذه الاعذار اذا حدثت في انفسهم في وقت من اوقات الصوم وذلك لعدم خلاف النص المسمى قوله الواحد اما يصح ان يكون

سائق المصنوع علما لا يزيد وقته عليه ولا يلا يذلل له على البحر والرياح
والمراد هنا المعنى الثاني قوله واما من رتب اه المراد من رتب اه
عن وترتب على غيره مثلا صوم جزا الصلح محضه وبني مسلم من انهم
والاطعام على ارجح القولين ولكن انما يستدل بغيره مما الى المقام
بالله الامام بعد العجز عن التقى والاطعام والركوة **قوله** وحكي ان
على المرتبة والكل ينسب زوجه عن غيرها ام لا ولا كان رحمه انوار
قوله سقط الله ولو كان على كل يوم يترك اي من طعام ومعرفة ذلك
من حق الركوة **قوله** ولو كان سببا وترك الطعام وماذا فرج
الاصحاب السماويين لعدم التعزم على القضا او العزم على العدم
واللازم من الصيام ان يمتنع عن كل ما ينافي في الصوم
وعن كل ما ينافي في الصوم وليس بعد ان يراى في الصوم
عزم على الصيام وكان يوجب ان يترك ما ينافي في الصوم
عرض له المانع اذ لا ينافي في هذه الحالة **قوله** وجب عليه
هو ان يترك ما ينافي في الصوم ولو لم يكن الا في انفسه انما ينافي في الصوم
عند اللغو **قوله** تقوا ما تنقضون وان انقضوا ما كان احدى
زمان فصاحبهم لعدم وجوده في الصوم كله في الطلوع والامساك
الاوليان بالتوزيع في زمان واحد **قوله** ويجوز ان يكون
اي الصوم الذي متى بعد التوزيع ولا ينافي في الصوم
كالحائض والبالغا فان العائش في الصوم واجب على النكاح
الى الاوليا يعني ان النكاح محال طويلا بحوله فانه قد حوله فانه قد حوله

فصل في الصوم
فصل في الصوم
فصل في الصوم
فصل في الصوم
فصل في الصوم
فصل في الصوم
فصل في الصوم
فصل في الصوم
فصل في الصوم
فصل في الصوم

فعله على الكفاية **قوله** ولو كان الفكر اني لم يحكم عليا وتقوى من كل
يوم عيدين تركته لولا اني لم افعلها ولو كان له ذكره في ذات
لو كان الفكر اني تغلق وجوب الصيام بالولاء والكوفة وبعده العيون
في العباد فلا يؤمن شيئا بالاقوال وجوب الصيام عن كل يوم عيدين
من طعام من افركه مع فقد العلى قول الراجح وحاشا له **قوله** ولو
كان عليه ثمران سادمان عام الذي شهدا وتصدق بتركه الميت
عن اخر اني لو وجب على الميت ثمران سادمان عام على الصلح والتمس
لكونهما من لكان محبة نحو الاولى فانها حاشا لها وان عام شهدا وتصدق
شهر من تركه الميت بعد كل يوم عيدين على الراجح وقيل متفرص صوم الراجح على
التعبد **قوله** ويجوز من انفسه الا ان صوم الممنوع مكنونه وما يوافق منه
العبادات لا يوصف بالصحة ولا بالفساد ولا في العلم به انما ينافي منه صوم
تمت في الخطاب في ذلك فتوجه الى الاولى **قوله** ومن السجادة اذا فعلت
ان وجبت فان اخلت جديها فمقت هذا الحكم اما في الصلح والراجح
نما را فان اخلت بها او اوجدها صحت كيان او قبل المع خت
كحاشا فند صومها ووجب القضا اما على السبيل فله ان يتركه بالنسبة الى صوم
الصوم الذي فعله فمقت على السبيل لعدم **قوله** وكذا النكاح في غير زمان
اي ما يمتنع في صوم زمان من افعال السجادة وتصدق بتركه بغير في صوم
غير زمان ومن تركه في غير زمان فله ان يتركه بالنسبة الى صوم
اصح حاشا له او في الجرح صوم في غير زمان لا ينافي في الصوم
بمن حاشا له ويؤيد هذا القول فان كان ذلك الصوم زمانا او صوما
فمقت بتركه بغير في صوم زمان او في الجرح صوم في غير زمان لا ينافي في الصوم
كانت در الطلوع والمنيل **قوله** ويساعد في سباح الحلال بان يحرم جمع

سبح

سرت على ربه وافضل الى الخروج فلا شيء عليه وخرج اضواء افطارا
حي ما فعله الى بالباقي وان لم يصر عليه بظلم ما فعله ثم ياتي بالروح
الذي ان يكون خروجه لقرون مع السراطه وبي فعله وحسنه على
ما سباني نفسه **قوله** ولو الخلق لا ربه جاز ان يحسبوا متوالية
ان نزلوا للملكة على اليوم لكنهم اليه اقر من ينوي بها الوجوه ايضا
اي لو اطلقوا بدون اربعة ايام ولم يفسدوا ثوبان ولم يترطوا
السابع لفظا ولا معنى جاز ان يحسبوا متوالية وان نزلوا بان
بغيره عليه ايام لانها اقل الاعطاف في نفس يوم منها ولا يمكن اعتكافه
خاصة فان اقل الاعطاف ثلثة نعم اليه يوم من اخرين وينوي
بها الوجوه من باب المصلحة **قوله** ولو تبدد اعطاف الثوب في وجوه
الليل ايضا لما كان القليل في موضع يلزم دخولها كما لو تبدد اعطاف
ثلثة ايام فان الليل ثلثة ايام والليل يدخله الا وفي يوم يخرج
من اخرها كما يجب خروجه من اول الليل الرابع من باب المصلحة **قوله**
ولم يزل في المنسوب اذن الروح والمولى لم يصرح المصنف بالسراط
اذن الله لو كان كذلك اعشار الاذن اذا اراد ان
الصوم لا يعطاف اما اذا اراد الاعطاف في صوم يجوز له فعله
في الاذن بغيره والخلق الدروس السراط اذن الله في مشاغل
الصور **قوله** ولو جاز ما به مولاه جاز ان يحسبوا ايامه الا ان
سبها المولى هذا اذا كانت المماثلة في ما قبل جاز الاعطاف
في نفس ايام ولو كان اعطافه في هذه الحالة نظرنا بالروح
في موثبه لم يخرج الا بالاذن **قوله** ولا يجوز الخروج من موضع من اجل
لوجوه وان كان ثوبها له باسبا على ان بعد عدم السطوح
ما سبها اذا لم يكن الرمان كثر تحت كرح من الذي يكون في الجاهة تحسبا
والبعد

وله بعد ان قال ان المخرج كرم مثل ذلك **قوله** لتضا الحاجة الى الخروج
الى الخلاء ويمكن ان يراد مطلق الحاجة عند ربح فيه حاجته
حاجة على من الوجوه كسبها ذلك **قوله** منها زيادة الحاقة للخلق
علما وتبيينا **قوله** واقامة الصلاة ولم يذكر احكاما يمكن
اذا راح في فسخ حاجة المخرج **قوله** فخرج عليه هذا الخلق في البيت
الخلال الخلق في وجوهه ذلك الذي الاضار كرم الخلق في
الخلال واخرج جميع على كرم السطوح الجاهة في قول السراط الجماعة
احوط وهذا اذا كان قادرا على الاجابات فاما مع الضرورة
فلا يخرج **قوله** والخلق جازا اليه ان كرم العلق عليه فخرج كرم
الايكة يجوز وهذا اذا لم يتفق الوقت فانه هذا حكمه في كرم
شأ **قوله** والمطلق كرم جازا الى امرها للبدن في نفس من وجوه
هذا اذا لم يكن الاعطاف في شخصه فان لم يخرج وجب على علمه
الخروج كما على نفس من عدم السراط لانه على سبقي **قوله** وانما
المرض اي كرم من السراط في نفس من الوجوه كرم السراط
لا فرق فيما بين كون الاعطاف نصبا وعلية وحد المرض في كرم
باسبها الا في كرم السراط في المصلحة **قوله** سبقي
وتسبها هذا اذا كان كل منهما ينوي له مطلقا ولو فعل احد مما
التيقن انهم مطلقا وانما السراط لانه بعد اعطافه في كرم
قوله وكرم السراط وكذا ما جرح السراط **قوله** والسراط وكذا ما في
سبها من الزمان ونحوها في كرم السراط في كرم السراط وكذا ما في
كما جازا في كرم السراط وكذا ما في كرم السراط وكذا ما في كرم
التيقن جاز **قوله** والتمارات انما كرم السراط لا كرم السراط في كرم
لان ذلك من فضل الطاعات اذا كان المرء من امر السراط وكرم
هذه الامور كلها ليلاد ثوبا فقولوا ولا يحرم عليه ليلاد واما ان اراد به

به جمع المذكورين بعد **قوله** فان افطره المتعين ارا اوج
 في ليله كذا ان كان متعينا بالذبح كذا في حلف التذرع
 وان كان باليمين فاعلم كذا في حلف اليمين اعلم ان المتعين
 شامل للمتعين بالتذرع وسببه وما ثالث من ايام الاعكاف
 التذرع عنه وكذا الاكس والسمع فاما حلف متعين حد
 محم بعد ان الصوم بما زاد الوجه الكفاية وما كماله ليله وهذا
 هو المعتد **قوله** وفيه عن نفي احب ان كان واحدا وله كفاية
 على اي من المعين ان كان متذرا باليمين والبرقر له عكاف
 المتعدي به لا يبي عليه افاده اذ لا يحل له عكاف في التذرع
 وان كان واحدا عن متعين اليمين الا في ذبح التذرع المطلق
 وجبت الكفاية بما كماله ليله او ثمارا لا يفرق من متذرع الصوم
قوله ولو جامع في ثمار رمضان فكما رتبان وكذا التذرع المتعدي وما
 في ذبائه فله في ذبحه اذا تعين اعكافه وهو حله بل على ما فرأه
 كمال المذكور من ذبح عليه الاعكاف وان لم تعين ذبحه بالاذن لم يح
 كونه امره من ذبح الاعكاف المتذرع ان الاحكام مطلقة **قوله**
 انه ان لم يكرهها فصاعف عليه اي يجب عليه ارجح ان كان ثمارا صحت
 الواجب عليه عدم خطا وعقبا ولو كان ليله فامساك وهذا هو
 معنى الاحجاب قال في الدرر لا ينعافه حاشا لسوى المعين **قوله** ثم
 حرم من مكة يوم النحر هذا افضل اوقات الاحرام لله **قوله** والفرج
 حرم من البساتين التي لا يان عمرته مؤخره **قوله** والاعذار كذا لانه
 انه يفرق باحرامه هديا يحق القرآن اذا ساق الهوى به الا حرام
 سرا عند الاحرام بدعيه او بغيره او عقده باليمين على ما ساق
 محققا ان ساق الهوى **قوله** والمتعدي فرض من ماء عن يمينه يمينه من كل

كتاب الحج

من كل جانب بل الا حرم انه فرض من أي عنقه ثمانية ووزن سبعة
 من كل جانب **قوله** والباقي فرض اهل مكة وحاخا المراء
 كحاخا من كان سنة وسبها دون عتبة واربعين ميلا من كل
 جانب من الجوانب الاربعة **قوله** ولعذر كل منهم الى فرض الآخر
 اضطرارا احاد تحق الا اضطرار في جانب التمتع مما اذا خافت
 المرأة المحض ايمانها لما سعى التحلل من الغيرة نظر الى عاقبة عادتها
 ودخولها الى مكة وكان خروجها الى عرفات قبل مضى النهار فعد
 حيز الى القران اول الاقرار وتحقق العكس لو خافت طرما لم يحض بعد
 الايمان ما عالج الحسب اليك الايمان بالتمتع الفدية بعد
 وخشت ما حله سحر فقه فاما تعدل الى التمتع وان كان في حرم
 القرآن اول الاقرار وكذا ذلك من يفرح خروجه كل وقت من هذا من التمتع
 دون الاخر **قوله** لا احتيازا ان لا يجوز القدول لا جاز من التمتع
 الى فرض الاخر احتيازا او المراء حيث يكون ذلك النوع واحدا عليه
 احتيازا بالكونية في الكلام او لتعلق التذرع بشيء من غير فلو كان
 ذا امر لم يملكه وناء او بطلان الحج ولم يفرج او سحر على حج ومنه
 النوع اخر واحدا منها بعد اكله قبل الذبح في الاحرام ما حد الا نواح
 الطلعة **قوله** ويجوز للمقدرا الفان اذا دخل مكة القدول الى التمتع ان اذا
 حصل الذبح في الاقرار او القران ودخل الحرم الى مكة كان للمعدي
 القدول الى التمتع فانه افضل للنوع وقد وردت بذلك الاحاديث
 الا حرم الله اما يجوز ذلكا احتيازا اذا لم يكن ما سعى به واحدا عليه
 ما حل التمتع او سببه فانه كان كذلك لم يكن له القدول احتيازا
 والافاز اما الفان فلا يجوز له القدول احتيازا على كل حال ان
 ساق الهوى ساق الهوى التمتع **قوله** ولو دخل الفان في الحرم مكة

استعيد من الاجرة مما قابل المختلف فيها وحيث ان كان لم
 يكن مؤثرا بعد الاحرام ووجود احكامه بل كان قبل ذلك وطرف
 استيعاده ما بقي من الاجرة بعد مجموعها على مجموع الاحكام
 لا على قطع المسافة وما بنا دعوى الى البلد وسكانه باقابل
 المختلف استعلام ذلك تبين اوجه المثل للمجموع والمباقي يبقى
 الاخذ من المسمى نسبة اوجه ما بقي الى اوجه المجموع **قوله** و
 انما ياتي بالمشروط ان يجب على الاجرة ان ياتي بالشرط عليه
 من قطع وقران والافراد فلا يجوز له العدة والى عدمه كسحق اوجه لو غادر
 الا ان يعلم ان الشرط عبر بتعين على المتناجزة وان لا ياتي بالعدد
 الى الا فصل محذور العدة عن القران والافراد الى التمتع وعليه سرت
 صحى الى اجرة على عهد الله واما العدة وعن الطريق الشرط الى
 افرق ان يعلق الطريق الشرط عرض في او دونى كراية او
 بخانه مما لم يمس من اجرة نسبة الساعات ولو علم ولو بقية ان
 الاحوال عدم يعلق العرض بالطريق فلا خرج في العدة ولا ينقص من
 اجرة شي **قوله** ولا يظلم معطوف على محذور من غيره من وجه الباب
 ان سوا احدهما ولا يظلم للساقي **قوله** ولو كانا في جماعة من حيا بشرط
 ان يكون اكل المسافر من غير عابا او له جدد الوضوء عموم من سائر اوجه عابا
 والاهم من التناجس **قوله** ولو اخرج من شى فابله وسعدت الاجرة
 من غير الاحكام وهذا اما من غير ان كان اكل مسافر سنة وهو منى على
 ان العرف من العسل والناسق يحق به ولو لم يكن بايعكس وهو الاجرة فلا
 في له اشترط ولو كانت الاحكام مختلفة لم تستفد من ذلك عليه
 التقاض

القضاء ما يبيد في النيابة كذا احكام الله في التواضع على ان
 ان سلة عتونه والاصح عدم وجوب حج اخر سوا اولها ان انما سلة
 عتونه او القضا لان اسما حكم يكونه عتونه اجرة الاخر على ان الحمار
 ان التقاض من العتونه فلا اشكال في الاجرة **قوله** ولو لم يحد كل
 بالهدى او اذ قضا عليه ان لا قضا عليه من اذ احبان وهذا واضح
 او اخر الزمان اذ لا قضا معهما عليه لان الاحكام اذا كانت مطلقة
 على جميعها والوجه ان الرمان ان تعين انضحت الاحكام واسمى القضا
 والوكان لكل منها الفهم ويراعى الوقي المصلحة **قوله** ولو اخرج من الموكب
 ثم نقل النية لم يخرج عن احد ما علم اي هذا هو الوجه وقال الشيخ عيسى
 المحبوب وهو ضعيف **قوله** ولو اخرج من الموكب لواجب من
 الاصل والرايد من التمسك حاطة كل احد يعلق بالمارك كالمركب من
 الحج والاحكام بحج حراجه من اجل التركة ولا يتوقف على وجبة التمسك
 ليس كذلك كالتعلق والعصوم فاما خرج من التمسك اذا اذ في التمسك فاما
 اذ في الواجب من التمسك الامور مما لم يدع اوجه المصلحة في العادة فكان
 قدر الاجرة نحو ثمان من الاصل والرايد وجه التمسك فالاجرة
 وان قدر التمسك عنه بخلاف الثاني **قوله** ومع التمسك بالواحد من التمسك
 الحج سنة بعد سنة اخرج عنه قدر التمسك وكذا لو علم من قطع ذلك ولو
 كان عليه حج واجب اخرج اوله ثم لم يرد بعد ما بقي من التمسك **قوله** المستوعب
 يقطع اجرة التمسك الواجب مع علم علم الوداء الى جواز التمسك من سائر
 اوجه بعد موت الودع وعليه حج واجب ان يقطع قدر اجرة التمسك ولو لم يكن
 في الحج عنه مع علمه بان الواجب لا يودع الواجب اصل هذا الحكم مستفاد من

في الوقت

الأصوام

الاحرام للخص في رجب هذا بالنسبة والاجماع **قوله** ولو احرص عاتدا
 وحل الرجوع فان فقد رجل لواحرم المختصر من سبقات اخر اجزا
 احسان في الدروس **قوله** ولو نسي الاحرام احده وعصى الماسك احرص على
 ان كان المنتهي النسبة لم يحر وان كان النسبيات احرص ولا يزوج في
 ترك النحر ولو نسي الاحرام **قوله** وله من العرق العتق كسبقات
 من ابن احرص منه **قوله** ولو اهل المساجد احصاها كسبقات المروءة
 المجردة كما يتبادر من العبارة وفيها ان المنافع والخليفة موضع على
 اعتبار من النسبة والافعال على المحذور **قوله** واضطرار الخفة هذا
 اذا بلغ الخارج والخليفة فانه يمنع من الحدود حد الا اضطرار الخفة في
 منع من الطريق فانه له كما عليه من هذه موافقة لاهلها ولو عصى
 عند اضطرار ابيه والمروءة على الخليفة الى الخفة او في اشرفها واخرها
 على احسان في الدروس **قوله** ولو سلك ما له ينفي الى احدها حرم
 عند من الجادة لواحدا ولو لم يجر الى الجادة احدها ان الاحرام من اول
 الكل وتحملها واه اخرها لو كانت لسبب هذا الاصل من سبقات العوار
 لان هذا أقرب الى المنفعة من الاول ولان مثل هذه المسألة لا يجوز له
 التسك وتعلم الاحكام **قوله** وحصولها الواجب النسبيات الكثر وجوب
 زيادة ان الجادة احوط وحكمها بالنسب كالمعارفة يمكن الاحرام
قوله وبالنسبة المختص بالبدن لا العليد الترتيب لما كان الاضطرار في صحة
 النسب لم يفسد النسب الاضطرار اما العليد وهو الخلق قبل قدس في
 حرمه من الجمع **قوله** وليس النسيب النسب في حق نسبه وانما يترى احدها
 ويترى بالافعال او تنوح به والنسب من قطبة هذا المفسر **قوله** والاحكام

ابن کثیر

عكران بالسلية وبعد فله وحاشا صحتها **قوله** ويؤد انساب ال
ان انساب القرام والرفا في ذلك **قوله** وليس القيل القافد معلوما
قد فرقه بعض من اهدما جعله نية على النفس التي جعل طاهرا باطنه
وله خرج نية من كية وكل من النفس في فترة على الفصح ولو افرق منه من كية
الحالة لزم منه كيان ليس المحيد حذ لا قبله **قوله** ولو افرق من الفصح قبل العير
ناريا فلا شيء عامدا انطلق منحة وخرج مفردا علمه في روى على انساب
شاه والرواية محمولة على الاحبار حاشا لها وليس مخرجا الدال على عدم
وحيث في ابا القامو في التوليد التوجه بمرحلة امثلة ما في جهة مفرده
والعبرة خرج منه لو كان التمتع محضا عليه **قوله** وكذا العنان من مخر
على كخر من مكنة الماد ان العنان اذ احرى او احرى الذي هم من مكنة
رضخ القائل المحي عليهم الى في هذا هو طاهر العنان واضاد في الاروس
ناخر لا احرار الى في المحار والادور وهذا يخص لم يخرج على طريق المبرية انا
غيره فان النجس من البقاة كل من كخر **قوله** ويحت ما تحته المحرم الى تحت على
الولي الحنة ذلك **قوله** فان حصل ما نوح الكيان لزم الذي وكذا انما يحسن الى ا
حصل البقي ما يوجب البقاة فان كان البقي في اعداء هو او هو البقي
شئت الوجوه وتعلق بالولي وان كان نوحا عدا البقي كالكفان البقي البقي
فان فعل البقي شرا او حله فلا فانه وطى وان فعله عدا في وجوب الكفان
قوله ان سبان على ان عدا البقي بعد وعودا او خطا وقد ابروه في الديات
خطا واخلفوا وقرر الحكم كونه حقا على الديات من قوم تحت الوجوه في
العرض المذكور وتعلق بالولي ايضا وكل ما يقع عنه البقي من الا فصار على الولي
فعله اما الملهي بالولي من نوله من باله ومن البقي البقي البقي بكونه
كما لم يخر نوله من باله البقي لان كذا البقي باله ولا يحسن على الولي ان
لن يخر نوله من باله البقي ولا قدر البقي على الصوم جامد الذي ولو
المهدي يحرم البقي من البقي من البقي على الولي ان يخر البقي جامد عان
الكتاب

الكتاب الجواز وهو محتمل **قوله** وسحب كراد السلب للحاج الى انساب عوف
تقطع حذ وحيثا ويندرج فيه الاحاح غنجا وقرانا و افرادا
قوله واذا ابا صديق من مكنة المحض غنجا وجدد كد عتبة المدينين
في اعلى مكنة وعقبة ذي طوى في اسفلها **قوله** واذا انا اصل الكعبة
ان احرز ما من مكنة ينبغي ان يكون المرام بذلك من خرج من مكنة للبقي
دون ما ساد من الحارة في الصدق ضرر من مكنة على
الكعبة ودخول الحرم له حله في الحارة من مكنة الحارة الحارة الحارة
حال المحض باعتبار كونه من خرج من مكنة للاهلام او ماء حراما من خارج
قوله وخرج البقي من الجبال الى السلب مطلقا لا يبايستي اما
الحارة والحني فلا يبرهان البقي **قوله** والاهرام الى في الاحرام على
ان سحابة ان حله حيث حبة من البقي من الاحرام ان نوح الاحرام
فيل البقي وعلى اعتبار في البقي ليس ينجس احرار كل ما لم
افقت ذلك على البقي **قوله** ونوح شرا من البقي من البقي
للمتمتع سحبت كد التمتع ومن **قوله** والغسل الى سحبت الاحرام عدا رادته
ولو غسل او ان الماء احرار الاحرام في باقية ما لم يتم وكذا البقي
اول الليل احرار لما فيه ولو عجز عن الغسل سحبت **قوله** والاحرام غنجا
الطهر او عرفا او في بقاء اقله ركنان كفيته فكل ان يبطل باقله
الاحرام او لا بعد الغسل ثم يبطل الطهر ان البقي الاحرام في وقت
قاي رتبة انفق لو كانت كالموت ثم كرم هذا ان كان في وقت
سنة والا فصر على البقي والاحرام **قوله** والمرة كالرجل البقي المحي

والافى وجوب كنف الرأس فلا يجب الا في حرمة شتر ظهر القدم فلا حرمة الا
 في جوارف غطية الوجه فلا يجوز الا في حرمة الخلل **قوله** انه منعه
 الحصى من عدم كثراته بالطهارة نعم له بصلية له وله تدخل الجديل
 حرمة من محاذاته ان كان متفان احراما محذرا **قوله** وهو كل موافق
 اذا كان امتناعه بالوقاية له ان يحرم له ذلك وكان احكاما محذرا
 على فانه حيد **قوله** سقى نوح في البر خرج باسقى نوح في الماء
 فانه حرم حيد **قوله** سقى نوح في قوله سقى نوح في الماء
 فانه لا سقى في الماء وان كان ملازمة فمن حيد والعيا رحا يغش
 في البر والماء سقى فانه كان في البر حيد والافى في البر حيد
 كالسقاء فانه ساقية ومما حرمة فكل حكم نفع ليس الدراج الحربي
 حيدا عذبا والمزلة من الصيد ويعين نفع الدم فانه اسمي الركان
 وكان حيدا فمن حيد والافى **قوله** انما في قوله انما في سقاة
 واما الولاية في التوراة والنبوة **قوله** واقامة اي اقامة الشهادة عليه
 وفي الحرمة وحيث ان الحرمة اعم من حرمة حرمة الحرمة كالربا يترك
 التوراة يعلم الحكم بان عدم شهادة فليس حكمه الى اخلاله والافى
 من كونه من محله حرمة او بالعرف **قوله** والافى من حرمة حرمة
 في الزوجة والافى من حرمة الالف في ساق جوارفها والافى
 مطلقا **قوله** والافى من حرمة الالف في ساق جوارفها والافى
 عذام معقار كينة من كونها في حرمة او دابة وية اسما الحصى وسهلا
 فلا يسهل **قوله** الالف خلق الله فانه اعم من حرمة الالف من الطيب
 مما الرعدة ان **قوله** والافى من حرمة الالف في ساق جوارفها والافى
 مطلق الحرمة حرمة والافى من حرمة الالف في ساق جوارفها والافى
 الجوار **قوله** وحمل جوارف الحيد اي دوابه كالف ابراعيت افراد
 فلا

في كنف
 الحلق
 هنا يذكر

فلا يجوز قبل شيئا على حاله ولو سقى الرقيق ويجوز نقله من مكان الى
 مكان من الجسد اذ هو من الاول او ما و يجوز نقله من احد عن
 نفسه بغير ذون غيره **قوله** وليس احكامه فلهذا انما فلا يحرم كنفه
 المرجع الى قصد **قوله** وليس باسرى لغير القدم احكاما من جف
 وسقى ويجوز عند الضرورة والافى في حرمة الالف في ساق جوارفها والافى
 لمب الراحة وعده **قوله** وازال الالف ان قل سوا كان على او
 امر يريد او عر ما لا ان كان باثنا في الغرض ان طلع من اللول
 نحو عصى وكان عليه شعر **قوله** وامرأح الدم من حرمة سوا كان كنفه
 والحكمة اهاكل والواكل نحو ذلك ويجوز حكم الحرمة ان ادمى **قوله**
 وطع الحر الحصى المحرم طع الالف في ساق جوارفها والافى
 وكذا الاخصى المسمى الذي هو في حكم الماي والافى من حرمة الالف في ساق جوارفها والافى
 ويجوز قطع الشاة في ملكه وكذا قطع عودى الحاله وما العودان
 اللذان يحمل عليهما الحاله المستقيما والحاله ليس الطلحان وهو
 الفراه ما يعلق البلق **قوله** وليس المحيط للرجال كسبي
 سون مسوح حرمة باللول فانه يحذر كسبه لكان له ارزاق
 برزق ولا يجوز عقد ثوب الاحرام اعنى الالف في ساق جوارفها والافى
 ويجوز ليس الرابيل لافى الالف في ساق جوارفها والافى
 المسوحة وعرها كاللباد وحسب على الحصى احكاما من جف
 الحر والافى ان عليه ان يحسب كسبه ونقطة الوجه جرح به في قبل
 وكذا الحصى فان جرحه سقوت الشاة بان حقت عليه واحدة والافى
 من حرمة قطع الرأس الوجه بالنبذة الى الاحرام بالنبذة الى قطع الالف
 فان الرأس عود مطلقا في الوجه املاك في قطع الرأس **قوله**

وعود
 الحاله
 سله
 ما يذكر

المعتاد للزوج وتواجرم لب للزينة **قوله** وتعدل الرجل
 كوز التعليل بالمثل وسببه ما لم يصرف في دابة **قوله** نعم
 قول برعي اتياع العقد والاحلال ليس للمراة الطالبة المهر
 انكره اذا اختلف الزوجان في وقوع عقد الكاح جاز الامام او
 الاحلال قدم قوله مدعي الصحة يمينه فان كان المدعي لذلك الرجل
 حاقول قوله يمينه فت الكاح كما حرام على الزوج محققا
 بغيرها وانما عدلها ومنها وليس لها الطالبة ان لم يكن بغيره
 والله استر حاشية في الفرض هذا اذا كان قبل الاضواء ما بعد بطلان
 وحال ما قبل الامر من من المهر المتعلق بغيرها وكذا لا يطالب
 بالصفة والميت على القيام بحقوق الزوجية كما هو في المدعي
 ومنه انه سبحانه العدل ما علم انه الحق في كل مكان وان كان المدعي
 المراه قدم في لها مع اليمين بلزوم الوانم الفاد يقوم عليه في
 المهر كماله والامم يدخل على الراجح **قوله** يكره الالباء وان شهدوا
 ولم يجهلوا في حال الامام حرم العمل ولا يبدل العقد **قوله** في
 عمل نفسه لو اضطر الى تمام منه لمس اوله اي انقص وجبا محسب
 الكيان بدونه ويحرم النقص في الرأيه انكره مطلقا فان فعله
 فلا كان **قوله** ولا يبر الطليل ان لو اضطر اليه هذه السبابة يوم
 عدم حواء البسي اختيارا وليس كذلك بل يجوز له اختيارا **قوله** المراه
 لا يفر عن وجهها ان وجوبا **قوله** ويجوز ان يملك الفتح من راسها الى طرف
 انما لوط ان لا يصب وجهها **قوله** ويكره لبس اللباس اختيارا بل
 الراجح التحريم **قوله** انما للزينة بل الراجح كرمه خلاف ما لو كان للزينة
 كذا حرم الطاب للزينة **قوله** يستفاد الرأيه بل الراجح كرمه **قوله**
 السبابة بدنه في الالباب كماله خمس سنه دخل في السنة والافق في الاكر
 الا اني لقول من في الغاشية بدنه **قوله** ان يفيض عن البدنه على البر

الموجود

الموجود في العمارات البر في عدة احاديث الطعام ومن كلمة او
 وجوب ذلك على النحر وهو الراجح **قوله** فان نحر حام ثمانية عشر يوما
 لو قدر على اكثر من ثمانية عشر يوما في الوجوب السكالي والخاص عليه
 ان كان الانسان خفوه او حوله ولو نحر بعد حوله سدا خيل وجوب
 نحره وما قدر عليه والسقوط والاستجد وجوب ثمانية عشر يوما على
 البدر وهو ثمانية عشر في وجوب مقداره بها تردد **قوله** وفي غيرهما
 من فساد الاصل في طرح الغاشية وهذا هو الراجح وبدله كبدل الكسبي
 في الرتب النحر **قوله** في بقاء الجوس حان بقره اجتنابا لما يملكه المتبع
 في قوله في محله ما قبل من النعم **قوله** في العتق والاذب ساد كلام
 في وجوب الالة كمن عمل لها بدل قال لا تستغفر الله من نحره وقيل ان
 المحكم فيها كما حكم في الزبي فتوبها ونقص على الشر ويطلع عن ما ليس
 ان وقت الغنة بعد هذا هو الراجح **قوله** وفي كرمه العام لكل سنة
 يكره من الاصل ان كان يحرك الفرج في الفاحوس اليك في السنة من الاصل
 لو بان النقص في سدا او كان الفرج ميبا او عايش سدا فلا
 عليه حرجا بذلك **قوله** الا انزل محله ان يلبس ثيابا بعد النقص
 اني الامان يعود النقص اما النحر فيكون ما حرم به الغاشية **قوله**
 فان نحر المحرم عمره ما كبر كل مكره حرج به اهمه يومه وورد الرواية
 واعلم ان الخلاف في ان الاصل ان الله هو على ثياب النحر اما على الثياب
 الغاشية والبقم والطبي وما في حكمه واما ما في الاقام فانما على الثياب
 لا محالة وقد اعمى المصنف في حطف الاصول في الاكر ما وجهها من عتق
 بقوله فان نحر الدال على الرتب العلم ان الخلاف في كون الاصل ان يلبس
 الثياب النحر اما هو فاجدا يوم ثمانية عشر يوما في الغاشية ونحره في البقم او
 وحيان يلبس في الطبي ونحوه اما قبل البقم فانه من ثياب على الاصل لا محالة
قوله وفي كرمه السكالي والراجح لكل سنة في ثياب النحر الفرج

هذا الكلام

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, containing various names and phrases.

وعنه المصنف من هذا الكتاب وعم في غاية الرواية **قوله** عند
الحسن النبي **قوله** وفيه ما يخفى من بشر ذوا عقول عن غير ما
كذا لكانه محذور لا ريب فيه وكذا من حلفوا للرواية واعلم ان
ظاهر هذه العنان ان الموضع المحدود والمنع عنه محذور لا ريب فيه
المعصية ونفيل الركن الست لا يحصل هذا احداً والى في الرواية
وذكره في الغيبة المذكورة وذكر عن قوله سبحانه وان يحلف
بعله محمد بن الحسن بن محمد بن ابي ابياته فانه حلف في الفسخ فاذا
اراد الخروج على ركن الست في اصل الصيغة وان هذه العنان
وهذا الحكم **قوله** وسعى عن غيره الا جاز الاستلزام في تحريمه بعد
رئيس المحذور بالبرهان في حق فعل ذلك باننا باننا في حق
ليس محذور في هذه الا رتبة كما في بياننا في حق بالبرهان في المحذور
الا في حق الركن الست في حق ما سلكه وانما هو فعل في بياننا باننا في
في بياننا باننا في حق ما سلكه في الدخيل **قوله** وفي بياننا في حق
انما هو في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه
عند الركن الست في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه
فيله من بياننا في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه
والحذور عند الرواية **قوله** وسعى عن غيره الا جاز الاستلزام في تحريمه بعد
ذلك انما هو في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه
عليه وحيثما كان في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه
ورداً في بياننا في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه
البراه الممهلة في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه
اذ كان في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه في حق ما سلكه

100

蘇子

اذا كان النول على وجه لا يؤمن تحت لا يحتاج الى القول كما لو تدرى بالحق
 ما يحتاج اليه في الجهاد **قوله** اذا حلف عليه المترك على العمل بدون خوف
 اذا نذر له قبل فانه لا يخرج من وجوب بعد ذلك القول الموجب للملك
 كما لو شربا مع او ملكه ونحو ذلك بدون ما ذكر في المحرم عدم الوجوب لعدم
 وجوب تحصيل شرط الواجب المتروك **قوله** وعن منعه ابوابه مع عدم الحرس اذا
 منع الولد احد ابويه فلم يكن الجهاد متحبا عليه باحد اسباب التحسين المحض
 عليه الجهاد ووجب عليه لما عينا ولا يلحق بها اعدان **قوله** وبالنسبة
 الذين لم يجل مع المؤمنين قبل الاصل لا يصح العمل الى ارجائه سواء
 كان الذين حالوا او موقلا سواء كان يبرهن اوجه مشدود ابراهمه
 وحالها من الجهاد فاعلم في حواضهم في الدين في الموحل الشوب في
 بالنسبة الى الفهراد في الدعا اما من حق اليه لا بد منه لا من اول المؤمنين
 واقعه من البراج في الرهن في الوفاء **قوله** في الجهاد مع المعسر ولا في الدين
 الموجه **قوله** الزام الامام الزمان بالقيام بالامام **قوله** والامام
 بالرفع مع الخوف وان كان على احد الحرب ونحوه لا ما عليه
 اني ومعين الجهاد بالرفع اني نفي هذا النفي اي ملابا للكون في النفس
 حاشا وان المراد من محض الجهاد ليس الا مع اكله وجوبه وذلك تحت
 كالحق على نفسه وعلى كل تدبيره فالتسوية لا يكون من تعفف المراد المكلف
 اذا كان من قوم وان كانوا اهل حرب فدمهم عودا حتى على من
 منهم على ان يحاربهم للدمع على نفسه فاحذر ذلك النور ان يفتقد
 ما عليه ولا بعد فليكن هذا فلا سقط التحصيل والمكروه في الواجب
قوله في الموتر العاقر نعم بذله سبحانه على اي يد جوبيا على الجهاد والارادة
 متعلق به وجوب التمسك بالجهاد كما متعلق بكفاية وجوب الجهاد وعلى
 التمسك به في مقام من فيه كفاية **قوله** في الجهاد من يترك الجهاد اذ لم
 يترك من الجهاد سواء كان في بلاد الشرك او في بلاد الاصول في بلاد
 الاصل كما اطلقه والاذان في بلاد الاصول كما لو تدرى بالحق

شرعنا من الاصل كالمعلق والاذان في بلاد الاصول كما لو تدرى بالحق
 ما زاد ونحو ذلك وجوب عليه الجهاد في بلاد الاصل كما لو تدرى بالحق
 الصلح حتى بالدين وما يورد من قوله لا يخرج بعد الفتح حتى من رعل
 ان المراد لا يخرج من مكة لانها حارت بعد الفتح بل هو الاصل فلا يخرج المحرم
 الا على بعض اركان فليكن كما لا له مصره وعينه تحت تحريم الجهاد
 سعاد الاسلام في بلاد الشرك لا يجب عليه المهادنة عنه فليكن كما لا
 البلاد التي يخرج الملق في الجهاد حاشا الايمان كسبهم مع ما هو في الايمان
 الحاشا ان هذا انما هو مع طاعة الامام مع كونهم في التنية اطلاقا
 اما مع غيبة هذا الحكم على طاعة لان خلع البلاد لا يظهر فيها سعاد الايمان
 ولا يكون انفاذاها الا ما لا يتواءم مع ما في ذلك **قوله** وسحق المرافعة
 المراد منها الاقامة بالخير ومن الموضع الذي يكون من بلاد الاصل في الكفر
 عما في الجهاد من المترك على بلاد الاسلام بكل موضع يحارب منه قاله في
قوله يعينه ونحوه في غلبه المرافعة في غلبه عن ان يخطا على المرافعة
 ليستعملها على المرافعة **قوله** وان كان الامام عليا لما لم يفتقر المرافعة الا
 حوزة النور والاعلام المسلمة بمحرم المترك ليستعملها في كسر عتوها
 كنهوا الامام بما حاد خطا في جوار النية **قوله** وجوب الجهاد الى ارض الجهاد
 اقلها الملة والقرى ارضه وقال ابن الجندب ان هذا الاول مع الامام الاول
 فلو تدرى بالحق وجب الجهاد الى ارضه **قوله** في المرافعة مع النية انما لا يورد
 في المرافعة وجب جرحه اليه على اي لو تدرى المرافعة في حال الغيبة وجب لها
 طاعة فليكن تدرى جرحه في حق الله بانه لا يحرق الله الذي يورد الى
 المرافعة الا اذا حاق الشبهة انه لا يحرق الله الذي يورد الى المرافعة الا في الشبهة
 في الجهاد الوجوب ولو تدرى للمرافعة ومن جرحه اليه سواء كان الامام طاهرا او
 موحدا كان حاقا تدرى على نفسه في كسر عتوها الشبهة من الجهاد في بلاد
 اوله وقال في حاشا لا يحرق ذلك الى المرافعة بل يصرح في وجه ارضه

واحد
١٠

قوله ولو يأت في الدارين أي إذا أكره واد الإسلام والمراد أحد بهما وهو
خاصة **قوله** ولا وارت لم يسمي الكفر حارفاً للإمام أي حال
ماله قضاء لأنه لما كان في بلاد الإسلام وأما أحضره الإمام علم خوف
عليه بخلاف ذلك **قوله** بخلاف ما بين ولا يخفى لو قال أنما قد
لذلك من لا يأس عليك ولا يخفى لم يكن أماناً لأنه لا يدخل على الأمان
في محاربه الفرس أنه لا منتهى ذلك على كونه أماناً ليعمل كناية فإن
النص أنه متى من الفرائض الحامية أو المقالة المنقولة كونه أماناً
كما لو خشي الأمان فقال لم هذا القول على وجه غير منه الرضائي ما
وعمود ذلك كونه أماناً **قوله** ولو أسلم المحرم في ذمة ممد بك للروحة
ولا يوارثها بحالته لا ريب أنه إذا أسلم المحرم في ذمة ممد بك لروحة
ممد في ذمة فليس لها المطالبة به لا تعاقب المعصية لذلك إذا كان لها
وكذا لو ماتت لم يورثها بحالته سيما كان أو كافر أو نسقي كونه
عما إذا ماتت بعد إسلامه فإنه لو ماتت قبله كان لو ادعى المسلم المطالبة
لاستقرار الممد إليه قبل إسلام الروح كما دل عليه قوله فإن ماتت ثم أسلم
أو أسلمت قبله لماله وادعى المسلم خاصة أما إذا ماتت ثم أسلم وقد
سبناه وأما إذا أسلمت قبله ثم ماتت فلا يلزمها مقتضى العلم
المطالبة فلا يعطى ما يلزمه ولا الموتى وكذا لو أسلمت أماناً المطالب
وادعى المسلم دون الكافر لا يسف الأمان على ما في الكافر **قوله** ويحوز عند
العهود على حكم الإمام أو نائبه العدل المراد أنه إذا جهر الإمام على بلاد
أو قلعة وطلبوا الأمان أو نزلوا على حكم الإمام أو جهر جازوا نائبا
كما لا جرم في ذلك لو أرادوا منه الأمان على حكمه أو حكم غيره في
الحاكم العدل المذكور والكفر والاختلاف في الحكم كعاد **قوله** ولو جاهد
على ترك الحرب من مصلحته وجب له دفع المحرم له يمكن أن يكون المراد أن
عادهم

عادهم الذي نزلوا على حكمه على ذلك ويمكن أن يكون المراد بيان حكم مطلق
المهادنة للكمي ر على ترك الحرب منه إذا كان للمسلمين على ذلك ولا
زيف أنه شرط فيما يكون منه المهادنة معلومة وإن كان على مصلحة
كما ستر أو رد المهادنة **قوله** ويعد على زوجه ما سلة من المهادنة
خاصة بما يصاد على زوجه ذلك إذا قدم الزوج بنفسه لبلاد الإمام أو
نائبه أو نائبهما ومضى عنه وكان المدعى مما سباح للمسلمين عليه أماناً
أما إذا لم يكن غداً أو البصيرة أو كان المطالب عن الزوج أو نائبه
في غير بلاد الإمام والنائب فإنه لا يحتج بما دأباً يدفع إليه في موضوع الاحتجاج
من بيت المال **قوله** ويحوز إعادة من ذمة من الرجال أي يحوز إلى
ذلك أن كانت الفدية لا تنفي بالبرالة على أن الإمام يقتضيه **قوله** السلب
والرجح أما السلب فيجوز للإمام فأنراد به على المستورين كتاب وصلاح
وحجة للحرب وأما الرجح ضمن العطا البسر المرددة من الذل إلى الحرب أو العي و
الاحتياط **قوله** حتى يولد بعد الحبان إذا كانت ذمة قبل الفدية ولا
فرق بين حضوره أو غيابه **قوله** أو اتصل به حدث من المدعى كحاقبه
وخصون معهم قبل الفدية قال لم يلحقهم إلا بعد الفدية فلا يكره إخراجاً
قوله لا يملك لا يبيع به من كالمهرم ولا يجمع من الأصغر التي لا يبيع بها إذا
وعدت في المعنى الحكيم التواضع وهو موضع الرد **قوله** ولا يبيعهم
كان أمانك عابياً ولو كان خافراً فالهزم له وعلى العاصب الأضحية في المعصية
والاعتبار بكونه جارياً عند الحبانة سعي أن يكتفي بكونه جارياً في الفدية
حقيقة أو لا من أماناً بكونه جارياً أو في الفدية وبقاؤه ذلك
قوله في التواضع ولو دخل المعركة داخل فملك بعد نصف الحرب فصار
الفدية بهم لها **قوله** ليس للأعير أي إذا قاموا مع المهاجرين المداومة
هنا كمن كان من أهل البادية على غير الإسلام ولم يهتد قبل من لم يعرف

الحاكم على حكمه منهم على مقتضى شريعة الاسلام وليس عليهم ان يحاكموا هذا اذا
 شاوروا المسلمين في وجوب المواحدة وان حصل الاختلاف بينهم والكيف
 اما اذا لم يكن بينهم نزاع على ذلك فانه يحكموا بحكم الاسلام ولا يجوز
 تفصيل هذا الموضع **قوله** كل من خرج على امام عاقل عاقل عاقل عاقل
 اعتباره وجوبه بالحق في جميع ما شاوروا له من الاحكام وما فوقهم واعتباره
 واما من لم يخرج منهم كتب كونه في معتد في حق من انتهى الامر في حق
 كان واحدا بعد الوضوح في جميع علمه العشرة واعتباره في جميع
 الامام وادعاه وانما ادعاه عنه بغير اذنه وفي السابق يستوي
 احكامه والمنتهى ما دل عليه ايضا ان يكون له في ذلك الامر في حق
 الظرف **قوله** وفيما جواه الصلح ما قبله في حق من اخرج من الصلح انه يملك
قوله ونظر المساعي ما يملكه على العاد في المخرج من هذا الموضع في العاد
 من كونه بسلطان او كافر اجب انه من خارج الامام والامام بعد عاقل
قوله صارت الامام بغيره على كل ما يخرج من الامم **قوله** وما جواه
 على الكفاية على ان لا يخرج من الامم المخرج في الواحدة واجتبه
 على ان يكون له واحد وجوبه على جميع الظاهر ما عاينهم انشاء
 المسألة الى انفسهم في بعض من ان بعضهم ان بعضهم بالامر انتهى
 ولو كان الوضوح كما في كتابه في بعض من ان بعضهم بالامر انتهى
 شئ من الفرق بين الفرق من الوجوب العيني الكفاية في الواحدة وليس المراد
 من الوجوب العيني ان الوجوب له سلطة على باقي الظاهر في بعض
 فيما هو السابق من الظفر ونحوه اذا لم ينعقد في حق من ان
 لذلك معلوم البطول فانه مع حق الاختصاص في فعل المخرج من المخرج
 يستفي وجوب الامر انتهى وطحا على المراد من الوجوب العيني ما ذكرنا **قوله**
 شرع علمهم ان يكون علم الامر الكفاية في المخرج من الامم خذ من ان انتهى
 على المخرج

عن المعروف او يامر بالحق وفيما شاوروا هذا في الوجوب نظر فان علم
 في الجملة ان زيدا ارباب منكر ان شهادة عدل من ملك عليه
 بعلم ما يجر من الامر انتهى بامر منتهى كما في الصلح على
 بان يظهر بعلمه في وجوب هذا شرط الوضوح في الامر انتهى المخرج
 للا لوجوب كان اجوده **قوله** وكان ما قبله بطلان اول اذا
 عرفوا في وجوبه بالحق في جميع ما شاوروا له من الاحكام وما فوقهم واعتباره
 في الامر انتهى بالحق في جميع علمه العشرة واعتباره في جميع
 وهذا اول من انتهى من الامر انتهى ادونها لكونه اعرف من خارج
 ما شاوروا في حق من هذا الكلام من الات **قوله** بطلان
 عدم ان هذا العلم بعلم الامر الكفاية كما في الامر منتهى
 وليس كذلك لانه لا يملك في وجوب الامر الكفاية كما لا يعلم
 كونه منكر **قوله** ان مجرد الامكان العيني ليس امر اذا اقبل في
 كون امك منكر **قوله** وهذا لا يبعد عما لان انتهى في حق من الظفر
 ولا يخلو فيها وانما هذا اعتقاد من الحكم الامم ليس الامر
 والنهي في الا ان يملك من كل وجوب امر اخر من الاعتقاد
 الموكود وهو كونه منكر واردة المخرج في انفسهم على وجه لو يملك
 من المادع لا ظهر في الا ان في وجوب ذلك نظر **قوله** ان قوله اذا عرفوا
 في كونه منكر في وجوب هذا العلم ليس بطلان كما ذكره بل هو مقتضى التكليف
 وهذا المقتضى انتهى انما اعتباره بالحق في جميع ما شاوروا له من الاحكام وما فوقهم واعتباره
 والمحور في ذلك وحده يكون وجوبها بالحق في جميع ما شاوروا له من الاحكام وما فوقهم واعتباره
 وانما كان هذا ان يكون على الظفر في بعضه في الامر انتهى شرط العمل له هو
قوله ولو اصر الى المخرج او اقبل امته الى اذن الامم على شئ من الوجوب حتى يظهر
 الاجود من مخرجها

فانما العلم
 في الجملة ان زيدا ارباب منكر ان شهادة عدل من ملك عليه
 بعلم ما يجر من الامر انتهى بامر منتهى كما في الصلح على

على التوحيد ونحو من الواجبات الاعتقادية لا يجوز اخذ البرهان عليه وكذا
الواجب كناية كما لعشرية الاحتمال ومما به نفا، نواتر القرآن وما
على ذلك يجوز اخذ البرهان عليه على كراهية وفي كلام بعضهم ما يدل
على جواز الاخذ في الواجب الحكائي مع عدم التعيين وفيه نظر
على ان ما اراد به ظاهره من ما يلزمه جان في باب النجاة ان
ذلك خارج عن مقصود الباب فاما في او حاله خصوصاً وقد مله
للجان المذكور وفيه وجوب اما ان ذكره استطراداً نظراً الى تاركه
ما يدل الباب في معنى الركنية اما بان المقصود الاعظم من ابواب
النجان المذكور يطلعنا او يدعي انه موضوع هذا الباب لكن يرد عليه
انه لا حاجة بهذا الى ذكر ابواب النجان كحدها فالأول في اعمال
الاستعداد **فقد** وكسب الغنيان ونسأله عن المجازم اني لم يكن لسبب الغنيان
لكن اذ لم يعلم انه من نفعه خلال في الحديث انتهى عن كسب الغني الذي لا حصة
له قال لم يجوز في معنى الغني كالمفسد وكذا الامة التي لا حصة لها فاما
او لم يجوز في كسبها لم يكن كسبها كسب المجازم اذ لم يعلم اني كسبها **فقد**
والا فكل على راي بل الفصح عونه والمفاد الاضاح في قوله **فقد** ومن حسن
الخط والبر والبر والبر والبر في رواية والبر في رواية والبر في رواية
الا حقا في عرفه كذا في قوله **فقد** اما ان الحكم الحكائي في الحقيقة
فما دام لا يبلغ حد الضرر فلا عزم ولا ثم **فقد** اذا استغنى بالزيادة
ولم يوجد ما ذكره استغناء من قوله ولم يوجد ما ذكره استغناء من قوله
الى ان رادوا وهو في قوله **فقد** او المكل منه حج بغيره او استغناء وما يخص

في التوحيد ونحو من الواجبات الاعتقادية لا يجوز اخذ البرهان عليه وكذا
الواجب كناية كما لعشرية الاحتمال ومما به نفا، نواتر القرآن وما
على ذلك يجوز اخذ البرهان عليه على كراهية وفي كلام بعضهم ما يدل
على جواز الاخذ في الواجب الحكائي مع عدم التعيين وفيه نظر
على ان ما اراد به ظاهره من ما يلزمه جان في باب النجاة ان
ذلك خارج عن مقصود الباب فاما في او حاله خصوصاً وقد مله
للجان المذكور وفيه وجوب اما ان ذكره استطراداً نظراً الى تاركه
ما يدل الباب في معنى الركنية اما بان المقصود الاعظم من ابواب
النجان المذكور يطلعنا او يدعي انه موضوع هذا الباب لكن يرد عليه
انه لا حاجة بهذا الى ذكر ابواب النجان كحدها فالأول في اعمال
الاستعداد **فقد** وكسب الغنيان ونسأله عن المجازم اني لم يكن لسبب الغنيان
لكن اذ لم يعلم انه من نفعه خلال في الحديث انتهى عن كسب الغني الذي لا حصة
له قال لم يجوز في معنى الغني كالمفسد وكذا الامة التي لا حصة لها فاما
او لم يجوز في كسبها لم يكن كسب المجازم اذ لم يعلم اني كسبها **فقد**
والا فكل على راي بل الفصح عونه والمفاد الاضاح في قوله **فقد** ومن حسن
الخط والبر والبر والبر في رواية والبر في رواية والبر في رواية
الا حقا في عرفه كذا في قوله **فقد** اما ان الحكم الحكائي في الحقيقة
فما دام لا يبلغ حد الضرر فلا عزم ولا ثم **فقد** اذا استغنى بالزيادة
ولم يوجد ما ذكره استغناء من قوله ولم يوجد ما ذكره استغناء من قوله
الى ان رادوا وهو في قوله **فقد** او المكل منه حج بغيره او استغناء وما يخص

المواد فلو استقامت في غير فلا بأس احبنا الماسك بالكلية
 عما فلا يخرج وعدم وجود ما دار تدفق به الحاحه سواء فلا بد من الحاحه
 سدر عن فلا يجوز ايضا **قوله** وجرى على التمسك هذا من الواقع التي
 لا تنافي في الحاحها حتى العقد لا يحد احاد من السرج كما في الحاحه
 في المحل المحصر اما عدم التمسك فمستحيل ان يحد عما اذا لم يحصر السمسك الى الحاح
 باعتبار الزمان والمكنان فمستحيل ان يحد من الاله تنفقت فائدة الالهيات
 والزم القدر **قوله** عليه الدفن المحسوس في نفس عما كانه عارفة ومختص
 فاما ما كانه ذاته كانه من المنة فلا **قوله** كما في الاله يصباح به محسوسا
 في بعض المحسوسات التي هي الالهيات ما حاصله ان الالهيات لا تتصور ذلك الادب
 فرض فائدة اخرى للذهن لا تتوقف على علمه بل على سعة لها كما في العاقل
 الصابون منه فانه في روى ومثله على الدواب به واقره لا بأس بالخص
 الالهيات عليه سيما وقد ذكر ان به روايته **قوله** والارواح والالهيات
 الالهيات والارواح ان كانت محسوسة لم تكن معها ومثله المعنى المذكور
 الالهيات وان كانت طاهرة فلا يحال قول بعضهم هذا الجوارح على قول
 الاول والحمد الجوارح مطلقا **قوله** ولا بأس بسع ما عرض له المحسوس
 قولنا الطهارة فتقواه انه لو لم يكن فائدة للظواهر لا يجوز معه ومثله
 اذا لا يصح ان يحال في فعل الظاهر عند ان كثر الظاهر ان ذلك لا يمنع
 حوار معها لان ما فيها لا يتوقف على الظواهر اللهم الا ان يقال انما
 قولنا انما كانه نفسا في الشهود تلك حجابا بل ذلك هو المقصود منها
 عند في الروايات **قوله** ولو لم يكن في حجاب من سعة على محسوس
 اسكال في حدود في كل سلة من حجاب في حجاب في الحجاب كما في المحسوس على محسوس
 المنة والالهيات المحسوس لا يتوقف على الالهيات والحدود ان هذا المحسوس
 لو علمنا به فمناه على حدود **قوله** سري الالهيات هذا سري يكون
 ما ذمنا

ما ذمنا فلا ذمنا وليس سري للعلم حرج انتهى في الالهيات حارج عن ذات
 العوضات مستباحة اهل **قوله** قوله مع اللوح لا على الدون الا فوق
 في اعلى الدون من كونهم كذا او صفة وقصا من التمسك على حبال
 احمر وهو مذكور في الجوارح مذكور مذكور مذكور مذكور مذكور مذكور
 ولحقى بعد الدون فطاع الطريق محمد السع عليهم وفي ذلك يكون السع
 باخلا لوجه انتهى الى ان العوضات **قوله** واحاد انما يكون في الجوارح
 والحوادث لها طاهر على العاقل انه لا بد ان يكون السع لا على ذلك
 لما كان مطلقا حاز وان كان محسوسا فمستحيل ان يكون السع في الالهيات
 مذكور بالتمسك اذا علم فائدة بالبراه ذلك قد خرج المعنى في الجوارح
 لكونه في الالهيات فانه قد روي ان ذكر كرم السع العوضات على محسوس
 الصنع وهو لم يزل على من فعله اذا لم يبعه فذلك على كراهة ومثله في معنى
 والاحاد منها ما ورد في النسخة مطلقا منها ما في النسخة من ذلك مطلقا
 وكما في الجمع بالبراه على كذا الجمع ما يعلم بانه فعل ذلك عاقل وعلم
 القاصم مذكور وقوله ولا ذمنا وفي الالهيات فمستحيل مذكور علم جوارح
 كما يعلم عادة الموصلة الى محرم كونهم هذا الاسكال من صنع الالهيات
 والحوادث على الالهيات المعنى في كون محسوسا على العاقل ان في الالهيات
 الالهيات وانما يظهر الحاحه في سعة ذلك **قوله** وفي الساع قولنا في الجوارح
 وعمل الصور المحسوسة كجاء في هذه النسخة ان الالهيات المحسوسة ما لم يكن لها فعل
 لا كما هو على الجوارح وانما الالهيات المحسوسة في المحسوسة وعمر ما ذمنا
 ان الالهيات في الالهيات جزم النسخة والخلق في النسخة جزم النسخة
 هذا وهو يردن ما في النسخة من الجوارح مستند التمسك لا على من

المتأخر من سائر الحوائج العاطية لتقدير ايامه كل من العيدين احدى
 وكلاهما الرخوع فيه ما دامت العين باقية فاذا انقضت احدى
 العينين لزوم السجدة وتبقى لك اما بقية ما ادى من ركعة او
 سجدة احدهما والى ما لم يبق من السجدة او ركعة فلو لم يحصل
 الا باخرة اذ المقصود للمعاظنة اياها من تركه على مثل الرقعة لا يرد
 السجود فان حصل معصية مما انت ياخذها والادوية لا تحصل
 اياها بالكلية بل يتعين الحكم بفساد ذلك اذ المقصود هو دفع فلو
 دفع عن تركه لم يرد معصية من باطل وعليه مفسد النجاسة وادوية
 الماحضة ما كانا طاعة ونسب ذلك فقد اعرب وما يرد الى ما قلنا
 صاعا الى ما تقدم عيارا بان القوم فان بعضا كان يصرح بما قلنا
 قال المهر في الحر والى قوله تعالى ان الطاعة لله وحده لا شريك
 له ما في المعاصرة ما دامت الحرة فانه يجوز ان يكون له شركاء
 مؤلفا في العمل والى استصحاب معارضة الحكم بالزوم بعد ذلك
 الموجب بسلمة ثبوت شي من ذلك فله ضعف بالزوم بعد اذ عرفت
 ذلك فاعلم ان دعوى احدى العينين بما كان كافيا في الزوم نظر الى
 معصية الطاعة لا سماع احدى العينين في سماعه لا سماع ما لا
 ومع دعوى احدى ما يندرج دونهما يحصل للزوم في الجهر اخرى وجد
 فله حاجة الى تكلف العين بل يكتفى بالحق بغير الزوم بعد ذلك
 كسب ووقف ونحوهما وسلكه ما لم يثبت في جالته الى اخرى كما خطه لحن
 استنبط بغيرها او حطت على غيرها وهو المعطاة ان لا يسمع
 سلكه عن برائة عليه من غير عقد فله عقد الما بين في البرائة العمل المسمى

ولا يستغنى الا بلفظ الما في ان السقفيل اشبه بالوعاء والا لم يعد بالنسبة الى
 مقصود السجدة وان لم يرض الا في ذلك فجزا ان يقول معنى قوله سجد
 خفيف لا سيما القول جذا فلا يكون العقد كاملا **قوله** وفي سراج مندم
 الا عار في سراج اخلاص والى صراج كما هو دليل القول عند الاظهر
 الاثر في السجدة بغير **قوله** يحس كون عند السجدة بالبرائة لا سيما
 لان استتار المكس من بالكلية اخر على دلا ولا حل متوقف على نفس السجدة ولم
 شت الى في الصفة المتفق عليها تصفى ما عداها بعد دعوى ما لا حل ولا
 من رعاية الاعراب للقادر عليه ولو ما تعلم في زمان قصر ما قلناه في سراج
 الحرية والى التسوية الواقعة منه في زمانه عما كان له عراب على كل من
 والثاني واجب بما منع على اعتبار ذلك ان اتباع العقد بلفظ عربي
 غير صحيح فانه على اتفاقا من العربى يفرق الى **قوله** ولو لم يرد
 العقد هذا معنى الوجه لعدم حصول الرضا الى على العقد السابق **قوله** ولو لم
 التيقاه المصداق بغير السجدة على كل حال لا سيما في السجدة وهذا فيكون لو كان
 سجا بغير يوم التكليف من دون رعاية الموصف في كونه سرور في التيقاه التيقاه
 والى اهل فان الشرط والى من يحصل بالشرط فله معنى لا عتسان استقصية
 الرعية **قوله** فلو كان الفلانة فالى بعض الاحكام في سماع الرضا او المسمى
 وليس كالحال بل يفسر عازيه لا شبهة **قوله** ولو افاضوا بعد الكمال الامام المسمى
 فله ان عازيه مسمى لا سيما العلة فيه واما المكس فله ان كماله عبارة
 والى ما في من السجدة في كماله وقدر اليرجاء في السجدة في مجال **قوله**
 في التذكير بانه لو ادعى الاكراه على السجدة لم يرد له ذلك بل قوله بالبرائة
قوله الا ترى نفسه من قوله ليعبر به لانه عاقل اهل ان يكون اكله ما دل

مولاه فصح العقد لان مع مولاه له خصائصه بالتوكيل على الغير وتحليل
 المتعاقبين على المسح والخاصة بين مردود بان القابض يكتفي فيها
 الاعتدال ومنع بعض الاحتجاج هو صحت **قوله** ولا يرد على اهل
 يكون قوله تعالى هذا اقوى على لو ما عاينها لعدم منع العقد الا علم
 فصح كذلك بغير كلامهم في باب اليمين مقتضى **قوله** او احكامه ايمنه
 ووصية الزوجي مقدم على احكامه **قوله** على العقل والحق مع المصلحة اذ
 في الحق من مصلح او يطلع فاسد العقل او عاقله نعم من لا يرضى
 بالولاية على هذا العقد احكامه **قوله** ولو مانع العقول هذا هو المصدق
 حل الاحتجاج كالتقدم ام نافله ام لا ان وعلمها يتفرع عنها وهو شرط
 يكون للعقد محرر احكامه تحت لو مانع بالالفصل كما في اذ لم يكن له في
 كماله كذا قال في حق الدين لا اتم وعلم ان هذا الفرع انما ياتي على
 خذوه الم تاسع واما على قولنا في حق واحد وفي مبال الفصل
 على خلاف المصلحة او التزاد فقدمه على ذلك بان الامام موجود في كل
 زمان عندنا وهو في كل زمان ولو مانع بالوزن في حق تبيان
 مستأ وانه يملك او مانع بالمرمى استراه فملكه السبع عصى عدم استراه
 الا حاتم فيه ام لا وحيث ان وعلمه استراه في السابق بعدل الظاهر
 صحة اذ احكاما بان الاصلان كما في الاصلان استراه في السابق بعدل الظاهر
 اذ المان في وقت العقد استلزم بطلان السبع الثاني في مسامحة الملك وصحة
 السبع الاول في **قوله** ولو عهده الى غير الملوك كالحكماء والفقهاء عند
 محكمه في لغة كبريت قوله قوم على محله ما اذا مولا كالحكماء والفقهاء
 او حل بقدر البيهقي ما اذا قوله واخره في مقتضى المسح على غير ان يقوم
 المتعاقبان مقامه يقوم اخذها على نوازه وسبب حقه الى محكمه المتعاقبين و
 ينظر

ومقتضى ان ملك السبع فاحدها من الحق متاخر فوما عاينها وادومها من مقتضى
 احكاما في المانية فاذا كان الحق في المانية او مائة وعشرة اخذ منه لدى
 على احكامه والباقي وهو حق الحق ما اذا اذ هو اما وجب النفس كذا كذا
 المستند على الضمان لا يمكن لها فوما عاينها مقتضى النفس على مقتضى
 الغنة اما مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 او مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 من الغنة مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 لو كان له الغنة اعيان وصوره فاحدها وان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ربحه بالوزن **قوله** وقل بوجه بل جعل لراه الوجه الرضوخ ليعوم الغرور برفع
 على غير عطف هو في حق مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 فخره فوما عليه **قوله** كما في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 لكن مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
قوله فاما في حق الوقف الا ان يكون يورث الى اهل بيته على رايه على راي الحاكم
 ان جواز بيع الوقف مشروط بخرج اهل بيته جازبه بان فعله واحقاق ال
 على اربابه وعمار الى الاحتجاج ذلك كالحكمة والكثرة لا يقتضي جازبه كوار السبع وسبب
 استمره فملكه سببا نوازه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 اما اذا خرجت الفصحى لا يقتضي جازبه فانه ملك كالحكمة فاما اذا خرجت جازبه فاما اذا
 فصحوا السبع ما اذا اصل حلف على رايه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 والسبع مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ذلك الساخر الى اصل احكامه ما اذا مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 بكتهم من غلة غيرها لروايه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

والدعا جازا في ثلثي قتها مع اعيان مولاهما به هذا يعني حوار السبع
الاعيان بالحق سوا كان المولى جازا او مشا وفي الحوار مع حويرة
وخلقه في سائر الحجاب وعموم روايه عن بن يزيد عن ابي الحسن
الحجازي وهو له قول ومجوز سماه في مواضع اخرى

قوله في قوله الرضا له بآذان الميرزا
جاذا اذن صح بلا خلاف لان الحق له بعد واما لو لم يكن علم كان له الف
فلو فكله واما علم لم السبع لا سفا المعارض فان في الذكره ومن اجل
بيع العقول كثره الا بطلانها **قوله** فلا يصح مع الاقويودا
ويعني منها سبعة في الصحة ان يكون تمامها افراده بالسبع والبيع
على من يندرج على كسبه مع السبع ولو لم يكن صحة وعلل في الاقوي
الجار مع سبعة مع الصحة جازا على انه تمام مجوز مطلقا لفظا
الى حويرة السبع واما له عدم ستره وحيث ذكرها اعم في الصدق
والنوع بعد ولكن بالثبوت مع عدم الحجاز مطلقا لان الصدق على
السبع ستره اجماعا وفي نسخة **قوله** والسبع المائة المحصورة قال
في التذكرة واما له بيع بستره وطلبه كونه مملوكا وكون اياه في ماله
عنه الى احد واما كان حيد **قوله** والاعني كما لم يصر الى ذلك فله
وقال بلاء اذا استرني ما يندرج له ان حصار كثره في الصحيح فخرج
فله الا ستره الروي والمنه والعدم لان التصرف في بيع الروي **قوله** وعور
اسباع حيز وسباعه فلو كان مجهول فان كان مكسبا او ما في حكمه لم
يعم **قوله** لا يخرج **قوله** لا يخرج من ثمنه وان جهلت سبعة على اقله بل سبعة على
ما سألها على ذلك القدر **قوله** الوصف الرابع للحكمة ابا السباع اذ لم يكن

الاعيان

راي السبع او وجد غيره به او لم يصرى او لما **قوله** في التذكرة الحجازي
وجود الوصف متفرا وكذا البايع لوصفه له الوصف لهما وكان سبعة من الوصف
بالسبع الى كل منهما كما **قوله** في التذكرة لو باع سبعة على الحجازي لم يصرى
له بيع السبع ثم قال اصل السبع الاقوي على ذلك **قوله** فلو لم يصرى
مع بيته وذلك حاله براءة الذمة من الحق فلا يلزم ما لم يصرى او يثبت اليه **قوله**
مع عدم لئلا يصرى من حويرة السبع ما لو باع الاقوي الا حويرة من حيا
الى حيث سترى النزع حصل على البيع لم يصرى ما كلفه الذي سهر اليه وسأوت
الاعيان **قوله** في قوله باع حويرة **قوله** ولا يجوز بيع السبع الا حوام والتم
الانقص او هو على ابي التوكل السبع قال القوي لئلا يصرى من حويرة السبع
التملك ان كان من الوحد والسبع يكون السبع باع السبع الاقوي
حسنى كثره اعراض عن الاحصاء الواردة في ذلك **قوله** ولا يصرى في الفرع وان
الربا ما حل هذا هو السبع وقال السبع في به وجامعة ما كثره الاول اقول نعم لو
قال لم يصرى على السبع بغير معلومة معوض معلوم لم يصرى حقيقا بل نوع معوض
ومر اجابة عن الازمة بل بآخرة واما قال حصار في لئلا يصرى من حويرة السبع
سنة ايجي ومحمية على ابيه ستران ما يندرج الحجاز في الروي وكقول كثر
الصلح على ما كان حصارا وطلبه حيزا **قوله** ولا يحل ذلك للغير
المستغنى عنه وحيزه اليه في به مع الصحة وهو حصة السبع كما لو باع
بغيره معلوما **قوله** في التذكرة ان كان الحجازي باع السبع كما لو باع
الدم وعللها واما غيرة بالنقص فله على الحق وهذا ايضا من السبع كما لو باع
على ابي الروي كمالا واما من اصره الكسبي وهذا انقصه من سبعة **قوله** ولا يصرى
قوله وكذا لا يجوز بيع السبع على السبع واما الاقوي فانه جائز وهو احد احوال
عليه وفي التذكرة حصل الا حيز في الاقوي كونه محصورا على ابي السباع في ماله

فان الكافر قوله من الكافر الملائكة من الكافر اي محو سائر الناس العالم من
هذا الجنس حد في قوله واحد وما بعد هذا غير واضح فوقف الى قوله
كل من التمس ما يستقيم فجهدهم الى الكافر فوقف من جهة ان الكافر
المذكور يداد به الجنس في ان الكافر لا يستقيم مع ان التمس الى
الفرع عود القصر الى المحذور عود العالم فوقف في بعض النسخ بعد
العالم من الكافر بواحدة الواو فكل من التمس في سائر الكافر عن
الكافر منه وزوجه او ابائهم ليس بعد في سائر الكافر فوقف
رجل من كل من اهل الشرك استقام في سائر الكافر فوقف
حرف السبع الى الاستقامة وسائر الكافر في سائر الكافر فوقف
من سائر الكافر في سائر الكافر في سائر الكافر فوقف
والسائر الكافر في سائر الكافر في سائر الكافر فوقف
عرفت ذلك فالله يوم على حرف السبع الى الاستقامة فوقف
احكام السبع اهل مع ان الكافر قد توقف في التمس في سائر الكافر فوقف
والسبع الى الاستقامة فوقف في سائر الكافر فوقف
عرفت في دعائه حرف السبع الى الاستقامة فوقف
مع الكافر في الاستقامة فوقف في سائر الكافر فوقف
مع السيرة في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
الضوء الى الاستقامة فوقف في سائر الكافر فوقف
واحد ومثله لو خذ منه فوقف في سائر الكافر فوقف
الضوء الى الاستقامة فوقف في سائر الكافر فوقف
السبع او واره في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
العين القصور الى الاستقامة فوقف في سائر الكافر فوقف

سنت كونه سارقا ومن اقدم ومخاطبه بالروا التي فوجاه بعد دار الكفر
ويكون ان يقول احداه من الروا اما ان يكون كونه فاكس صحيح ياخذ
فلا رد او غير سيرة فوقف في سائر الكافر فوقف
السليم اليه في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
اما ان يكون كونه في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
كاتب حاكم للاضحية ما كنت من عروجه خارج عنها والى وحيث اطارها
ولا سلت ان هذا الوجه في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
ان ان يكون كونه في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
سائر الكافر في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
ذلك والروا فوقف في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
ان جعل له وطأة في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
المثل او الفهم في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
من كل من سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
مع الكافر في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
الى الحكم اما كونه في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
استقام في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
من سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
سائر الكافر في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
الضام في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف
الحارة في سائر الكافر فوقف في سائر الكافر فوقف

ولا سيما وجعلها ان كل منهما مطلق بضع ما لا يورث مع احد المطلقين
 على المطلق الاخر بل يرجع على طائفة وان كان الرجوع بالنسبة الى المطلقين على السامع
 ان يكون منه والا فله رجوع على سماعه وانما رتبة رجوعه على المالك او وارثه ومع
 البعد عن المالك **قوله** بل يرجع الى احد المالكين سقط آخر النسبة الى المالك
 نفسه الطاهر انه اولى من غيره فكذا يكون اقل احدنا ساقط بعض اركان
 حلقا وفي الرواية انه يورثه من احد بني النجد ويورثه
 فالسنة **قوله** فان حلت له طاهر من سائر الحكم وان كان عالما بالحكم
 وورثها الكل من جهة انه ران على ذلك البعد من كونه المالك والولد وحباب
 بان له حقا فباختيار من خرج من كونه زائلا والعشرة الممنوعة منها
 سواء اذوت على الفرض او نكحت الرواية يورثه من سائر ما كان له من
 اذ ابينت العمة بالوطي **قوله** بل يرجع الى عبد في الذمة فذمة العبد من
 سائر احواله مداهم الذي عليه السامع وفي رواية من سائر ما كان له
 التي فان وجد العبد غيرها اراد به ورد النصف الى صاحبه والا كان
 ابى في سائر ما يورثه على ابي المدين من العمة وبها نصها للوصف
 احصاها في غيرها من رجل يان اتحادا يكون بينهما ابا بليد يورثه السامع
 على عيها وهو حله في الفرض لعدم نص السامع مخالف للعقبة الاقرين
 ان التوضيح باليوم يورثه في ثلث بركها على ابي المدين من كل وجه
 سماعي سائر الميراث في ذمة المدين من عيها كما يجوز في ميراثها
 عليها عنه يكون الثالث عليها والباقي لها حلت هذا من ان لا رجوع
 رجع الفرض كما ذكر في الرواية وانما في الكسب **قوله** والوجه الى ما ذكر
 ما لا اراه في رواية السامع حتى انك يورثه والميراث حتى يسمع الميراث من
 ووجهها في الرواية بان لها في الدعوى برحمتها وطا فورا على
 حاله واحباب من الميراث سماعه من سائر ما كان له من سائر ما كان له
 الفرض مما يورثه من سائر ما كان له من سائر ما كان له

ان دعوى الميراث من سائر ما كان له من سائر ما كان له
 الذمة كما في دعواه بل من مقدم وحذلقوا اقام كل منهم سنة
 سنة مولى الالب ساع على عدم سنة الحار فان مدعى السامع هو الذي
 لانه مخالف له حل والظاهر لو اقام الذمة وهو في الميراث من سائر ما كان له
 وذن مولى الالب فامتنع تقديم سنة الذمة لان مولى الميراث من سائر ما كان له
 ولا يبع سنة سائر ما كان له من سائر ما كان له من سائر ما كان له
 ولو اسرى كل من الميراث من سائر ما كان له من سائر ما كان له
 عجم الطريقان ويحكم لهما اذا كانا سوا في القوة خازن بايامل
 لمعان النجاشي خال في لفت السامع ان يقول ان السنة التي وان في حكم
 ما فرغته وان علم السامع ان كان قد اسرى كل منهما سنة فليأخذ به
 مطلق وان قلنا ان ملك او ان كل واحد منهما اسرى لولاه فان كانا في
 صحاح القيدان وكان كل واحد منهما عدا لمولى الاخر وان كانا باذنه
 خاله وسائر ما كان له في العدة على الاحاق فان احب ان المولى ان
 بالكل واحد منهما الى حلي الاخر لان كل واحد منهما قد نزل اذنه مع مولاه
 فاذا اسرى الاخر لولاه كان كالعضو في آل محبة المولى ان يملكه فليست
 من سائر ما كان له من سائر ما كان له من سائر ما كان له
 يكون سماعه وان السامع لا يدل على الطلاق من سائر ما كان له
 اخر العدة منه ويكون للمولى فلا تحل له الى العاقبة **قوله** فمقتضى الدليل في النكاح
 اني على تفرق الميراث من سائر ما كان له من سائر ما كان له
قوله والصحيح من المتقدمين سماعهما او مفرقا ان ممل قد ركبتهما او ليس
 والتم انتم ملك من سائر ما كان له من سائر ما كان له

قوله فان علم السامع ان كان قد اسرى كل منهما سنة فليأخذ به
 قوله وان قلنا ان ملك او ان كل واحد منهما اسرى لولاه فان كانا في
 قوله فان احب ان المولى ان

مشا وبأدب الجس مع الفان وعلمه اعلم ان المصنف من القديسين ان
 يعلم قدر كل منها او يحل مع العلم بخلته وعلى القديسين اما ان يخلص
 كل منهما من غير الاخر من غير ان يخلص سلف شي منها او يخلص قدون او يخلص
 اوله هذه صور اربع **او** ان يعلم القديسين كل منهما سواء ان يخلص كل
 فمحمود وسواهما في زيادة تقابل الاخر او هما مع التساوي في القوت
 كما لو باع كل واحد منهما حبة او خمس عرما او كل واحد منهما حبة او
او ان يحل قدر كل واحد منهما ولكن يخلص فباع بهما معا او يخلص
 ولا يباع ما خدما حاجة لا كان يخلص على جهالة او ما وانه لا يفسق
 الاخر من غير ان يخلص العيون محالها والخلص غير ممكن خاذا كان احد القديسين
 اكثر من الاخر مع ما لا يقل فلو كان القائل ان يخلص مع الاخر بالذهب ولو
 كان القائل ان يخلص مع الاخر بالفضة وان يباع بهما معا فتوزع
 يباع بهما او يفرقا ان جهلاء انان الى النور النافذة وقوله ان يخلص
 للخصم السداد من قوله بهما او يفرقا وقوله ان لا يخلص مع ما لا يقل ان
 الى النور الرجعة واحل ذلك كله فكلهم في النعمة وقد حرم على الله
 وفيه نظر من وجوه ان الله الهنا في اننا لا نخر جواز التسع في التسع
 بهما او يفرقا على قدر ما كان يخلص له من غير ان يخلص على قدر ما كان
 اما ان يباع بما يخلص من زيادة على ذلك التسع لما كان اوله على الاول
 سفي ظنهم كجواز التسع مطلقا اذ لا يباع فان احكامه تعدد كما هو بهما
 لا اثر لما مع العلم بقدر المجموع اذ لو انشأ ثلث مع عدم اطلاق التخليص
 وعلى له اسفاله في عدم جواز التسع مطلقا **او** لا يخلص اكثر اذ يفسد الاقل
 بعد بكون احد القديسين اعلم ان التسع ما لا يقل ان كان تحت قطع زيادة
 على ما قبل من التسع الاخر لم يكن احصاه ما لا يقل حتى يد التسع ما لا
 انما كذا ان لا يمكن كذا التسع مطلقا ولا حتى للخصم ان
 يباع

يقال التسع اقرت الى حصول الزيادة فليكن محض ما فله على حصولها
 كما انه عليه في الزيادة فان لم يقد ان يحل كل التسع او اعرضه واما الاول
 ان يخلص من الذهب والفضة معا فانه يجوز تسعها بالذهب وحده او
 الفضة وحدها اذا علم ان في العمل زيادة على ما في النعمة من حبة ووزن
 تسعها بالذهب والفضة معا سواء ان يخلص اوله او سوا علم مقدار كل
 واحد منهما اذ لا بعد ان يعلم العمل به سواء على ادمها او لا نعم لزم في
 العمل زيادة ما لا يقل على ما في النعمة من حبة مقدار كل من ذهب وفضة
 فلما هو اخرج من زيادة كونه بعد ورواها في ذلك كله ان يخلصه وفسد
 من عياره الزيادة اعلم ان الزيادة في قوله ما لا يقل لا يقل واما
 قدرا لا الاقل حصة كما نؤمنه بعضهم لان اجل هذا الحكم عياره في
 وهي حصة في انه ان كان القائل ان يخلص من الذهب بالفضة فليست
 ما خالو **او** قوله ان يباع بهما تسعهما اسفاله مما تقدم لان
 ساقى العار يدر على القائل ان يخلص كل منهما مع التساوي لا جعل
 بوزن العمل للتساوي انما جعله في قدر كل واحد منهما ووزنهما
 او ما يعلم بالتساوي وتوزع جود المجموع ساقى قدر كل واحد منهما
 فمما فلا يستقيم ما ذكره **قوله** او ما يخلص مع العلم الزيادة اه لا حاجة الى
 التسع ما اعلم مع القطع حصول الزيادة **قوله** ولو كان له غلبة في امر ما نرى
 ما ذكرنا او ما يخلص **او** ان لم يتقايها طاهر عار ان **او** ما نرى
 عدم جواز ذلك وان لم يتقايها في المحل وصحها الحق من عار وصحتها
 عند من رآه منها ان يخلص ان يخلص من حصة من حصة التسع من التسع
 من حصة التسع من حصة التسع **او** استناد من حصة التسع من التسع
 ما عدا انما يخلص على كذا كان يخلص على كذا ان يحل كل التسع على التسع فان
 قوله جواز التسع الى الواليين او الواليين الى الواليين نوعين وجب اسفاله

الماسي بل ان نقول ان اعترافنا ان من في السموات او اقتضاها العرفان الى
انه لا يتاخر في ان المصنوع من المخلوق في السموات او كما دعوا ضاه في التحريم
والمناظر احسان الارواح **قوله** والى من كذا احوالها وحوالها من ذلك
منه ان لم يتحمل على السبل وانما كذا في اليوم فلو قال ان من كذا احوالها
محم **قوله** وليس ذلك موضع السكوت لما اه ما احسان المصنوع محمدا والى
والنهي احسان الى سائر المصنوعات وحقنا من جهة من كذا في
وعلمنا ما وصر في الاول المصنوع خاصة والمصنوع في لغة الذكرة فرد من احوالها
كما في بنية او كذا في جهة وفرد ما عارضة فادرج العين من كذا في
ملا كحسان في حتم الكثر الى وحوالها من المخلوق في سائر الارواح
محمدا على كذا في القدر او استحدثت في عدم ارادة كذا في اخذ
كما في الى سائر المصنوعات لكن يحتاج الى البحث عن كذا في جهة وفرد في
التواضع ما بها اذا قصدت عارضة في كل احوالها سائر المصنوعات
مقتضى قوله وقصد ما عارضة ان قصد احد ما عارضة خاصة عن جهة
الاستعداد المصنوع المصنوع ان يقارن في كذا في جهة وفي غيره
الاستعداد **قوله** وان كان من عينا اه اما الارواح فليست في
جان كان في محل العند فلا كذا وان كان بعد التفرق من جهة
في نفس من المصنوع في الارواح ما عارضا هناك **قوله** والواحد
كامل العيان من كل ان ناجي السليم اما ان يكون في وجوده السليم
في احوالها فليست في كذا في جهة بل كذا في جهة السليم او في كذا في
وقد رتب السليم في جهة كذا في جهة واحد المصنوع ان كان يا قويا في
في المصنوع في جهة او المصنوع الى جابل في جهة السليم في جهة
فرد في ذلك من احوالها قد رتب السليم في جهة السليم الى بان احوالها
حتى

حتى انقطع اوله وليس في شيء من ذلك الزامه بالصفة لكن كذا في العارضة
علما بالترجيح او في ذلك بل ان نفع السليم في يد احوالها
التي دراجم احوالها في كذا في جهة احوالها كل منها دراجم متاعدا
من الزيادة والزيادة الاولى والزيادة في جهة خاصة مفردة عن
الاولى ولو وجد بعض السليم في جهة واعدد الباقي من السليم في جهة
الجميع لبعض الصفة ومن احوالها المصنوع والصفة الباقي او في الصفة
بالصفة الى جهة من جهة الذكرة ان يوضح جهة من الباقي من
له في جهة من احوالها المصنوع مع جهة الباقي ومن احوالها مع جهة في
المعدوم ومع جهة يرفع الى جهة من جهة كذا في جهة في الباقي في
للمصنوع في الصفة على اه ان كان المصنوع متفرقة فلا
في جهة وان لم يكن في جهة من جهة من الارواح كذا في جهة
ذلك كما علم ان عانة الكتاب لا تنحصر في جهة من السنادين المكونين
ومن علمنا حل ان اراد اذا احوالها السليم حتى انقطع السليم في
سفر في جهة من جهة من جهة والارواح في جهة في جهة وقد اعرب
لقد اعلمنا في العيان وحوالها في جهة في جهة او ليس كذا في جهة
في التوفيق المكونين الى سائر احوالها في جهة وكذا في جهة في جهة
والحكم في كذا في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
وان في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
نقوم على احوالها في الارواح اما الثانية والرابعة في جهة في جهة في جهة
ما عارضا من احوالها في كذا في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة
والصباح والنجاة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة في جهة

سأول المولى الذى يملكه السراج واجبة الست التى كسوت فيه الفاع الذى
زكوة السجادة واستفاد الارزاق واما المولى التى استفتى اللوردون
الاسرة باخ كنفقة العبد وكيفية عطف الدابة فلا بد من قوله ولكن ذلك
فى قبالة الفاع والنوايد المستوفاة من المسع **قوله** ولو عمل وقال اه
ولا يجوز ان على كذا الا غرض ذلك من الباع والى المستوفى او بعد البيع
فانما عليه الا عايد ولا يمكن له ان يعمل له نظيرها او كان من قبله لم يملكه
او سحارا **قوله** ونفقة الابن له لان المأخوذ انما هو من ارضه
فما بدلتها من المسع وقد يحرم لصحة راسه الى او يوفى على ارضه
مستحق ان يقول كسرة امة او ارضه ان عايد من العقد قال امار
مؤلفه من ارضه اخرا لو اخرج كذا فانه السكينة ولو اخرج على
عبد مائة مائة ارضه ورضى به لم يحرم في ذلك كذا لو كان معه
فكنت فعل الحق السبب المحذور قبل القبض وفي ذلك الجواز العام
قوله لا اكره الجارية ان تملك من ارضه او تملك من ارضه
عما تقتضيه ان كان لان المقاييس له حصة من ارضه في حكم العيوب
المحذرة في المسمى واذا جازت مائة سما وانه يفرحها **قوله** ولا
ما يحل منه الباع له خلافا للبحر فيما اذا كانتا على طبقه في الجواز
لما ان ذلك لا يوجب له حصة فلهذا ومنه ان المسع انما يملك ما يفتق
الحاد وهو ضيق **قوله** ويخرج من الاطلاق اه اى اذا فذل من
الباع والمسمى سواء الباع له بعد ذلك او سفا المانع **قوله** ولو كان
المسكول لم يشره اما ما يوجب الجواز بالزيادة اه فانه لا بد
وان يحد ذلك العايد كذا قالوا كذا يكون ان يوافق كل مسع ما سراه
منه ثم يشره بالكرهية في المصلحة واخرى باخرى عما لو كان معلوما
فان

فان المسع لا يتحقق لنقص التعاقدين واعلم ان حكم المسع في ذلك الجواز
شكلا لانه قد ليس قال المسمى من ارضه انما يملك العبد الذى يملك
منه غايته في مبالغة المسع لا ما يملكه الا حيا والزيادة فاذا
ذلك كان عتقا فلهذا عتق الاخر في المسع وهو اختيار الدروس
قوله ولو كان العتق قبل حري المسمى اه اما من قبل الجواز فلو كان
او اما كون الرضا بالبيع دون العتق الذى هو راس المبالغة فلا بد
حري عليه العقد لكن لو حكي الباع عنه الزيادة قبل سقوط حيا
وحيث اننى عدم القوط قوت وفي حكمه فهو العتق اقل من الفسخ
او وصفا او مولا او قلة اجل على ما سياتى في الاخرين فلو ظهر
كذلك الباع بعد ذلك السعة فهل سقط حيا المسمى قال
المذكورة في اسكال شيئا من انه ثلث الحق فلا سقط لعلال المسع
عليه كغيره من انواع الجواز ومن ان الجواز ثبت لان الباع
ثبت مع الفرد **قوله** لا يقبل دعواه اه اى لو باع من ارضه
عطلت مما اخرجت به وراى المبالغة فلهذا اطلق المسع عدم دعواه
ويعنى التفصيل كما ذكرنا في الذكر في المسع في الدعوى
من العتق وحيثما لم يسمع دعواه ولو اقام مسع لم يسمع لان اقرار
الباقي يكتفى به فلا يعلق حق المسمى فلا يقبل رجوعه عنه فان ادعى
علم المسمى فلهذا خلافا لانه ربما يفرع على عرض المسع عليه فان لكل فهل
يرد العتق على الباع وحيثما يبين ان على ان المسع لم يدعوه بعد يكتفى به
عليه هل هو كما وان اركان المسع فعلى الباقي لا يسمع بهى باني الزيادة لم يسمع
العتق بل يسمع الباع من العتق وعليه وان يسمع الباع كما اذا كان ارضه
كان يفرق يا اسره سفي بل يملك واخرى ان العتق كذا اذا كان ارضه
وردد على كذا به فان مرود او نسب رافعت حر مدنى

من متاع الغنى كمنع عوا لول العقد يجوز صدقه على الخلف المسمى على
 نفق العلم وحمل سمع سنة وحيال آخرها انما سمع وفاقا لف الدروس
 ومقره دفع الحج وبع عداها وكول المسمى نود عليه المسمى وعلى الوجه
 الثاني سني جوار الرد على ما تقدم هذا كما اذا لم تقدم المسمى على
 صدقة قبل قول ولم منع العقد ولو لمكن الزيادة على ما هو في
 بالعمود فمعه المسمى من الحج والاهل فمعه في هذا المسمى في
 فان اهل المسمى من الرد والاخذ جاله على اى حاله ان جاز
 يعقبي شون مثل الامل ليس بها نصح يكون الثاني عين الشئ
 والاهل الامل او باع على ما استراه ولم يفسد في اهل حال الرد
 على المسمى الثاني في سلكه وعما في مائة عمل كذا من الامور في الامل
 منها واكثر الامل على انه يكون المسمى الشئ جاله واقل اذا عين
 المسمى الشئ في اهل الرد على وحري العقد علم لك سني المسمى بالحق
 من غير اهل الرد في الاحصاء ولا غيرها ما في ذلك عاينه ما في
 الباب شون احماد المسمى في الرد على جاله في حال المسمى اذا
 باع على ما استراه لم يفسد شئ وكان يوجبه الحق مثل الامل
 ان صحح البيع وبعه في رد الرد بان يكون في حقه من الموقر
 فيه من الرد وما جفتنا في كنف عبارة الباب **قوله** وضعة
 كل عني ورمه لا فرق بين الصفتين من جهة المعنى لان الصفة في
 الثاني يوازيها الحسن فلا يوازي **قوله** ويحتمل احد وسقوا له
 ترويح لا حد الحسن باعتبار اهل البيع لان المعنى الدور من كل
 كون الاحاطة عني من الثاني على كونها عني اللام وكلها مما يحتمل
 الا احتاج يكون الواحدة على حد المراجعة للثبات فيما اقصيت
 المراجعة المعنى الثاني فكذا المراجعة صفتا لثبات اللام في حقه
 ان اقصي العرف سياتي في حقه منها بعض المسمى والافان وحده
 قرينة جالبة او نقالية يعقبي ابعدها حكمت ومع اسفا العبر
 لا بد

لا بد من البيان وهو من سلك العقد للقول **قوله** ويستحق البيع خاصة اه
 ان يفتت هذا الحاد في جميع اقسام البيع كالنكاح والشرع والوصف
 والفرق والولاية والبراعه وكل ما يتولد من كسب البيع وتوزيع في مورد
 اذا باع ما لنفسه من الكوة المضمرة او ما يملكه الاقرب الشون للمعوم ولا
 يعقبي العرف في مائة المحل اذ لا يؤثر المصلحة في الاصل في حال
 الشون من الحق في مائة اما ما لا يملكه بعد العقد او اثر الله في
 العقد والاعتد في ايام وكما لو كان العقد لومات مال احد والولاية للمعوم على
 الآخر **قوله** اذا باع من يعقبي على المسمى وما ضاربه له في المسمى و
 اما الثاني فانه ضاربه له كذلك ايضا لان جانب العقد انما اذا اقلها
 ان المالك يعقبي بالعقد الى المسمى ولو جعلها للبايع او فوضها والمعه
 كون احماد كماله **قوله** اذا اسرى الصديق من مولاه فليبا باله
 لو اسرى عدا في سده المسمى شون احماد في سلفه عني الزمان في وقت
 المصنف في الذكره ولا يثبت هذا احماد في سني من العقود سوى البيع على ما
 قوله ما لم يفسد فاه امره ما له ضار واما لو فوضها لمن فان احماد في
 خاذ ازال الاكراه فاحتمل من على القول ان يفسد باعداد محلي
 الزوال كل محلي ما لا ياتي قال الله وبعدي اسرى الى محله واحده
 وسقوا جازها لا يجوز ساقه المتشابهان للبيع من بعد كذا ما عليه
 موضعها لو مات احدهما فاحده او فوضها لغيره في كسبه المصنف
 والثاني شون للوارث باء المسمى المحل الثاني شون لغيره من
 المحل ان كان حاضرا او في محل الموضع الثاني فانها في محله ان
 يكون احماد على القول في ما لو فوضها لغيره فاحتمل في كسبه المصنف
 واحد باءا طرية وكما في رقة المحل لو فوضها لغيره فاحتمل
 منه قديم البيع في شون المصنف ولو فوضها لغيره فاحتمل في كسبه المصنف
 اي باءا كسبه مع سقوا محلي الحكم بالبركة ولو فوضها لغيره فاحتمل

وغيره
 من المتاع
 من المسمى
 من المسمى
 من المسمى
 من المسمى

او في فائدها فها ورد المسح في ذمة معينة بوجه البائع فيها التمس وهو واضح
قوله وهو ما من المصنوع اه نصه ما المصنوع كحل البائع والمترى والارادة
 ما لم يحزمه الفاعل في الزمان عن القصة وقت العتق بالنسبة الى البائع
 والنقطة بالنسبة الى المترى على وجهه يتجانب عاليا لكونه يورث
 السيد كمال المصنوع بالقيمة فلو كان عاليا او كذا نصه في القصة
 او نقصانها بعد العقد فلا انفسك ولو افسلما في ذلك انفسك في القصة
 الى التمس ولو افسلما في حاله القصة وقت العقد فليس حياها في ذلك
 وعلى الكفاية بنسبة او علمه او جهله انما يعلم عليه فذلك هو لو علم ما ربه
 لذلك النوع في ذلك الزمان والمكان كذا نصه في القصة
قوله ولا سقط ما تصرف في هذه الخاتمة عمله ونقصانها ان التصرف انما ان
 يكون في المسح او في التمس وعلى كل تقدير فاما ان يكون المصنوع البائع او
 المترى وعلى تقدير التصرف المنع فاما ان يتصرفا او احدهما
 تصرفا محضا عن الملك له حمزة صوبه **قوله** ان يكون المصنوع
 البائع ويتصرف في المصنوع تصرفا محضا عن الملك **قوله** الصور البائع
 ويتصرف في تصرفا محضا عن الملك **قوله** كذلك التصرف المحض من البائع
 ولا تصرف من المترى **قوله** الصور كمالها وتصرف المترى فيها
 تصرفا محضا **قوله** كذلك التصرف المحض من المترى ولا تصرف من
 البائع **قوله** الصور كمالها وتصرف البائع فيها تصرفا محضا **قوله**
 كذلك تصرف البائع حاصه تصرفا محضا **قوله** الصور كمالها التصرف
 من المترى حاصه وبما اذا كان المصنوع المترى صوبه انما ايضا
 بيان

وسأل احكامها احكامه انما اذا كان المصنوع البائع كسقط خات
 تصرف المترى كذا اخرج التمس عن ملكه ام لا فعلى تقدير القصة اخرج
 لو في البائع يذول المترى المثل او القصة اما لو تصرف البائع في غير
 فصل كسقط خات ام لا فعلى تقدير من التصرف المحض عن الملك و
 عاوه لا اعلم في ذلك تصرفا كذا نصه في عاوه التذرية باقرون بذلك
 معجونه كانه قال ولا سقوط هذا الحجاز تصرف المصنوع له حازه الا
 ان تصرفا الى ان يخرج عن الملك مع وغيره سببه لعدم العمل من سببه
 هذا القصة من احوال ان يورثه المترى حاصه واما المترى فان
 خات كسقط تصرف البائع فحقا ولا تصرفه الا ان يخرج عن ملكه
 كما سبق من وجه **قوله** كذا نصه في البائع المصنوع من المثل والقصة ولو
 يذول المصنوع المصنوع قاله في الحجاز **قوله** ولا تصرف المترى
 التمس ولا تصرف البائع له لو قصاصه من الغرض احدهما بعض الواحد
 فالحجاز كماله لملكه بعضه **قوله** الخفقة طرح به في القواعد والبروكس
 عما **قوله** ولو لم يكن بعد التمس اه البراي انما اراد به حاصه كذا نصه في
 وعلى ذلك القواعد والبروكس وجامعة على ان ملكه قبل التمس من مترى وق
 ان غير **قوله** البائع من البائع اذا اخرج البائع على المترى فكلين الحجاز
 وعدمه فكلين الحجاز من البائع كذا نصه في حاصه عبد المحلى **قوله**
 ان يخرج الغرض عن كذا في القيام مقام البعض الا ان يمسح المترى بعد
 من البعض ولا يبرح البائع مبقا في يده وكذا النوع في الدين في التمس
 عنونه من خاتمة عن البائع ما يبرح البائع **قوله** الحجاز فباستبداد الى

